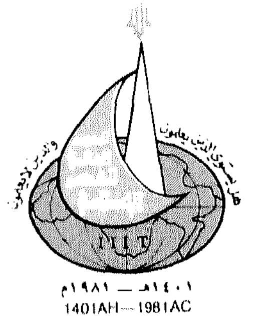




المعهد العالمي للفكر الإسلامي

مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (١٢)

العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي

الجزء الثاني عشر

وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة العثمانية

(١٩٢٤ - ١٩٩١م)

نادية محمود مصطفى

المشرف العام ورئيس الفريق

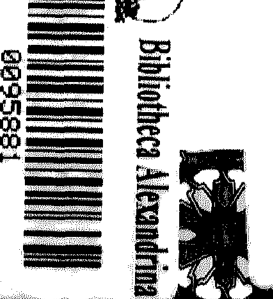
الباحثون

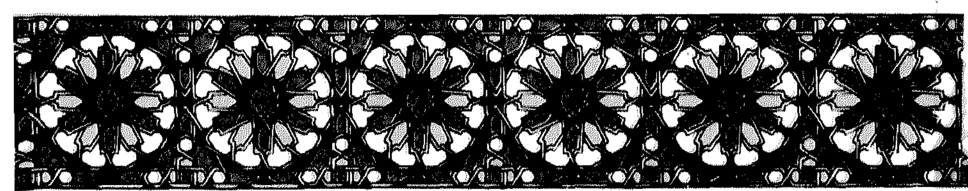
عبد الونيس شتا — مصطفى محمود منجود

ين عبد الفتاح إسماعيل — نادية محمود مصطفى

د العزيز صقر — نصر محمد عارف

بد العزيز أبو زيد — ودودة عبد الرحمن بدران





المشرف العام ورئيس الفريق

١ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الباحثـــــــــــون

٢ - أ. د. أحمد عبد الونيـــــس شتا

أستاذ مساعد القانون الدولي العام

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٣ - أ. د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

أستاذ مساعد النظرية السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٤ - د. عبد العزيـــــــز صقر

دكتوراه فى العلوم السياسية

جامعة الاسكندرية

٥ - أ. د. علا عبد العزيز أبو زيد

أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٦ - أ. د. مصطفى محمود منجود

أستاذ مساعد الفكر السياسى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٧ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٨ - د. نصر محمد عـــــــارف

مدرس العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٩ - أ. د. ودودة عبد الرحمن بدران

أستاذ العلاقات الدولية ووكيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

المستشـــــــارون

١٠ - أ. د. حورية توفيق مجاهـــــد

أستاذ الفكر السياسى ورئيس قسم العلوم

السياسية الأسبق كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

١١- أ. د. سعيد عبد الفتاح عاشور

أستاذ التاريخ - كلية الآداب

جامعة القاهرة

١٢ - أ. د. عبد الحميد ابو سليمـــان

أستاذ العلاقات الدولية ورئيس

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

١٣ - أ. د. على جمعـــــه محمد

أستاذ أصول الفقه - كلية الدراسات العربية

والإسلامية - جامعة الأزهر

المســـــــــــاعدون

١٤ - أ. ابراهيم البيومـــى غانم

١٥ - أ. إحسان سيد عبد العظيم

١٦ - أ. احـمـد عـبـد الســلام

١٧ - أ. تهانـى عـبـــــــلان

١٨ - أ. حامد عبد الماجد قويسى

١٩ - أ. طارق السـعـيـــــــد

٢٠ - أ. عـبـد الســلام نوير

٢١ - أ. مـجدى مـحـمـد عيـسى

٢٢ - أ. مـحـمـد عـاشـور مهدى

٢٣ - أ. محى الدين محـمد قاسم

٢٤ - أ. فـــــوزى خـلـيـل

٢٥ - أ. ناهد عـرنــــــوس

٢٦ - أ. هـــاشـــم طـــــه

٢٧ - أ. هبـــــه رؤوف عـزت

٢٨ - أ. هشـام جـعـفـــر

تم ترتيب الأسماء حسب ترتيب الحروف الهجائية .

وضع الدول الإسلامية

في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة

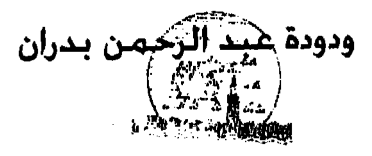
(١٩٢٤ - ١٩٩١)

الطبعة الأولى
(١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)

وَضْعُ الدُّوَلِ الإِسْلَامِيَّةِ

فِي النِّظَامِ الدَّوْلِي فِي أَعْقَابِ سُقُوطِ الخِلَافَةِ

ودودة عبد الرحمن بدران



المعهد العالمى للفكر الإسلامى

القاهرة

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛ ١١)

المعهد العالمى للفكر الإسلامى
٢٦ ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة .

بدران ، ودودة عبد الرحمن .
وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى فى أعقاب
سقوط الخلافة العثمانية : ١٩٢٤ - ١٩٩١ /
ودودة عبد الرحمن بدران . - ط١. - القاهرة : المعهد
العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦
جـ ١١. سم .-(مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛١١)
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية .
تدمك . - ٤٧ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧.
١ - العالم الإسلامى - العلاقات الخارجية .
أ - العنوان . ب - (السلسلة)

رقم التصنيف ٣٢٧.
رقم الإيداع ٧٢٢٧ / ١٩٩٦.

المحتويات

الموضوع | الصفحة

المقدمـــــــة

نتناول فى هذه المقدمة ثلاث نقاط أساسية ، وهى أهمية دراسة هذه الفترة فى إطار هذا البحث ، وثانيا التعريف بوحدات التحليل أى من هى الدول الإسلامية ، وأخيرا الإطار التحليلى الذى يعتمد عليه هذا الجزء من مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام فى تحليل وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى خلال هذه الفترة .

أ ـ أهمية تحليل هذه الفترة :

شهدت أدبيات العلاقات الدولية الغربية عددا كبيرا من الدراسات التى ركزت على تطور العلاقات الدولية منذ العشرينيات من هذا القرن . وبالرغم من هذه التعددية إلا أن الغالبية العظمى من هذه الكتابات لم تجعل العالم الإسلامى وتفاعلاته محورا لتحليلاتها . وهو ما يظهر فى الكتابات التى تناولت تحليل تطورالنظام الدولى ككل وتلك التى ركزت على تحليل التفاعلات بين دول العالم الثالث ووضعيته فى النظام الدولى . أما الأدبيات التى جعلت الدول الإسلامية محورا لتحليلاتها فهى غالبا ما تعكس وجهة النظر الغربية أو تركز بصفة أساسية على ظاهرة الصحوة الإسلامية .

إن مراجعة الأدبيات التى تركز على تحليل تطور النظام الدولى ككل خلال الفترة موضع الدراسة فى هذا الفصل توضح أنها تتسم بأربع خصائص رئيسية ، فهى تعتمد على المعيار الجغرافى فى تقسيمها للعالم ، وتجعل من الأحداث الأوروبية وتلك الخاصة بالقوتين الأعظم (فى أعقاب الحرب العالمية الثانية) نقاط التحول فى متابعتها للنظام الدولى ، كما وأنها تتناول الدول غير الأوربية بصفتها الفاعل المفعول به فى التفاعلات الدولية ، وتركز أساسا على المنظمات الدولية العالمية فى إطار تطرقها لدور المنظمات الدولية فى التفاعلات الدولية .

فالأدبيات الغربية تعتمد أساسا على المعيار الجغرافي فى تقسيمها العالم . فعلى سبيل المثال E.H. CARR يركز فى تحليله للنظام الدولى فى فترة ما بين الحربين على موضوعات مثل التسوية الأوروبية ، أمريكا والشرق الأقصى ، فرنسا والحلفاء ، ألمانيا والهزيمة ، الاتحاد السوفيتى والغزو اليابانى لمنشوريا . كذلك فان هذه الأدبيات تجعل من الأحداث الأوروبية وتلك الخاصة بالقوتين الأعظم (فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية) نقاط التحول فى متابعتها لتطور النظام الدولى ومن ذلك الأزمة الاقتصادية (١٩٣٣م) ، الحرب العالمية الثانية ، الحرب الباردة ، الوفاق . أما سقوط الخلافة والتى تعتبر نقطة تحول فى تاريخ الوضع الرسمى للعالم الإسلامى فى النظام الدولى ، فيتم التعامل معها كأحد الأحداث الثانوية فى إطار التطرق لمشروع الشرق الأدنى وأفريقيا ، حيث تأتى الاشارة اليها كأحد الأحداث المرتبطة بالتطورات فى

تركيا وتولى كمال اتاتورك الرئاسة التركية وإلغاء النظام الشرعى المستمد من القرآن والسنة ليحل محله نظام يرتكز على المبادىء العلمانية المستمدة من المبادىء الأوروبية. أما التأثير فى وضع الاقاليم العربية التى كانت خاضعة للدولة العثمانية فتأتى الاشارة اليها فى إطار إبراز هذه الكتابات لدور عصبة الأمم فى فترة ما بين الحربين.

كذلك فإن محور اهتمام هذه الأدبيات الغربية يتركز على التفاعلات بين القوى الأوروبية والقوى العظمى وانعكاساتها على الفاعلين الآخرين دون أن توجه اهتماما مستقلا إلى الدول الإسلامية، فالأدبيات الغربية تتطرق للعالم الإسلامى دون ابراز هويته، وإنما يتم التعامل معه كجزء من المناطق الخاضعة للاستعمار أو كجزء من دول العالم الثالث وبصفته الفاعل المفعول به فى التفاعلات الدولية، فبالرغم من اقرار CORNWELL بأن القرن العشرين يتميز عن غيره بأن معظم قضاياه عالمية وأن من أهم تطوراته الهبوط النسبى لأوروبا وبالتالى زيادة التركيز على كافة القارات، إلا أن مراجعة الكتابات الغربية توضح اهتماما ببحث التفاعلات الأوروبية وتفاعلات القوتين الأعظم وانعكاساتها على المناطق الأخرى من العالم دون إبراز الهوية الإسلامية، فالكتابات التى ركزت على فترة ما بين الحربين اهتمت بموضوعات مثل جذور الأزمة الاقتصادية (١٩٣٠- ١٩٣٣م) ومحاولات الدول الأوروبية والولايات المتحدة لاحتوائها فى المؤتمر الاقتصادى فى (لندن١٩٣٣م) وموقف الدول الأوروبية والولايات المتحدة بين نزع السلاح والتوسع الالمانى فى ظل النازية، والايطالى فى ظل الفاشية وانسحاب اليابان من الصين ومدلولها بالنسبة لمنطقة الشرق الاقصى والاتحاد السوفيتى.

أما الكتابات التى تناولت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فتتطرق للمنافسة بين القوتين الأعظم، وانتقال المنافسة بينهما إلى المناطق الاقليمية الأخرى من الشرق الاوسط وجنوب شرق أسيا، كما أن البعض الآخر من هذه الكتابات ومن ذلك BROWN تعمل على إبراز الدور المتميز للولايات المتحدة ومسئولياتها على المستوى الدولى وقيامها بدور الدولة القائد فى النظام الدولى. وأخيرا فان الكتابات الغربية التى تناولت تحليل تطور النظام الدولى ككل تركز أساسا على المنظمات الدولية العالمية، فتركز الكتابات التى تناولت مرحلة ما بين الحربين على دور العصبة فى حفظ السلام والأمن الأوروبى فى المناطق الأقرب من العالم فى إطار نظام الانتداب.

وتوجه الكتابات التى ترتكز على الفترة التالية للحرب العالمية الثانية على دور الامم المتحدة وان عملت على إبراز الجهود الجماعية لدول العالم الثالث المرتبطة بهذه المنظمة مثل مجموع ٧٧ ومؤتمرات UNIC D A + أو بعبارة أخرى فإن الجهود التى تسعى للوصول إلى أى نوع من التنظيم الدولى الذى يحكمه المعيار الإسلامى، تكاد تكون غائبة فى الكتابات الغربية التى ترتكز على تطور النظام الدولى ككل.

أما الكتابات التي تركز على تحليل التفاعلات بين دول العالم الثالث ووضعيته في النظام الدولي فهي لاتعتمد على المعيار الإسلامي في تصنيفها لهذه الدول ، بل يعد اصطلاح دول العالم الثالث مرادفا لجميع الدول النامية ، سواء الإسلامية منها أو غير الإسلامية . وبالرغم من اعتراف الباحثين الذين يتناولون العالم الثالث وتفاعلاته في النظام الدولي بوجود اختلافات واضحة بين هذه الدول سواء في المجال الاقتصادي والسياسي والديني والثقافي مما يثير تساؤلات حول جدوى استخدام اصطلاح العالم الثالث ، إلا أنهم يشيرون إلي أن هناك خصائص ذاتية وموضوعية في الدول النامية تجعل لمصطلح العالم الثالث دلالة كمصطلح تحليلي . وأبرز هذه الخصائص هو كون الدول مستعمرات سابقة وهو ما يصبغ ثقافتها واقتصادها بخصائص مشتركة لايمكن تجاهلها بل ومشكلات اثنية تمتد عبر هذه الدول حيث تعاني هذه الدول من مشكلة بناء الأمة وهشاشة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي يمثل عائقا أمام تجارب الاندماج بين هذه الدول ، فضلا عن ذلك فان هذه الدول تشترك في خبرة الكفاح من أجل الإستقلال السياسي وسعيها للتخلص من التبعية الاقتصادية[1].

وفي إطار تناولها للعالم الثالث وتفاعلاته في النظام الدولي تهتم الأدبيات الغربية بالموضوعات الخاصة بمشكلات هذه الدول وتجمعاتها ، فعلى سبيل المثال يهتم THOMAS[2] بمشكلات العالم الثالث وسعي هذه الدول للبحث عن الأمن النقدي ونظام تجاري عادل والأمن في مجالي الصحة والغذاء .

كذلك تهتم هذه الأدبيات بتفاعل تجمعات العالم الثالث مع القوتين الأعظم والأمم المتحدة ومن أمثلة ذلك دراسة Jackson عن حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة والقوتين الأعظم [3] .

واذا كانت المجموعتان السابقتان من الأدبيات الغربية لاتجعل العالم الإسلامي محورا لتحليلاتها، فهناك مجموعة ثالثة من الأدبيات الغربية تجعل من العالم الإسلامي محورا لاهتماماتها ، إلا أنه يلاحظ على هذه المجموعة من الأدبيات انها تعكس رؤية غربية متحيزة لهذه التفاعلات ، كما وأن العديد منها يهتم أساسا بتحليل جذور ونتائج ظاهرة الصحوة الإسلامية في السبعينيات والثمانينات .

فبالرغم من تركيز باحثين مثل DANIAL PIPES. HARRIS PROCTOR على الدول الإسلامية وتفاعلاتها إلا أن التحيز يبدو في تناولهم للعديد من الموضوعات .

١) Caroline Thomas , In Search of Security : The Third World in International Relations , (Boulder : Lymne Rienner Publishers , 1987).

٢) المرجع السابق

٣) Richard L. Jackson , The Non-Aligned , the UN and the superpowers (New York : Preager , Special Studies , 1983) .

فعلى سبيل المثال يعمل PIPES على تشويه المنظور الإسلامى من خلال الاشارة إلى أنه بالرغم من أن الدول الإسلامية تحاول الظهور بمظهر الدول المحايدة، إلا أن هذه الدول كانت تميل إلى الاتحاد السوفيتى ، ويرجع الكاتب مثل هذا الانحياز للجانب السوفيتى إلى أن العلاقات التاريخية بين العالم الإسلامى وأوروبا الغربية وأمريكا ذات طبيعة أكثر صراعية عنها بين العالم الإسلامى وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى. وبالرغم من أن روسيا كانت أغلب أرضها أرضاً اسلامية إلا أن الاستعمار يبقى دائما مقترنا بالغرب، والاستعمار الجديد بالولايات المتحدة . كما يفسر الكاتب أيضا انحياز الدول الإسلامية للاتحاد السوفيتى على ضوء التشابه بين المبادىء الشيوعية والقيم الإسلامية ، فكلاهما يزعم أنه الحقيقة الكبرى وكلاهما أقرب للشمولية ولا يقبل عدم تعاون الأفراد (٤) . كذلك يصور HARRIS PROCTOR التاريخ الإسلامى على أنه قائم على فكرة الحرب مع المجتمعات غير الإسلامية وأن هذا المبدأ الحاكم للعلاقة مع المجتمعات غير الإسلامية لم يتغير إلا فى فترة انقسام العالم الإسلامى . فيرجع PROCTOR أنه حدث تغير خطير فى مسار العلاقات الدولية تمثل فى أتباع مبدأ العلاقات السلمية بين الدول والأديان المختلفة ليحل محل المبدأ الكلاسيكى حول الجهاد واستمرار الحرب بين الأراضى الإسلامية وغير الإسلامية بحيث أصبح هو الأساس لعلاقات الإسلام مع الأمم الأخرى . فقد أقام زعماء وحكام المسلمين فى فترة التحلل والانقسام علاقات سلام مع الدول غير المسلمة (٥) .

أما المجموعة الأخرى من الكتابات التى جعلت من الدول الإسلامية محورا لتحليلاتها فهى تلك التى تركز على ظاهرة الصحوة الإسلامية وايران ، وبالتالى فإن تحليلاتها ترتكز على فترة السبعينات والثمانينات فقط . وفى إطار الاهتمام بظاهرة الصحوة الإسلامية يهتم الباحثون ومنهم علي سبيل المثال AZAR and C.MOON بتحليل البعد الدولى لظاهرة الصحوة الإسلامية حيث يوضح الباحثان أن آثار الصحوة الإسلامية المعاصرة لم تنطبق فقط على المجال الداخلى بل امتدت فى تأثيرها لتصبح ظاهرة عبر قومية لها آثار قائمة ومحتملة على النظام الدولى واستقراره . وفى هذا الصدد عمل الباحثان على إبراز آثار الصحوة الإسلامية على الترابط عبر القومى (شبكة العلاقات بين الحريات الإسلامية فى الدول المختلفة) والتضامن الإسلامى الدولى (رابطة العالم الإسلامى ، ورابطة الشباب الإسلامى وغيرها من المؤسسات غير الرسمية) والآثار الاستراتيجية (الدعم بالعمل الجماعى

---

٤) Daniel Pipes , In the Path of God : Islam and Political Power (New York : Basic Books. Inc. Publishers 1984) .

٥) Harris Proctor , Islam and International Relations . (London : Pall Mall. Press , 1965).

الإسلامى على المستوى الدولى) وزيادة العداء للغرب (بصفة خاصة ، الولايات المتحدة الامريكية) [٦] .

وفى إطار التعرض للتجربة الايرانية يركز عدد من الكتابات التى صدرت فى الغرب على نقد هذه التجربة حيث تتطرق لفكرة الإرهاب الإسلامى ، وتؤكد أن ما يحدث فى ايران فيه اختزال التجربة الإسلامية إلى جانبها العنيف ، وأن مثل هذه التجربة لاتقدم اجابة عن الاسئلة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها ولذا فإنها ترفع قيمة الخوف والشهادة لأنها ليس لديها ما تقدمه للحياة [٧] .

ان هذه المراجعة السريعة لبعض الكتابات الغربية التى تناولت تطور العلاقات الدولية منذ العشرينيات تشير إلى أهمية متابعة تطور وضع الدول الإسلامية منذ سقوط الخلافة العثمانية من وجهة نظر باحثين مسلمين وهو ما أكده عدد من المفكرين المسلمين المعاصرين . فلقد اوضح Z. SARDER[٨] أنه لابد من دراسة النظام الفرعى الإسلامى كوحدة متكاملة لها خصائصها الذاتية ودراسة علاقاتها بالنظام الدولى ككل أو بالنظم الفرعية الأخرى ، كما أشار سيد قطب إلى أن "الأوروبى بطبيعته ميال إلى اعتبار أوروبا هى محور العالم ، فهى نقطة الرصد فى نظره "..يجب أن تعاد كتابة التاريخ الإسلامى على أسس جديدة ومنهج آخر ، فى هذه الدراسة يجب أن تكون المصادر العربية هى المرجع الأول، والدراسات الغربية هى المرجع الثانى ، انه ليصعب أن نتصور امكان دراسة الحياة الإسلامية دون ادراك كامل لروح العقيدة الإسلامية ، وهذه الخصائص كلها لايمكن ان تطلب عند باحث غير عربى بوجه عام ولاعند غير مسلم على وجه الخصوص[٩].

وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذا الفصل لن يدخل فى تفاصيل تاريخية لوضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى وهى الدراسة التى تدخل أساسا فى نطاق التحليلات التاريخية وانما هدف هذا الفصل ، كجزء من بحث العلاقات الدولية فى الإسلام ، هو تحليل وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى بمعنى أنماط تفاعلها مع الوحدات الاخرى فى النظام الدولى وذلك بالاعتماد أساسا على كتابات باحثين مسلمين . إلا

---

٦) Edward Azar and A.C. Moon , "The Many Faces of Islamic Revivalism". in Richard L. Rubenstein (ed), Spirit Matters : The World- Wide Impact of Religion on Contemporary Politics (N.Y. Paragon House Publishers , 1987).

٧) Amir Taheri , Holy Terror . The Inside Story of Islamic Terrorism , (London : Hutchinson , 1987.

٨) Ziauddin Sardar , The Future of Muslim Civilization . (London: Mansell Publishing LTD , 1987).

٩) سيد قطب ، فى التاريخ فكرة ومنهاج (بيروت :دار الشروق ، ١٩٨٠).

أن التساؤل الذى يثار فى هذا الصدد هو ما هى الوحدات المكونة لهذا النظام الفرعى الإسلامى فى الفترة التى أعقبت سقوط الخلافة العثمانية ؟ .

ب ـ تعريف الدول الإسلامية :

ان تحديد من هى الدول الإسلامية يثير مشكلة الهوية الدينية الإسلامية الدول ، فليس هناك معيار جغرافى أو لغوى لتحديد هذه الدول ، كما وأن استخدام معيار عدد السكان المسلمين (٥٠٪ مثلا) لتحديد هوية الدولة يثير عدداً من الاشكاليات تتعلق بمدى توفر احصاءات عن التوزيع الدينى للسكان ، كما أنه يربط تعريف الدولة الإسلامية بنسبة مئوية قابلة للتغيير بتغير الظروف المعيشية والصحية للسكان ، كما وأن هذا المعيار بربط تعريف الدولة الإسلامية بعامل موضوعى قد لايكون له بالضرورة آثار على السياسة الخارجية للدولة . ولقد أوضح محمد سليم في هذا الصدد "ان تعريف الدولة الإسلامية يجب ان يكون مرتبطا بالظاهرة محل البحث بمعنى أنه يرتب التعريف نتائج معينه بالنسبة للظاهرة المدروسة ، وهى في حالتنا العلاقات الدولية أنها تلك الدوله التى تعرف النخبة الحاكمة فيها هوية الدولة على أنها دولة إسلامية [١٠] ويوضح الباحث انه يمكن تعريف النخبة الحاكمة باستخدام مؤشر عضوية الدوله فى منظمة المؤتمر الإسلامى وهى المنظمة الحكومية التى تضم الدول التى اختارت أن تعرف بأنها دول اسلامية .وان كان هذا لايتضمن حكما قيما على كون الدولة اسلامية أو غير اسلامية من منظور تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية فى شئون الحكم والمجتمع . كما أنه لاينفى بالضرورة الصفة الإسلامية عن الدول غير المدرجة فى عضوية المؤتمر الإسلامى ، ولكنه ينصرف أساسا إلى تحديد الدول التى يمكن اعتبارها من منظور العلاقات الدولية دولا اسلامية" [١١] . وبالتالى فان التحليل الوارد فى هذا الفصل لتطور وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى فى الفترة التى اعقبت سقوط الخلافة العثمانية سيركز على النظام الفرعى الإسلامى على أنه يتكون من ٤٦ دولة ، الاعضاء فى المؤتمر الإسلامى [١٢] سواء قبل استقلالها أو فى المرحلة اللاحقة للاستقلال

---

١٠) محمد السيد سليم ، العلاقات بين الدول الإسلامية ، مرجع سابق .

١١) المرجع السابق

١٢) الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى جمهورية افغانستان الديمقراطية، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، دولة البحرين ، جمهورية بنجلاديش الشعبية ، جمهورية بنين الشعبية ، سلطنة بروني بوركينا فاسو، جمهورية الكاميرون ، جمهورية تشاد ، جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، جمهورية جيبوتي ، جمهورية مصر العربية ، جمهورية الجابون ، جمهورية جامبيا ، جمهورية غينيا بيساو ، جمهورية أندونيسيا ، جمهورية ايران الإسلامية ، جمهورية العراق ، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الكويت ، جمهورية لبنان ، الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى اتحاد ماليزيا ، جمهورية مالديف ، جمهورية مالى ، جمهورية موريتانيا الإسلامية ، المملكة المغربية ، جمهورية النيجر، جمهورية نيجيريا الاتحادية ، سلطنة عمان ، جمهورية باكستان الإسلامية ، فلسطين ، دولة قطر ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية السنغال ، جمهورية سيراليون ، جمهورية الصومال الديمقراطية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية التونسية ، جمهورية تركيا، جمهورية اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية العربية اليمنية ، كزاخستان ، البانيا ، اوزباكستان ، أذربيجان ، تركمانستان ، موزمبيق .

إن متابعة وضع هذه الدول فى النظام الدولى يوضح أنها كانت فى الفترة التالية لسقوط الخلافة دولاً خاضعة للقوى المسيطرة فى النظام الدولى أى أنها كانت دولاً خاضعة للاستعمار سواء فى شكله التقليدى أو الجديد .

التساؤل الأخير الذى نطرحه فى هذه المقدمة هو ماهو الإطار التحليلى الذى يساعدنا على فهم وضع الدول الإسلامية بصفتها دولاً خضعت لأنواع مختلفة من الاستعمار فى اعقاب سقوط الخلافة؟ .

ج ـ الإطار النظرى :

إن مراجعة أدبيات العلاقات الدولية التى تناولت تحليل الاستعمار كأحد ظواهر العلاقات الدولية توضح أن هناك العديد من التوجهات النظرية فى هذا الصدد ، ومنها تلك التى ركزت على الدوافع الاقتصادية للاستعمار مثل نظرية هوبسون [١٣] ، ولينين[١٤] . ومنها التى ركزت على العلاقة بين التقدم التكنولوجى وزيادة السكان والطلب على الغذاء والتى قدمتها نازلى شكرى وروبرت نورث [١٥]. إن مثل هذه التوجهات النظرية تركز أساسا على دوافع الدول المستعمرة وبالتالى فهى لاتساعدنا على فهم وضع الدول التى خضعت للاستعمار .

ولعل أهم التوجهات النظرية التى يمكن أن تساعدنا على فهم وضع الدول الخاضعة للاستعمار هى تلك التى قدمها جوهان جالتونج بعنوان "النظرية الهيكلية للاستثمار "[١٦]

حيث إن مثل هذا الإطار النظرى يساعدنا على فهم طبيعة العلاقة بين القوى المسيطرة والقوى الخاضعة ، أى أنه يساعدنا على فهم العلاقة بين القوى المسيطرة فى النظام الدولى (الرأسمالية والاشتراكية) والدول الإسلامية من جانب كما يساعدنا على فهم الدول الخاضعة من جانب آخر وهو يساعدنا على فهم العلاقة بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية فى العالم الثالث ، ويساعدنا أيضاً على فهم العلاقة بين الدول الإسلامية ببعضها البعض .

---

١٣) Gohn A. Hobson , Imperialism : A Study (London : George Allen and Unwin , 1902) .

١٤) V.I.Lenin , Imperialism : The Highest Stage of Capitalism , (New York: International publishers, 1939).

١٥) Nazli Choucri and Robert North , Nations in Conflict : National Growth and International Violence (San Francisco : W.H.Freeman & Co, 1975).

١٦) Johan Galtung , "A Structural Theory of Imperialism" Journal of Peace Research. No.(2) 1971.

والاستعمار عند جالتونج هو "علاقة سيطرة بين المجموعات ، وبصفة خاصة بين الدول ، فهو النظام الذى يقسم المجموعات ويربط أجزاءً منها مع بعضها البعض على أساس تناسق المصالح وأجزاء أخرى على أساس عدم التناسق فى المصالح . "وفى ظل هذا النحو من العلاقة يكون هناك تناسق فى المصالح بين المركز فى الدولة المركزية والمركز فى الدولة الهامشية .كما تكون درجة عدم تناسق المصالح داخل الدولة الهامشية أكبر منها داخل المركزية ، وأخيرا يكون هناك عدم تناسق فى المصالح بين الهامش فى الدولة المركزية والهامش فى الدولة الهامشية .

ولقد تعرض جالتونج ، لميكانزمات الاستعمار والتى حددها بمبدأين :

مبدأ هيكل التفاعل الرأسى حيث تكون العلاقة فى صالح الدولة المسيطرة أى أن الدولة المسيطرة هى التى تكسب أكثر نتيجة التفاعل مع الدولة الخاضعة ، سواء اتخذ مثل هذا المكسب مظهر نهب موارد الطرف الخاضع أو دفع مقابل محدود له أو المكاسب التى تحصل عليها نتيجة التأثيرات الأيجابية على القطاعات الاقتصادية والمترتبة على تخصص الطرف المسيطر فى التصنيع . بينما يتخصص الطرف الآخر أساسا فى انتاج المواد الاولية والتى لاتحدث آثارا ايجابية على القطاعات الأخرى من اقتصاديات هذه الدول .

كما تحدث جالتونج عن مبدأ هيكل التفاعل الاقطاعى الذى يقوى من مبدأ التفاعل الرأسى بين الدول المسيطرة والدول الخاضعة . ويشير إلى ان هناك أربع قواعد تحكم هذا المبدأ وهى :

١ ـ التفاعل الرأسى بين الدولة المركزية والدولة الهامشية .

٢ ـ عدم التفاعل بين الدول الهامشية بعضها ببعض .

٣ ـ انتفاء التفاعل المتعدد الأطراف بين أحد المراكز المسيطرة والدولة الخاضعة لها والدول الخاضعة لمركز أخر .

٤ ـ ان التفاعل مع العالم الخارجى محتكر بواسطة الدولة المركزية (١٧) . واذا كان من الصعوبة بمكان ، التطبيق الحرفى لكل ما جاء فى النظرية الهيكلية للاستعمار كما قدمها (جالتونج فى ١٩٧١م) ، حيث إنه عمل ، لغرض التبسيط والتحليل على افتراض أن العالم يتكون من دولتين ، إلا أننا رغم ذلك نعتقد أن الاعتماد على بعض الأبعاد التى قدمها جالتونج تساعدنا على فهم وضع الدول الإسلامية بصفتها دولاً خاضعة فى النظام الدولى فى أعقاب سقوط الخلافة .

وفى هذا الصدد ينقسم التحليل إلى قسمين :

---

١٧) المرجع السابق .

١ ـ وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى :مراحل وأنواع الاستعمار .

٢ ـ وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى :ميكانزمات الاستعمار .

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى أن تحليل وضع الدول الإسلامية على هذه الأبعاد سيتم من منظور الباحثين المسلمين الذين تناولوا تحليل وضع العالم الإسلامى، وبالتالى سيكون التركيز أساسا على إبراز النقاط التى ركز عليها هؤلاء الباحثون فى إطار تناولهم للموضوعات السابقة .

الفصل الأول

وضع الدول الإسلامية فى النظـام الدولى
مراحـل وأنـواع الاستعمار

الفصل الأول
وضع الدول الإسلامية في النظـام الدولي
مراحـل وأنـواع الاستعمار

لقد تحدث جالتونج عن ثلاث مراحل للاستعمار وهي الاستعمار التقليدي بمعنى الاحـتـلال الفـعلي لأراضي الدول الأخـرى ، والاسـتـعـمـار الجـديد NEOCOLONIALISM والذي تختفي فيه الرغبة في السيطرة المباشرة على أراضي الدولة الأخرى وإنما تتم السيطرة من خلال منظمات مثل الشركات المتعددة الجنسية ، والاستعمار الآخر NEO-NUSCOLONIALISM حيث توجد شركات يتم تكوينها بسرعة كبيرة في العديد من المجالات لتتكيف مع الظروف الخارجية المتغيرة .

إن متابعة وضع الدول الإسلامية في إطار الكتابات التي قدمها باحثون مسلمون تركز أساسا على المرحلتين الأولى والثانية من الاستعمار ، وبالتالي سنتطرق في هذا الجزء لوضع الدول الإسلامية في إطار المرحلتين الأولى والثانية من الاستعمار .

كذلك تحدث جالتونج عن خمسة أنواع من الاستعمار ، وهي :الاستعمار الاقتصادي والسياسي والعسكري والاتصالي والثقافي [١٨] . وبالرغم من أن المراجعة العامة لوضع الدول الإسلامية توضح خضوعها لهذه الأنواع الخمسة من الاستعمار ، إلا انه في إطار التحليلات التي قدمها الباحثون المسلمون نجد اهتماما أساسيا بالاستعمار الاقتصادي والاستعمار الثقافي ، ومن ثم سيتم التركيز على هذين النوعين من الاستعمار في إطار تعرضنا لأنواع الاستعمار التي خضعت له الدول الإسلامية . وهنا سنجد بعض الاتفاق والاختلاف بين موقف الباحثين المسلمين وجالتونج في تناولهم لأنواع الاستعمار ، فكلا الجانبين يتفقان على أن كل نوع من أنواع الاستعمار يقوي الآخر، إلا أننا نجد أنه بينما يرى جالتونج أنه لايوجد نوع أساسي من الاستعمار نجد ان كتابات الباحثين والمفكرين المسلمين تشير إلى أن الاستعمار الثقافي هو الأساس الذي ترتب عليه استمرار خضوع الدول الإسلامية للدول المسيطرة في النظام الدولي ، وهو ما سنوضحه عند تناولنا لهذا الجزء من الدراسة .

تقع المنطقة الإسلامية الممتدة من المحيط الهادي إلى المحيط الاطلنطي على شكل حزام يفصل بين الدول المركزية في الشمال والدول الهامشية في جنوب العالم بحيث

---

١٨) المرجع السابق .

يمكن القول إن هذا البعد الجغرافى أعطى هذه المنطقة أهمية استراتيجية . فمثل هذا الموقع يمكنها من حصر وشل التدفق البشرى الذى يحتاج إلى الثروة البترولية المعدنية، كما انه يمكن هذه المنطقة من التحكم فى جميع المواصلات بين الدول المركزية فى الشمال وباقى أجزاء العالم القديم (١٩) . وبالرغم من ان هذا الواقع الجغرافى كان يمكن أن يكون أحد عناصر قوة العالم الإسلامى ، إلا ان الموقع الجغرافى لايمكن فى حد ذاته أن يكون مصدر قوة لأى وحدة دولية . وانما يصبح مصدر قوة لهذه الوحدة اذا استطاعت ان توظف هذا الموقع بما يخدم مصالحها .

إن مراجعة وضع الدول الإسلامية فى الفترة التالية لسقوط الخلافة العثمانية يوضح ان مثل هذا الموقع الاستراتيجى استمر يجعلها مطمع الدول المركزية التى قامت بالسيطرة على الدول الإسلامية من خلال مرحلتين من مراحل الاستعمار (الاستعمار التقليدى والاستعمار الجديد) .

فلقد عملت الدول الأوروبية المسيطرة فى النظام الدولى على التوسع خارج حدودها الاقليمية فى العالم القديم ، فبالرغم من ان استقرار مفهوم الدول الحديثة فى أوروبا منذ القرن ١٧م صاحبه ظهور عدد من القواعد التى تحكم العلاقة بين الدول وأهمها المحافظة على وجود هذه الدول ، إلا ان هذه القواعد كانت تحكم العلاقة بين الدول الأوروبية ذاتها . وبالتالى لم تنطبق على العلاقة بين الدول الأوروبية ودول العالم القديم التى اصبحت مسرحا لمطامع الدول المسيطرة فى النظام الدولى (٢٠) . فعملت الدول الأوروبية على تمزيق دولة الإسلام وأخذت تضع لذلك المشروعات الكبيرة التى يُعبَّر عنها أحيانا (بالمسألة الشرقية) وأخرى (باقتسام تركة الرجل المريض) ، واخذت كل دولة تنتهز الفرصة وتنتحل الأسباب التى تبرر الهجوم على الدولة الإسلامية فتقتنص بعض أطرافها أو تهدد جانبا من كيانها . واستمرت هذه الهجمات الأوروبية فترة طويلة من الزمن انسلخ فيها عن الدولة العثمانية عدد كبير من الاقطار الإسلامية التى وقعت تحت السيطرة الأوروبية حتى كان الدور الختامى لهذا الصراع فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨م) التى انتهت بهزيمة تركيا وحلفائها، وبذلك سنحت الفرصة لاقوى الدول الأوروبية (انجلترا ـ فرنسا ـ ايطاليا) لفرض سيطرتها على هذا الميراث الضخم من أمم الإسلام وشعوبه وبسطت سلطانها عليه تحت أسماء مختلفة من احتلال واستعمار ووصاية وانتداب (٢١) .

---

١٩) حامد ربيع ، مستقبل الإسلام السياسى (بغداد :المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ، ١٩٨٣) .

٢٠) J.Herz , Rise and Demise of the Territorial State in , R . Matthuos , Rubinogh and steen (ed) . International Conflict and Conflict Management. (Ontario . Prentice Hall , 1989).

٢١) محمد الغزالى ، كيف نفهم الإسلام ، مرجع سابق .

فقامت الدول المسيطرة فى النظام الدولى باقتسام العالم الإسلامى على النحو التالي:

١ ـ خضعت شمال أفريقيا (مراكش والجزائر وتونس) للاستعمار الفرنسى وان وجد بهذه المنطقة أيضا منطقة نفوذ دولية فى طنجة ومستعمرة اسبانية .

٢ ـ خضعت طرابلس وبرقة للاستعمار الايطالى الذى حاول القضاء على آثار الإسلام فيها ففرض عليها التجنس بالجنسية الايطالية وأطلق عليها أيضا ايطاليا الجنوبية.

٣ ـ خضعت مصر والسودان للحماية البريطانية .

٤ ـ فلسطين مستعمرة بريطانية .

٥ ـ سوريا مستعمرة فرنسية .

٦ ـ العراق مستعمرة بريطانية .

٧ ـ شهدت منطقة الحجاز وجود منطقة ضعيفة تتشبث بالعهود الزائفة والمواثيق الباطلة.

٨ ـ شهد اليمن حكومة منعزلة وشعباً فقيراً مهدداً بالغزو فى كل مكان وفى أى وقت .

٩ ـ كانت بقية أقسام الجزيرة العربية امارات صغيرة يخضع أمراؤها للقناصل البريطانيين .

١٠ ـ شهدت ايران وافغانستان وجود حكومات مضطربة تخضع لأطماع الدول المجاورة .١١ ـ التركستان وما يجاورها كانت خاضعة لروسيا .

١٢ ـ الهند مستعمرة بريطانية .

وفيما عدا ذلك كانت الأمة الإسلامية تعيش اقليات فى عدد كبير من الدول لاتعرف دولة تلجأ إلى حمايتها ، أو حكومة مسلمة تحتمى بجنسيتها من المسلمين فى الحبشة والصين والبلقان وبلاد أفريقيا الوسطى والجنوبية الشرقية والغربية . وبهذا الوضع انتصرت أوروبا فى هذا الصراع السياسى، وتم لها ما أرادت من تمزيق الامبراطورية الإسلامية والذهاب بدولة الإسلام بحذفها سياسيا من قائمة الدول الحية العظيمة[٢٢].

ولقد اتخذت السيطرة العثمانية التقليدية على الدول الإسلامية مظهرين ، إما احتلال مباشر كما كان الوضع فى حالات مثل (الجزائر واندونيسيا وماليزيا) ، وإما

---

٢٢) حسن البنا ، مجموعة الرسائل (بيروت :المؤسسة الإسلامية للطباعة والتجارة والنشر) ، د . ت.

من خلال فرض نظام للاستعمار وهو ما جاء فى فترة ما بين الحربين العالميتين فى صورة نظام الانتداب فى إطار عصبة الأمم ، وهو النظام الذى حاولت من خلاله الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى السيطرة على المستعمرات التى كانت تحت سيطرة الدول التى انهزمت فى الحرب العالمية الأولى . فلقد رفعت الدول المنتصرة شعارات مناهضة للاستعمار ، إلا أنها نادت بضرورة انشاء نظام اشراف دولى فى المناطق التى لم تستقل بعد ، فخضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسى بينما خضع العراق وشرق الاردن وفلسطين للانتداب البريطانى .

إلا أن السيطرة الاستعمارية واجهت مقاومة من جانب عدد من الفئات فى المناطق الإسلامية المحتلة ، فواجهت مقاومة من جانب الطبقات الرأسمالية والطبقات المالية التى ظهرت خلال الحقبة الاستعمارية . فلقد ترتب على الاستعانة بالسكان المحليين كموظفين فى الجهاز الادارى الاستعمارى ونشر التعليم وتغيير اقتصاد المناطق المستعمرة من الاقتصاد القائم على التداول النقدى والتجارى شعور هذه الطبقات بثقل المنافسة الاستعمارية وانخفاض مستوى المعيشة ، الأمر الذى دعاها إلى محاولة التخلص من القيود التى فرضها الاستعمار .كما واجهت السيطرة الاستعمارية مقاومة من جانب بعض الحركات الإسلامية فى المناطق المحتلة ، فبالرغم من المحاولات التى قام بها لتحطيم العقيدة الإسلامية فى الدول المستعمرة ، إلا أن طريقة النهضات والانبعاثات التى قامت فى المناطق الإسلامية لمقاومة الاستعمار استندت أيضا فى هذه المناطق على العقيدة ، أو بعبارة أخرى فان العقيدة الإسلامية كان لها دور هام فى الكفاح ضد الاستعمار (٢٣) .

ولم يقتصر دور الحركات الإسلامية على مناهضة الاستعمار داخليا بل ان البعض من هذه الحركات سعى ايضا إلى المشاركة فى الكفاح ضد الاستعمار فى المناطق الاخرى من العالم الإسلامى . ومن الانشطة الواضحة فى هذا الصدد دور حركة الاخوان المسلمين ، فإن دور الاخوان المسلمين لم يقتصر على معارضة معاهدة (١٩٣٦م) فحسب ، بل امتد نشاطهم المعادى للاستعمار إلى المناطق الإسلامية الأخرى . ونشير فى هذا الصدد على سبيل المثال إلى موقف الاخوان المسلمين من القضية الفلسطينية فيما بين الحربين العالميتين . ففى عام (١٩٣٦م) تحركت القضية الفلسطينية وثار الشعب الفلسطينى على السيطرة البريطانية المؤيدة لليهود ، وكانت الهيئة السياسية والأحزاب فى مصر مشغولة عن مناصرة القضية الفلسطينية بجدية بحكم سيادة النعرة الوطنية الخاصة التى لم تكن قد تطورت إلى درجة الشعور بحق العروبة ورابطة الاسلام، ولم يكن التحرك لفلسطين أو نحوها من الافكار الشقيقة فى

---

٢٣) سيد قطب ، فى التاريخ فكرة ومنهاج (بيروت :دار الشروق ، ١٩٨٠) .

ذلك العهد إلا الهيئات الإسلامية ، ومن هنا تقدم الاخوان المسلمون إلى مناصرة فلسطين وكانت جهودهم فى هذا الصدد مادية وأدبية تضمنت الدعاية والخطابة والنشر وجمع المال وتأسست لذلك لجان وبعثات (٢٤) .

ولقد أثمرت حركات مقاومة الاستعمارعن حصول الدول الإسلامية على استقلالها فى فترة ما بين الحربين (مثل العراق ولبنان) بينما حصلت الغالبية العظمى من الدول الإسلامية على الاستقلال فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية . وهنا يمكن ان نفرق بين ثلاثة نماذج لاستقلال الدول الإسلامية فعدد كبير من الدول الإسلامية حصل على الاستقلال سلميا حيث تسلمت بعض عناصر البرجوازية الصغيرة التى نشأت فى إطار الادارة الاستعمارية السلطة من المستعمرة ، مثال ذلك (السنغال) ، أما البعض الآخر من الدول الإسلامية فحصل على الاستقلال سلميا بعد أن تسلم من القيادات التقليدية المستندة إلى تأييد قبلى أو دينى وعناصر من البرجوازية الصغيرة السلطة من المستعمر كما حدث فى نيجيريا ، أما النموذج الثالث من الدول فحصل على الاستقلال بعد ثورة عنيفة تحالفت فيها عناصر من البرجوازية الصغيرة مع الفلاحين ومن أمثلة ذلك الجزائر (٢٥) .

وإذا كانت الدول الإسلامية قد نجحت فى الحصول على استقلالها والتى كان آخرها حصول بروناى على استقلال (١٩٨٤م) ، إلاأن السيطرة المباشرة الناجمة عن سياسات الدول الكبرى استمرت على فلسطين حيث عملت السياسة البريطانية خلال فترة الانتداب على تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين حتى وصل عدد اليهود المهاجرين إلى حوالى ٤٠٠ الف فى (١٩٣٦م) وقامت بريطانيا بوضع خطط لتقسيم فلسطين منذ (١٩٣٦م) ، واتخذت الامم المتحدة قرارا فى نوفمبر (١٩٤٧م) بتقسيم فلسطين ، وفى أعقاب جلاء القوات البريطانية عن فلسطين أعلن إنشاء إسرائيل بتأييد من الدول المسيطرة فى النظام الدولى (٢٦) . وبالتالى انتهى نظام الاستعمار المقنع فى صورة الانتداب إلى سيطرة مباشرة على فلسطين الإسلامية وهى السيطرة التى فرضت صراعاً حضارياً على العالم الإسلامى . وقد أوضح الباحثون المسلمون فى هذا الصدد "ان معركتنا مع اسرائيل فى جوهرها معركة دينية ، وان اتخذت ابعادا سياسية واقتصادية وقومية "(٢٧) فإن قيام اسرائيل على اشلاء الشعب العربى

---

٢٤) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية (دار الشهاب ، ١٩٦٦) .

٢٥) مصطفى كامل السيد ، قضايا فى التطور السياسى لبلدان القارات الثلاث (القاهرة :مكتبة برونتشينال ، ١٩٩٢) .

٢٦) حورية توفيق مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية (القاهرة :عالم الكتب ، ١٩٨٥) .

٢٧) يوسف القرضاوى ، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربى والإسلامى (القاهرة :دار الصحوة للنشر ١٩٨٨) .

الفلسطيني قد فتح بابا لصراع طويل وشاق بين حضارتين واقعتين لابد ان تسحق أحداهما الأخرى ، وصراعا لامجال فيه لأنصاف الحلول (٢٨) .

واذا كان الاستعمار في صورته التقليدية قد انتهى باستثناء الاحتلال الفلسطيني لاسرائيل فان الاستعمار استمر في صورة جديدة ليسيطر على الدول الإسلامية المستقلة ، وربما أوضح صور هذا الاستعمار هو الاستعمار الاقتصادي الذي خضعت له الدول الإسلامية حيث ازدادت الفجوة بين الدول المسيطرة والدول الهامشية في العالم الإسلامي في مجال التصنيع وقامت الدول الإسلامية بدورها في تقسيم العمل الدولي من خلال تخصصها في تصدير المواد الاولية واعتمادها على الدول المسيطرة في الحصول على المواد المصنعة ومن أشكال الاستعمار التي سيتم بيانها في إطار تناولنا لهيكل التفاعل الرأسي لميكانزمات الاستعمار في الجزء التالي من الدراسة ونركز هنا في هذا القسم من الدراسة على ذلك النوع من الاستعمار الذي يعتبره الباحثون المسلمون السبب الرئيسي لاستمرار ظاهرة الاستعمار في الدول الإسلامية ألا وهو الاستعمار الثقافي .

بالرغم من أن الاستعمار الثقافي الذي مارسته الدول المسيطرة في النظام الدولي ترجع جذوره إلى القرن (١٨م) ، إلا أن سقوط الخلافة العثمانية واحتلال العالم الإسلامي أعطى بعدا جديدا لهذا الاستعمار الثقافي . فقبل الحرب العالمية الأولى كان المسلمون يشعرون بأنه توجد لهم دولة اسلامية، وبالرغم من ضعف هذه الدولة واختلاف تقييم المسلمين لها ، إلا انها كانت تمثل مركز الاتجاه الفكري .وبالرغم من ان بعض المسلمين كانوا يعتقدون أن هذه الدول هاضمة لحقوقهم إلا انهم كانو يتجهون بأبصارهم اليها لاصلاحها (٢٩) . ولقد كان عام (١٩٢٤م) عاماً فاصلاً في دعم الاستعمار الثقافي للعالم الإسلامي فلقد شهد هذا العام قيام مصطفى كمال اتاتورك بالغاء الخلافة الإسلامية وتحويل تركيا إلى دولة علمانية ، كما شهدت الفترة التالية مباشرة تدخل بريطانيا بواسطة عملائها في مؤتمر الخلافة الذي كان معقودا في القاهرة حيث عملوا على فضه نظرا لتخوفهم من البحث في عودة الخلافة ، كما شهدت هذه الفترة أيضا كتاباً يدعو إلى فصل الدين عن الدولة ويدعون إلى أن الإسلام ليس فيه أصول للحكم (٣٠) .وركزت بريطانيا على الغاء جمعية الخلافة في الهند والعمل على تحويل تيارها إلى الوجهة الوطنية القومية (٣١) ، وفي ظل انتفاء الوجود الرسمي للدولة الاسمية والاحتلال المباشر للأراضي الإسلامية عمل المستعمر على استخدام

---

٢٨) كامل الشريف ، الأخوان المسلمين في حرب فلسطين (الزرقاء :مكتبة المنار ١٩٨٤) .

٢٩) تقي الدين النبهاني ، التكتل الحزبي (القدس :منشورات حزب التحرير ، ١٩٥٣) .

٣٠) علي عبد الرازق ، الإسلام وأصول الحكم ، مرجع سابق .

٣١) تقي الدين النبهاني ، الدولة الإسلامية (دمشق :مطبعة المنار ١٩٥٢) .

الأساليب التي تمكنه من الاستمرار فى هذه المناطق والتى من أهمها الثقافة الاستعمارية الاجنبية "وقد كان للثقافة الاجنبية الأثر الاكبر فى استمرار الاستعمار وفى عدم نجاح النهضة وفى اخفاق الحركات التكتلية سواء الجمعية أو الحزبية لأن للثقافة الاثر الاكبر على الفكر الانسانى (٣٢) . فهدف الاستعمار لم يتعلق بشخص بذاته وانما بأفكار معينة يجب تحطيمها حتى لاتؤدى إلى توجيه الطاقات الاجتماعية فى البلاد المستعمرة (٣٣) فلقد كان المستعمر على يقين بأن الأستعمار الذى لايغير البنية الثقافية والتشريعية فى الشعوب المستعمرة لايمكن أن يستمر لأن ماسيحدث حينئذ هو أحد حالين : اما ان تبتلع الشعوب المستعمرة مستعمريها ، واما ان تطردهم وتستعيد قيادتها وفقا لمفاهيمها الخاصة ، ومن هنا جاء الاستعمار يحمل معه صيغة الثقافة ليطبع بها جميع وجوه الحياة (٣٤) . وبالتالى عمل الاستعمار على تغيير الأسس الاجتماعية والثقافية والاخلاقية للأمة الإسلامية حتى يمكن تحويل سكانها من شخصيات مستقلة إلى شخصيات مقلدة ومستهلكة ومستسلمة (٣٥) وسنتناول فى هذا الجزء من الدراسة الأساليب التى اعتمد عليها الاستعمار الثقافى فى العالم الإسلامى والنتائج المترتبة على مثل هذا النوع من الاستعمار ، ولقد اعتمد الاستعمار الثقافى على أربعة ميكانزمات رئيسية وهى اللغة والتعليم والهياكل الادارية والاعلام . فلقد فرض المستعمر لغته على العالم الإسلامى وجعلها لغة المكاتبات فى الأجهزة العاملة فى المناطق الخاضعة له ، حتى أصبحت هذه اللغة لغة التخاطب لدى فئات عريضة من الشعوب الإسلامية الخاضعة (٣٦) ومن ذلك ما حدث فى دول المغرب العربى والمناطق الإسلامية فى أفريقيا ، كما عمل الاستعمار على الالتحام الشديد بوزارات التعليم فى الدول الخاضعة له على اعتبار ان هذه الوزارت مشرفة على تكوين الأجيال وبالتالى فانه حتى فى حالة جلاء المستعمر من هذه المناطق الخاضعة يمكن أن تستمر النظم والبرامج والكتب والطرق التى تكرس الاستعمار الروحى والفكرى فى نفوس الاجيال ، وقد عمل الاستعمار فى هذا الإطار على تشوية التاريخ الإسلامى فالطالب الثانوى فى الدول المحتلة (مصر مثلا فى عهد الاحتلال البريطانى) لم يدرس شيئا عن فكرة الإسلام الاجتماعية ونظرته الانسانية ، وكل ما كان يدرسه الطالب عن التاريخ الإسلامى هو غزوات ووقائع وحروب وأحداث يخلص منها أن الإسلام معركة حربية، ولم يكن يوما ما معركة فكرية واجتماعية وانسانية(٣٧) ، كذلك سعى المستعمر فى

٣٢) النبهانى ، التكتل ، مرجع سابق .

٣٣) مالك بن نبى ، الصراع الفكرى فى البلاد المستعمرة (بيروت :دار الفكر ، ١٩٦٠) .

٣٤) مهدى شمس الدين ، العلمانية (بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .

٣٥) على شريعتى ، العودة إلى الذات ، ترجمة :ابراهيم الدسوقى شتا ، (القاهرة :الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦) .

٣٦) سيد قطب ، معركة الإسلام والرأسمالية (القاهرة :دار الشروق ، ١٩٧٢) .

٣٧) سيد قطب ، معركة الإسلام والرأسمالية (القاهرة :دار الشروق ، ١٩٧٢) .

إطار سيطرته على منابع التعليم على اعادة كتابة تاريخ العالم الإسلامي على أسس من التحيز الاقليمي الضيق حيث عمل في إطار برامج التعليم على بث الدعوة إلى الفرعونية في مصر والفينيقية في الشام والآشورية في العراق [٣٨] ولم يكتف الاستعمار بالسيطرة على وزارات التعليم بل اعتمد أيضا على المدارس التبشيرية (الفرنسية والبريطانية والامريكية)التي تقوم على أساس الثقافة الاجنبية ، كما أنشا المعاهد الثقافية الاجنبية والجامعات الامريكية في مصر ولبنان ، ولجأ إلى تشجيع البعثات إلى الدول المستعمرة حيث تلقى الطلبة الثقافة الاجنبية التي تحكم توجهاتهم السياسية عند عودتهم مرة أخرى إلى موطنهم الأصلي . ولقد عمل المستعمر أيضا على تأكيد السيطرة الثقافية من خلال اقامة هياكل تنظيمية على النمط الغربي وهي الهياكل التنظيمية التي خرجت أجيالاً ادارية مؤمنة بهذه التنظيمات [٣٩] . وأخيرا عمل الاستعمار على السيطرة الثقافية على المجتمعات الإسلامية من خلال الاعلام حيث سيطر على وسائل الاعلام باختلاف أنواعها ودعم وجود عناصر مؤيدة لترسيخ الحضارة الغربية في العالم الإسلامي حتى أصبحت هذه الثقافة محورا للحياة الفكرية والعلمية في هذه المناطق [٤٠] .

ولقد ترتب على هذه الأساليب الاستعمارية أربع نتائج سلبية دعمت من استمرار خضوع العالم الإسلامي للاستعمار الثقافي وهي العلمانية ، والقومية، والمادية وتقليد الأجنبي وضعف دور الفكر الإسلامي . فلقد ادخل المستعمر ثقافته المضادة للكنيسة إلى المجتمعات الإسلامية [٤١] ، فسادت العلمانية في العالم الإسلامي في ظل السيطرة الاستعمارية . ويمكن في هذا الصدد ان نفرق بين مستويين من مستويات العلمانية التي شهدها العالم الإسلامي ، علمانية معتدلة في العالم العربي ، وعلمانية كمالية متطرفة في تركيا . فلقد بقي للاسلام في العالم العربي قوانين الاحوال الشخصية والتعليم الديني في المرحلة الابتدائية والثانوية مع تخصيص جزء من البرامج الاعلامية للمناسبات الدينية . وشهد العالم العربي بصفة عامة اعتقاد المثقفين بفصل الدين عن الدولة ، واعتقاد عامة الشعب بفصل الدين عن السياسة ، وترتب على مثل هذه العلمانية وجود فئة من المثقفين تشير إلى ان سبب تأخر المسلمين هو تمسكهم بالدين، أما الفئة الأخرى فكانت ترى أن سبب هذا التأخر هو عدم الالتزام بالعبادات ولقد ترتب على توجه الفئة الأولى تكتلات حزبية سياسية تعمل للقومية العربية وللعرب والعروبة وتعتقد أن الدولة الإسلامية تعبر عن نوع من التأخر والرجعية،

---

٣٨) عبد العزيز كامل ، دراسات في المجتمع العربي (القاهرة :دار النهضة العربية ، ١٩٦١) .

٣٩) فاروق حمادة ، بناء الأمة بين الإسلام والفكر المعاصر (الدار البيضاء :دار الثقافة ، ١٩٨٦) .

٤٠) محمد سعيد رمضان البوطي ، حوار حول مشكلات حضارية (دمشق :الشركة المتحد للتوزيع ، ١٩٨٥).

٤١) علي شريعتي ، مرجع سابق .

أما توجه الفئة الثانية فترتب عليه قيام جماعات هدفها الأساسى التركيز على الوعى والارشاد على ألا تتدخل فى العمل السياسى الساعى لاقامة الدولة الإسلامية (٤٢) .

أما المستوى الثانى من العلمانية فشهدته تركيا حيث أعلن حكامها بقيادة كمال اتاتورك إلغاء الخلافة وعلمانية الدولة التركية ، فألغى الاعتماد على الشريعة الإسلامية فى القانون والقضاء وبالتالى ألغيت قوانين الاحوال الشخصية والغى التعليم الدينى وتعليم تلاوة القرآن بل أصبح محرما بحكم القانون . كما تحولت تركيا من الاعتماد على الحروف العربية إلى الاعتماد على الحروف اللاتينية فى الكتابة . ولقد كانت القوى المسيطرة فى الغرب تريد أن تجعل من تركيا نموذجا غربيا فى مركز الخلافة لتصبح نموذجا دعائيا يساهم فى تكوين المناخ الفكرى الملائم لتطبيق العلمانية فى العالم العربى ، كما كان الهدف من هذا النموذج التركى أيضا عزل شعوب العالم الإسلامى غير العربى عن اللغة والثقافة العربية وبالتالى عن أى احتمالات للتأثير العربى وبالتالى يفقد العالم العربى عمقه الإسلامى (٤٣) ويفقد العالم الإسلامى عمقه العربى .

كما ساهم الاستعمار الثقافى أيضا فى ظهور فكرة القومية التى دعمت من سيطرة القوى المركزية على العالم الإسلامى وقد دعم جهود المستعمر فى هذا الصدد فئتان من مواطنى الدول الخاضعة له .فئة من المسلمين الذين تلقوا تعليمهم بأوروبا أو المدارس التى تطبق المناهج الأوروبية ، والذين اصبح تكوينهم الثقافى متسقا مع المتطلبات الأوروبية ، أماالفئة الثانية من دعاة القومية فكانوا من غير المسلمين المثقفين مع المتطلبات الاجنبية. وعملت هذه الفئات على ترويج فكرة القومية بصفتها الموجه الاساسى للتحرك الأمر الذى ترتب عليه استحالة وجود دولة اسلامية واحدة مع وجود الاختلافات المدنية والعنصرية واللغوية بين الشعوب الإسلامية بالرغم من وجود رابطة العقيدة التى تجمع بينهم (٤٤) . وساعد على تدعيم هذه النعرة القومية حركات المقاومة التى قامت بها الشعوب على أساس قومى ضد القوى الاستعمارية ، وبالتالى فانه بعد حصولها على الاستقلال أغفلت رابطة الإسلام الذى كان يمكن أن يجمع هذه الدول فى كيان واحد ، ووجد الكثير منهم أن مصالحهم تتفق مع استمرار تقسيم الأمة الإسلامية ، مبررين ذلك بدعوى الوطنية والولاء للوطن (٤٥) فضلا عن ذلك فلقد ترتب على سيادة فكرة القومية ظاهرتان كان لهما أيضا آثار سلبية على احتمالات قيام كيان إسلامى واحد

---

٤٢) النبهانى ، الدولة ، مرجع سابق .

٤٣) محمد شمس الدين ، مرجع سابق .

٤٤) النبهانى ، التكتل ، مرجع سابق .

٤٥) القرضاوى ، مرجع سابق .

أولاً : ما يطلق عليه الاقليمية حيث انتقل تركيز بعض الدول من الرابطة الإسلامية إلى إبراز خصائص كل أقليم فى إطار القومية الواحدة ، ومن ذلك التأكيد على القومية العربية مما ترتب عليه وجود حواجز نفسية بين الدول الإسلامية بناء على المنطقة الجغرافية .

ثانياً : كما ترتب على ظاهرة القومية أيضا ما أطلق عليه ظاهرة الحزبية وفتح باب الخلافات والصراعات داخل الدولة الواحدة (٤٦) .

ثالثاً : لقد ترتب على الاستعمار الثقافى طغيان البعد المادى فى المجتمعات الإسلامية وهو البعد الذى دعم بدوره أيضاً من الاستعمار الثقافى لهذه الدول ، بحيث أصبح الأنسان فى مثل هذه الثقافة آلة وأداة استهلاكية ، فعمل الاستعمار على تأكيد أهمية مقاومة التخلف المادى (المدنى) الذى تعانى منه شعوب الدول الخاضعة مع التقليل من أهمية التخلف الثقافى الذى يعتبر السبب الحقيقى فى التخلف المادي(٤٧)، ولقد كان لطغيان البعد المادى ثلاثة آثار سلبية على الدول الإسلامية .

أولها :يتعلق بتناقض التوجهات السياسية مع الأصول التى قررها الإسلام وجعلها أساسا لحضارته التى جمعت بين الروحانية والمادية .

ثانيها : اتجاه الدول للاعتماد على المساعدات الخارجية التى دعمت من قدرة الدول المركزية على التدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدول (٤٨) .أما الثالث :فيرتبط بالنقطة التالية التى نتناولها فى إطار تحليلنا لآثار الأستعمار الثقافى وهو اتجاه الدول الإسلامية إلى تقليد الاجنبى وجعله المثل الأعلى فى التطور .

فلقد ترتب على الاستعمار الثقافى جعل النهضة فى فكر الدول الإسلامية مرادفة لما يحدث فى الدول المركزية المسيطرة ، فأصبح الفكر فى كثير من الأحيان فى هذه الدول منفصلا عن البيئة التى يعيش فيها وعن تاريخها ومبادئها ، فاصبح العديد من المثقفين غرباء عن الشعب وغير واعيين باحتياجاته ، وبالتالى كان طبيعيا ألايؤدى هذا الفكر إلى تفهم صحيح للوضع القائم فى البلاد ، ولايؤدى إلى تفهم صحيح لحاجات الأمة ولايؤدى إلى وعى الطرفين للنهضة (٤٩) .فى ظل هذا الوضع اتسم شعور نسبة كبيرة من عامة الشعب فى الدول الإسلامية باللامبالاة وفقدان الثقة بالنفس والقدرة على التحدى ، مما أضعف من قدرة هذه المجتمعات على التماسك ومواجهة أعدائها(٥٠) .

---

٤٦) حمادة ، مرجع سابق .

٤٧) سعيد حوى ، منطلقات اسلامية لحضارة عالمية جديدة (القاهرة :دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٤).

٤٨) البنا ، مجموعة ، مرجع سابق .

٤٩) النبهانى ، التكتل ، مرجع سابق .

٥٠) ربيع ، مستقبل ، مرجع سابق .

الفصل الثانى

وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى
ميكانزمات الاستعمار

الفصل الثانى
وضع الدول الإسلامـية فى النظام الدولى
ميكانزمـات الاستعمـار

إذا كانت الدول الإسلامية قد خضعت لمراحل وأنواع مختلفة من الاستعمار ، فما هى الميكانزمات إلى أدت إلى استمرار هذه العلاقة التى مارستها الدول المسيطرة على الدول الإسلامية ؟ . لقد تعرض جوهان جالتونج فى تناوله لميكانزمات الاستعمار إلى نوعين من الميكانزمـات (هيكل التـفـاعل الرأسى وهيكل التـفـاعل الاقطاعى) . وسنتعرض فى هذا الجزء من الدراسة لميكانزمات الاستعمار المختلفة بوضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى فى الفترة التالية لسقوط الخلافة وهى الميكانزمات التى توضح متابعة وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى أنها لم تتغير من حيث الجوهر وان تغيرت من حيث الشكل العام فى مرحلة الاستقلال عنها فى المرحلة السابقة له ، ويمكن توضيح استمرار أسباب هذه الميكانزمات فى إطار بعض الكتابات النظرية التى تناولت العلاقة بين الدول التابعة والدول المسيطرة، فقد تحدث C.Shoemaker and John Spanier [٥١] عن أسباب التغير فى العلاقة بين الطرفين ، إلا أن متابعة وضع الدول الإسـلامـيـة فى علاقـتـهـا بالدول المسـيطرة فى النظام الدولى توضح أن أسباب التغير لم تكن على النحو الذى يضع نهاية لهيكل التفاعل الرأسى والاقطاعى الذى حكم وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى .

ففى إطار تناول الباحثين لأسباب التغير فى العلاقة ركزا على البناء الداخلى للأهداف فى الدولة المسيطرة والهامشية والبيئة الدولية ، فان العلاقة بين الدول المسيطرة والدول الخاضعة تتأثر بطبيعة أهداف كل من الطرفين . وقد يتغير البناء الداخلى للاهداف بعدة عوامل منها تغير القدرة العسكرية للدول المسيطرة فى مواجهة متنافسين، وبالتالى تختلف الاهمية الاستراتيجية للدولة التابعة فى استراتيجية الدول المسيطرة ، وهذا التغير ينتج عن التقدم التكنولوجى لهذه القوى المسيطرة أو التغير فى العناصر الاستراتيجية لمنافسيها . أو بعبارة أخرى انها تغيرات مستقلة عن الدول الهامشية ، ان متابعة أهداف الدول المسيطرة فى النظام الدولى فى أعقاب سقوط الخلافة العثمانية (بريطانيا ـ فرنسا ـ الولايات المتحدة – المانيا ـ الاتحاد السوفيتى) توضح ان هذه الدول شهدت تطورات تكنولوجية هائلة وبصفة خاصة فى المجال

---

٥١) Christopher C. Shoemaker and John Spanier . Patron . Client state Relations , (N.Y. Praeger Publishers , 1984).

العسكرى فلقد شهدت فترة ما بين الحربين مثلا زيادة كبيرة فى القوة العسكرية الألمانية مما مثل تهديدا للدول المسيطرة الأخرى فى النظام الدولى ، كما شهدت هذه الفترة صراعا كبيرا بين الدول المسيطرة فى النظام الدولى وهو الصراع الذى انتهى بالحرب العالمية الثانية التى هزمت فيها المانيا ، كذلك شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تطورات تكنولوجية هائلة فى المجال العسكرى فى ظل الأسلحة النووية فى ظل نظام الاستقطاب الدولى ، وكذلك شهدت الفترة منذ منتصف الثمانينات ضعفا نسبيا للاتحاد السوفيتى انتهى بانهيار هذه الدولة واتجاه النظام الدولى نحو نظام القطب الواحد فى ظل القيادة الامريكية . إلا أن جميع هذه التغيرات لم يكن لها أى انعكاسات رئيسية على اتجاه الدول المسيطرة غى النظام الدولى إلى تغيير أهدافها الخاصة بالسيطرة على الدول الإسلامية وان اتخذت هذه السيطرة مظاهر متعددة ، فإن أهمية الموقع الاستراتيجى ودور هذه الدول كمصدر للمواد الخام وسوق لمنتجات الدول المسيطرة اعتبارات تتسم بدرجة كبيرة من الاستمرارية .

كذلك يشير Shoemaker and Spanier إلى تعبير بناء الأهداف داخل الدولة الهامشية كأحد العوامل الهامة فى تغيير طبيعة علاقة هذه الدول بالدول المسيطرة، وهنا يبرز الكاتبان اهمية تغير القيادات فى هذه الدول بالنظر إلى الدور المحورى للقيادة فى البناء الداخلى للدولة الهامشية ، وبالرغم من أن القيادات فى المناطق الإسلامية غيرت أهدافها فيما يتعلق بالهيكل الرسمى لعلاقاتها مع الدول المسيطرة حيث سعت جميعها إلى الحصول على الاستقلال مما غير من طبيعة الشكل الحاكم للعلاقة بين الطرفين ، إلا أنه فى ظل التخلف الاقتصادى الذى عانت منه هذه الدول وسيادة ثقافة الدول المسيطرة فيها لم يحدث تغير فى أهداف هذه القيادات يمكن أن يؤدى إلى تغيير الميكانزمات التى تحكم العلاقة بين الطرفين . فان قيادات الدول الإسلامية بصفتها دولاً من العالم الثالث مازالت تنظر إلى الدول المسيطرة لتساعدها على التخلص من تخلفها الاقتصادى وبالتالى تقدم تنازلات لهذه الدول وتؤدى وظيفتها فى تقسيم العمل الدولى على النحو الذى يخدم أهداف الدول المسيطرة.

أما العامل الثالث الذى تعرض له Shoemaker and Spanier فى إطار تناولهما لأسباب التغير فى العلاقة بين الدول المركزية والهامشية فيتعلق بالبيئة الدولية ، ويشيران فى هذا الصدد إلى أن التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية يؤثر على توحيد العلاقة بين الطرفين ، وأن الدول المركزية أكثر تاثرا بالعوامل الدولية من الدول الهامشية حيث إن شبكة علاقات الدول المركزية قائمة أساساعلى اعتبارات المنافسة بين هذه الدول ، ولاتمثل دولة واحدة سوى نقطة فى هذه الشبكة ، فى حين أن الوضع يختلف بالنسبة للدولة الهامشية حيث تتوقف حساسيتها للتغيرات الدولية على عدد من

الدول التى تدخل فى علاقات معها ، وفى التحليل الأخير نجد أن صغر حجم الشبكة لدى الدول التابعة يؤدى إلى استفزازها بشكل أكبر منه لدى الدول المسيطرة. وهنا تجدر الاشارة إلى أنه بالرغم من تغير طبيعة العلاقة التنافسية بين الدول المسيطرة فى النظام الدولى فى الفترة التالية لسقوط الخلافة حيث اتخذت هذه العلاقة التنافسية عدة مظاهر ، انتقلت من علاقة تنافسية بين الدول الأوروبية انتهت بحرب عالمية ثانية ، إلى علاقة تنافسية بين قطبين الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة اتخذت مظهر حرب باردة انتهت لصالح السيطرة الامريكية على النظام الدولى ، إلا أن مثل هذه التغيرات فى البيئة الدولية لم يكن لها أى انعكاسات أيجابية على تغيير وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى . ويمكن الاشارة فى هذا الصدد على سبيل المثال إلى انعكاسات التغير فى النظام الدولى على الدول الإسلامية فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية ، فلم يترتب على تغير البيئة الدولية فى هذه الفترة تغير فى وضع الدول الإسلامية ، فهذه الدول وان حصلت على استقلالها فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية إلا أن تغير النظام الدولى أدى إلى استمرار بل زيادة أهمية تاكيد سيطرة القوى المسيطرة على هذه الدول ، فقد أدى اعتبار القوتين الأعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) لوسط أوروبا منطقة هامة لمصلحتها إلى انتقال المنافسة بينهما إلى المناطق الأخرى من العالم كالشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا والقرن الأفريقى والخليج العربى ، ولايمكن فصل علاقة السيطرة التى مارستها هاتان القوتان بدول هذه المناطق عن العلاقة التنافسية بين القطبين ، فمن المشكوك فيه أن الاتحاد السوفيتى كان سيبدى هذا الاهتمام باليمن الجنوبى لولا تهديدها بحكم موقعها لباب المندب وللمصالح الامريكية فى السعودية ، فأهمية الدول الهامشية بالنسبة للدول المسيطرة فى النظام الدولى لاتنبع فقط من ذاتها بل من قيمتها فى المنافسة الدولية بين الدول المسيطرة .

يوضح التحليل السابق أنه لم يتوفر لدى الدول الإسلامية المقومات (سواء التى تعلقت بالبناء الداخلى للدول المسيطرة أو الهامشية أو البيئة الدولية) التى يمكن أن تؤدى إلى تغير الميكانزمات التى ترتب عليها خضوع الدول الإسلامية للدول المركزية فى النظام الدولى ، فما هى الميكانزمات التى اتسمت بالاستمرارية التى حكمت العلاقة بين الطرفين فى الفترة التالية لسقوط الخلافة العثمانية ؟ .

أولاً : ميكانزمات الاستعمار : هيكل التفاعل الرأسى :

يوضح جالتونج فى تحليله لهيكل التفاعل الرأسى كأحد الميكانزمات التى تحكم استمرار العلاقة الاستعمارية ، أن مثل هذا التفاعل يترتب عليه تحقيق الدول المركزية لمكاسب هائلة على حساب الدول الهامشية نتيجة لاستغلال المجموعة الأولى للمجموعة

الأخيرة . ولذا اوضح جالتونج فى هذا الصدد أن مثل هذا الاستغلال قد يتخذ ثلاثة أنماط ، إما النهب عن طريق الاجبار والقهر دون مقابل، أو أن تقوم الدولة المركزية بالحصول على موارد الدولة الهامشية بمقابل محدود لايتلاءم مع القيمة الحقيقية لموارد المجموعة الثانية من الدول ، أو أن تقوم الدولة المركزية بدفع مقابل معقول لموارد الدولة الهامشية ، إلا أن هيكل التفاعل الرأسى يستمر نتيجة للآثار المترتبة على المكاسب الناجمة على تخصص الدول المركزية فى التصنيع وعدم حصول الدول الهامشية على مثل هذا المكاسب نتيجة تخصصها فى انتاج المواد الاولية (٥٢) ، ويمكن أن يضاف إلى أنماط التفاعل الرأسى الثلاثة التى أشار اليها جالتونج نمط آخر مرتبط بعملية التطور التكنولوجى الهائل الذى عرفه العالم فى العشرين عاما الماضية والدور المركزى للمؤسسات المالية الدولية فى النظام الدولى المعاصر .

لقد خضعت الدول الإسلامية للأنماط الأربعة من هياكل التفاعل الرأسى السابق الإشارة اليها ، واذا كان من الطبيعى أن يسود هذا الهيكل من التفاعل فى ظل الاستعمار التقليدى حيث قامت الدول المسيطرة بنهب موارد الدول الإسلامية أو دفع مقابل محدد لها (مثال ذلك ما شهدته دول مثل الجزائر ونيجيريا فى عهد الاحتلال)، أى أن هيكل التفاعل الرأسى جاء متسقاً مع انتفاء سيادة هذه الدول ، فان ما يهمنا فى هذا الجزء من الدراسة هو بيان أنماط هيكل التفاعل الرأسى فى ظل استقلال هذه الدول ، أو بعبارة أخرى سنركز فى هذا القسم على وضع الدول الإسلامية فى ظل النمطين الثالث والرابع ، السابق الاشارة اليهما .

ان استقلال الدول الإسلامية لم يترتب عليه استقلال اقتصادى رغم أن التخلف الاقتصادى لهذه الدول جعلها تقوم بوظائف تخدم مصالح الدول المسيطرة فى هذا النظام . فهذه الدول مثلها فى ذلك مثل بقية دول العالم الثالث لم تشارك فى أعقاب استقلالها فى العمليات الرسمية أو غير الرسمية لادارة نظام العلاقة بين الشمال والجنوب ، فهذه العلاقة سيطرت عليها دول الشمال بما يخدم مصالحها، فلقد استمر القطاع الأولى (الزراعة ـ الصيد والرعى ـ والانشطة الاستخراجية) يقوم بالدور الأساسى فى اقتصاديات هذه الدول ، حيث ساهمت هذه القطاعات بحوالى (٣٤,٧٪) من الناتج القومى الاجمالى ، بينما تساهم الصناعات التحويلية (١١,٧ ٪) من هذا الناتج ، وترتب على ضعف الصناعات التحويلية فى هذه الدول اعتماد الدول الإسلامية على الدول الصناعية للحصول على احتياجاتها من السلع المصنعة والآلات كما اعتمدت على دول الشمال المتقدمة أيضا فى إيجاد اسواق لمنتجاتها الأولية . وتوضح هياكل التفاعل الرأسى وخضوع هذه الدول لتأثير المتغيرات الخارجية التى

---

٥٢) Galtung , op.cit .

تعرفها دول الشمال من خلال مراجعة بعض المؤشرات الاقتصادية التى يستخدمها الباحثون فى تحليل التبعية والاستقلال الاقتصادى وهى مؤشرات تتعلق بدرجة الانكشاف الاقتصادى، درجة أهمية الصادرات ودرجة التوزيع السلعى للصادرات[٥٣].

ويشير مؤشر الانكشاف الاقتصادى إلى درجة اعتماد الدولة على التجارة الخارجية كنسبة من اجمالى ناتجها القومى ، ويشير هذا المؤشر إلى أنه كلما ارتفع هذا الانكشاف كانت الدولة أكثر عرضه للتأثر بالتغيرات الاقتصادية الخارجية [٥٤] وتوضح مراجعة وضع الدول الإسلامية أن درجة الانكشاف الاقتصادى لهذه الدول تتجه إلى الزيادة أى أن درجة اعتمادها على دول الشمال تتجه للزيادة ، فبينما وصلت درجة الانكشاف الاقتصادى لهذه الدول (٣٧ ٪) فى ١٩٧٠م ، وصلت هذه الدرجة إلى (٦٣ ٪) عام (١٩٨١م) .

كذلك يوضح مؤشر درجة أهمية الصادرات [٥٥] كنسبة من الناتج القومى اتجاه الدول الإسلامية لزيادة الاعتماد على العالم الخارجى فبينما وصلت هذه النسبة إلى (٢١ ٪) فى عام (١٩٧٠م) وصلت إلى (٣٧ ٪) فى عام (١٩٨١م) وأخيرا يوضح مؤشر التركيز السلعى للصادرات [٥٦] تدهور وضع الدول الإسلامية فى النظام الاقتصادى العالمى فبينما كانت نسبة التركيز السلعى لهذه الدول(٥٦ ٪) فى (١٩٧٠م)وصلت إلى (٨٢ ٪) فى (١٩٨١م) ، وتوضح مراجعة السلع التى تصدرها الدول الإسلامية أنها تتكون فى أغلبها من المواد الخام ، والغاز الطبيعى ، خامات الأسمدة ، الخامات الحديدية ، والقطن الخام ، فعلى سبيل المثال يمثل البترول الخام (٩٩.٦ ٪) من صادرات ليبيا ، (٩٤.٨ ٪) من صادرات السعودية ، (٩٣ ٪) من صادرات عمان ، (٩١.٨ ٪) من صادرات قطر ، (٩١.٥ ٪) من صادرات الامارات ، (٢٨.٧ ٪)من صادرات ايران ، (٨٢.٢ ٪) من صادرات الجابون، (٣٢.٤ ٪)من صادرات الأردن ، (٣١.٩ ٪) من صادرات المغرب ، وتحتل خامات الحديد (٣٨.٢ ٪) من صادرات موريتانيا [٥٧] ، وفى المقابل تعتمد هذه الدول على دول الشمال فى الحصول على الغالبية العظمى من وارداتها من السلع المصنعة ، أو بعبارة أخرى فان الآثار المترتبة على هيكل التفاعل التجارى بين الطرفين تخدم مصالح الدول المسيطرة فى النظام الدولى نتيجة الآثار الايجابية المترتبة على تخصصها فى الصناعة على القطاعات الاقتصادية الأخرى فى هذه الدول ، بينما لايترتب على اعتماد الدول الإسلامية على

---

٥٣) سليم ، مرجع سابق .

٥٤) المرجع السابق .

٥٥) المرجع السابق .

٥٦) المرجع السابق .

٥٧) المرجع السابق .

الصناعات الاستخراجية وتخصصها فى تصدير المواد الاولية سوى انعكاسات محدودة على القطاعات الاقتصادية الأخرى فى هذه الدول .

كذلك نجد سيادة نمط آخر من أنماط هيكل التفاعل الرأسى بين الدول المسيطرة والدول الإسلامية فى إطار عدد من التطورات التى شهدها النظام الدولى ، ولعل أهمها التطور التكنولوجى الهائل الذى تتسم به الدول المسيطرة فى النظام الدولى والدور المركزى للمؤسسات المالية الدولية فى توجيه الاقتصاد الدولى ، لقد شهدت الدول الرأسمالية المتقدمة تطوراً تكنولوجيا هائلا اتخذ صورة تطوير أساليب جديدة فى العمليات الانتاجية وتخليق مواد صناعية كبديل للمواد الطبيعية ، واستخدام كميات أقل من الطاقة فى العمليات الانتاجية ، مما اعطى الدول المسيطرة قدرة أكبر فى التأثير على أسعار المواد الاولية وبالتالى زيادة استغلال الدول الإسلامية ، فعلى سبيل المثال اتجهت بعض الصناعات (السيارات) التى تعتمد على قدر كبير من المواد الطبيعية إلى تقليل اعتمادها على المواد الاولية بنسبة (٤٠ ٪) [٥٨] كما لجأت الدول المسيطرة فى النظام الدولى إلى ترشيد استهلاك الطاقة واستخدام مصادر بديلة للطاقة كالطاقة الشمسية والطاقة النووية ، كما لجأت هذه الدول أيضا إلى الاهتمام باستخدام البترول فى المناطق الداخلة فى حدودها الاقليمية كما حدث فى آلاسكا وبحر الشمال .

ولقد تضافرت هذه العوامل لتخفيض أسعار البترول بصفته أحد المواد الخام التى يعتمد عليها عدد من الدول الإسلامية الأمر الذى أعطى الدول المسيطرة فرصة أكبر لاستغلالها فى إطار هيكل التفاعل الرأسى بين الجانبين .كما ترتب على الدور المركزى للمؤسسات المالية تدعيم علاقة التفاعل الرأسى لصالح الدول المسيطرة . فاستطاعت المجموعة الأخيرة من الدول أن تملى شروطها على الدول الإسلامية من خلال سيطرتها على المؤسسات الدولية وذلك بهدف الضغط على هذه الدول الإسلامية لتتبع أنماطا للتنمية تخدم مصالح الدول المسيطرة ، ولقد استطاعت الدول المركزية مد السيطرة على هذه المؤسسات بالنظر إلى الفلسفة الليبرالية الاقتصادية التى تتبناها هذه المؤسسات والتى تشجع الحد من دور الدولة واحترام حرية التجارة والتحويل بين العملات .

كما استطاعت الدول المركزية أن توجه نشاط مثل هذه المؤسسات من خلال دورها بحكم حصتها فى رأس المال ، ولقد ساعد الدول المسيطرة فى هذا حجم المديونية الذى تتحمله أغلب اقتصاديات الدول النامية [٥٩] ، فتوضح احصاءات (١٩٨٢م) على

---

٥٨) السيد ، مرجع سابق .

٥٩) المرجع السابق .

سبيل المثال أن ٣٥ دولة إسلامية بلغ اجمالى مديونيتها الخارجية (١٨٧.٣٠بليون دولار) وهو ما يمثل ٣١٪ من الناتج القومى الاجمالى لهذه الدول الأمر الذى يعرض هذه الدول لضغوط هائلة من قبل الدول الدائنة [٦٠] ، وهى الضغوط التى تمارسها هذه الدول إما بطريقة مباشرة أو من خلال المؤسسات المالية الدولية ، فعلى سبيل المثال نجد أن الدول المتقدمة والمؤسسات المالية والمصارف المالية تجعل تقديم المعونة أو القروض الموجهة لدول العالم الثالث بما فيها الدول الإسلامية متوقفة على توصل هذه الدول إلى اتفاق مع صندوق النقد حيث يعمل الأخير على جعل هذه القروض والمعونات مشروطة بتكيف اقتصاديات الدول الإسلامية مع التغيرات التى يشهدها الاقتصاد الدولى الذى تسيطر عليه الدول المتقدمة ، وبصفة خاصة زيادة دور القطاع الخاص ، وتقليل دور الدولة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى هذا الدول [٦١] . كذلك شهد العالم فى الفترة الأخيرة ظاهرة التدويل حيث تم إعادة تنظيم الانتاج والتمويل على مستوى العالم أى تم التحرك نحو الاقتصاد العالمى حيث تقوم الشركات عبر القومية والبنوك غير القومية التى تنتمى للدول الرأسمالية المتقدمة بالدور الرئيسى فى توجيه اقتصاد الدول الهامشية [٦٢] وفى ظل سيادة هذه الظاهرة فإن الدول الهامشية ومنها الدول الإسلامية أصبحت تقوم بدور فى الإنتاج العالمى وهو الدور الذى تضعه الشركات العابرة للقوميات التى وجدت أنه من مصلحتها إنتاج بعض السلع فى الدول الهامشية أو أن تتم بعض المراحل الانتاجية فى هذه الدول نظرا لانخفاض تكاليف الأيدى العاملة بها . والواقع أنه فى إطار ظاهرة التدويل فان هيكل التفاعل الرأسى مستمر ، فهناك استغلال للعمالة فى هذه الدول فضلا عن ارتباط بعض قطاعات الاقتصاد فى الدول الإسلامية بالشركات العابرة للقوميات وبالاقتصاد العالمى بصفه عامة ترتب عليه انفصال هذه القطاعات الاقتصادية عن القطاعات الاقتصادية الأخرى فى الدولة وظهورما أُطلِّق عليه الاقتصاد المزدوج الذى يدعم تبعية الدول الإسلامية للدول المسيطرة .

وأخيرا ترتب على التحولات الاقتصادية التى شهدها الاقتصاد العالمى انقطاع الصلة بين الاقتصاد الرمزى والاقتصاد الحقيقى ، حيث أصبحت هناك فجوة هائلة فى القيمة الحقيقية لحجم التجارة الدولية وحجم التحويلات بين رؤوس الأموال العالمية، أى أن هناك فجوة بين ما يتطلبه الاقتصاد الحقيقى من تحويلات مالية وائتمانية وما يتميز به الاقتصاد المركزى من تحويلات ائتمانية ونقدية ليس لها علاقة بحركة التجارة

---

٦٠) سليم ، مرجع سابق .

٦١) السيد ، مرجع سابق .

٦٢) Jeanne Loux , "The Changing World Economy : States in Competition, inmattews", op . cit .

الدولية ، ولقد ترتب على هذه الفجوة ضغوط كبيرة على أسعار العملات الرئيسية فى العالم مما فرض عقبة جديدة أمام إمكانية تمويل الدول الإسلامية لتنميتها وبالتالى استمرار خضوعها لتوجيهات الدول المسيطرة فى ظل هيكل التفاعل الرأسى . فلقد واجهت الدول الإسلامية صعوبة فى الحصول على موارد التنمية التى تحتاجها وذلك بالنظر إلى ارتفاع اسعار العملات من جانب وانخفاض قيمة صادراتها الرئيسية من جانب بالنظر إلى انخفاض قيمة عملاتها بالمقارنة بالعملات الرئيسية (٦٣) .

إذا كان هيكل التفاعل الرأسي بين الدول المسيطرة والدول الإسلامية قد اتسم بالاستمرارية فإن التساؤل الذى يمكن أن نطرحه هو :ما هى العوامل التى قوت من هذا الوضع وحافظت عليه ؟ . يوضح جالتونج أن هذه العوامل ترتبط بما أطلق عليه هيكل التفاعل الاقطاعى ، وهو ما سنتناوله فى الجزء التالى من هذا الفصل .

ثانيا : ميكانزمات الاستعمار : هيكل التفاعل الاقطاعى :

لقد أوضح جوهان جالتونج أن الاستقلال الرسمي للدول لايضع نهاية لهيكل التفاعل الاقطاعى الذى تخضع له الدول الهامشية حيث تظل الدول المركزية تسيطر على تفاعل الدول الهامشية مع العالم الخارجى ، وإذا كان التحليل الذى أورده جالتونج قد لاينطبق بطريقة حرفية على نمط تفاعل الدول الإسلامية داخل النظام الدولى ، إلا أنه يتشابه معه إلى حد كبير ، فبالرغم من استقلال الدول الإسلامية إلا أن علاقاتها بالدول المسيطرة علاقة رأسية نضيف إلى ذلك أن هذه القوى تفرض قيوداً على امكانية تأثير الدول الإسلامية فى النظام الدولى وأن العلاقة بين الدول الإسلامية والدول الهامشية الأخرى - أى باقى دول العالم الثالث - تتسم بدرجة كبيرة من الانقسام فضلا عن ذلك فان علاقة الدول الإسلامية بعضها بالبعض الآخر تتسم أيضا بدرجة كبيرة من الانقسام ، وكذلك الحال بالنسبة لعلاقة الدول الإسلامية بالأقليات المسلمة فى الدول غير الإسلامية ويترتب على العوامل الثلاثة الأخيرة ضعف احتمال تأثير القوى الإسلامية فى النظام الدولى .وسنتناول فى هذا الجزء من الفصل تحليل علاقة الدول الإسلامية بالدول المسيطرة وعلاقتها بدول العالم الثالث الأخرى ثم علاقتها ببعضها البعض ، وأخيرا علاقتها بالأقليات المسلمة فى الدول غير المسلمة ، وذلك بهدف بيان مدى الانقسام الذى تعانيه الدول الإسلامية بصفتها دولاً هامشية فى النظام الدولى فى الفترة التالية لسقوط الخلافة العثمانية .

١ ـ هيكل التفاعل الإقطاعى : علاقة الدول الإسلامية بالدول المسيطرة فى النظام الدولى :

لقد كان من الطبيعى فى ظل السيطرة الاستعمارية المباشرة أن تخضع المناطق الإسلامية لسيطرة الدول المركزية ففى الفترة التالية لسقوط الخلافة العثمانية خضعت

---

٦٣) السيد ، مرجع سابق .

هذه المناطق لعدد من الدول المركزية التى اتبعت مبدأ : فرق تسد . وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من اختلاف الدول المسيطرة فى النظام الدولى حول القواعد التى تحكم التفاعلات الدولية بينهم إلا أنهم اتفقوا على السيطرة المباشرة على الدول الإسلامية ، فبالرغم من أن الدول المسيطرة سعت إلى وضع قواعد منظمة لتفاعلاتها ومن ذلك اتفاقية لرمارنرا (١٩٢٥م) ومشروع بونج للتعويضات الالمانية واتفاق بريان ليلرج (١٩٢٨م) (٦٤) ، إلا أن هذه الاتفاقيات واجهتها العديد من العقبات إزاء الخلاف بين هذه الدول وبصفة خاصة نتيجة لظهور نظم الحكم الديكتاتورية فى المانيا وايطاليا واليابان إلا أن هذا لم ينعكس على اختلافات بينها بشأن وضع نهاية لسيطرتها على الدول الإسلامية وان انتهت السيطرة المباشرة باستقلال المجموعة الأخيرة من الدول .

التساؤل الذى نطرحه فى هذا الجزء هو هل ترتب على استقلال الدول الإسلامية تغير فى علاقتها بالدول المسيطرة ؟ .

إن متابعة وضع الدول الإسلامية فى علاقتها بالدول المسيطرة يوضح أن المجموعة الأخيرة من الدول فرضت قيودا جديدة على حرية تحرك الدول الإسلامية ، وهو ما يوضحه هيكل التفاعل الرأسى بين المجموعتين من الدول - السابق الاشارة اليه - فضلا عن هذا فان الدول المسيطرة فرضت قيودا اخرى على حرية حركة هذه الدول وهى القيود النابعة من طبيعة هيكل النظام الدولى بعد استقلال هذه الدول ودعم الدول المسيطرة لاسرائيل . فلقد استقلت أغلبية الدول الإسلامية فى ظل نظام دولى اتسم بسيادة ظاهرة الاستقطاب حيث سيطر على هذا النظام دولتان عملاقتان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وتولى كل قطب قيادة مجموعة من الدول تدور فى فلكه وعمد القطبان سعيا منهما لحماية مصالحهما ودعم نفوذهما إلى السيطرة على جميع الوحدات الدولية الأخرى . ولقد كان للسياسة الأمريكية أربعة أهداف رئيسية تجاه الدول الإسلامية وهى خضوعها لسيطرة الاتحاد السوفيتى ، والحصول على البترول ، وحماية أمن وسلامة اسرائيل ، ومنع أى خطوة تتجه نحو وحدة أى مجموعة من هذه الدول وبصفة خاصة الوحدة العربية التى ظهرت اتجاهات قوية تنادى بها فى الخمسينات والستينات .

أما الاتحاد السوفيتى فتضمنت أهدافه الوصول إلى البحر المتوسط وتحطيم حصار المضايق ، وتحطيم سياسة الاحتواء الامريكية ، وتطويق الخطر الاطلنطى من الجنوب ومنع أى محاولات لإقامة دولة كبرى أو قوية على حدوده والوصول إلى المحيط الهندى وتثبيت وضعه فى هذه المنطقة (٦٥) .وفى إطار سعى القطبين لتحقيق أهدافهما عملا

٦٤) أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة ، مقدمة فى العلاقات الدولية (القاهرة :مكتبة الأنجلو ، ١٩٩٠) .

٦٥) حامد ربيع ، نظرية الأمن القومى العربى والتطور المعاصر للتعامل الدولى فى منطقة الشرق الأوسط (القاهرة: دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤) .

على بيان أنه لايوجد بديل ثالث أمام الوحدات الدولية الأخرى . ولقد أوضح أحد المفكرين المسلمين فى هذا الصدد فى الخارج هناك كتلتان ضخمتان كتلة الشيوعية فى الشرق وكتلة الرأسمالية فى الغرب ، وكلتاهما تبث دعاية ماكرة فى جنبات الارض قوامها أن ليس فى العالم إلا كتلتان ووجهتان الشيوعية والرأسمالية ، وأنه ليس للامم إلا أن تكون إلى جانب هذه الكتلة أو تلك [٦٦] . إن سعى القطبين لتحقيق مصالحهما ترتب عليه حرب باردة بين الطرفين يرى بعض المحللين انه يمكن تقسيمها إلى عدد من المراحل . ففى الفترة من (١٩٤٧-١٩٤٩) كانت الولايات المتحدة تتمتع بقوة جبارة لامثيل لها فى العالم حيث كانت الدولة الوحيدة فى العالم التى تمتلك الأسلحة النووية. أما فى الفترة (١٩٤٩-١٩٥٣) فاتسمت الحرب الباردة بينهما بزيادة حدتها حيث شهدت هذه الفترة بروز الاتحاد السوفيتى كدولة نووية وظهور حلف الاطلنطى كما شهدت أزمات حادة مثل أزمة برلين وكوريا ، أما الفترة بين (١٩٥٣-١٩٥٦) فاتسمت بالانقسام الشديد بين الكتلتين وتأسيس حلف وارسو وشهدت الفترة (١٩٥٦-١٩٦٢) ظهور مبدأ التعايش السلمى فى ظل استمرار الحرب الباردة التى وصلت إلى ذروتها بأزمة كوبا (١٩٦٢م) ، وأعقبت هذه الأزمة فترة من الهدوء النسبى بين الدولتين العظمتين [٦٧] وهى الفترة التى شهدت عدداً من الانقسامات داخل الكتلتين ومن ذلك انسحاب فرنسا من العضوية العسكرية لحلف الاطلنطى والنزاع الصينى السوفيتى .

وفى إطار تحليل انعكاسات ظاهرة الاستقطاب الدولى على الدول الإسلامية يمكن الاشارة إلى اتجاهين فى التحليل ، الاتجاه الاول يرى أن نشوب الحرب الباردة أعطى الدول الصغرى مجالا للتأثير على الدول العظمى حيث أنه اتاح لها امكانية تحويل تحالفاتها وبالتالى فإن الدول الصغرى يمكن أن تهدد الدول العظمى التابعة لها نحو القوى العظمى الأخرى من أجل الحصول على بعض المزايا [٦٨] . ولقد نجحت بعض الدول الإسلامية فى اتباع مثل هذه الاستراتيجية ولعل من الأمثلة فى هذا الصدد السلوك الذى اتبعته مصر فى منتصف الخمسينات وأوائل السبعينات ، حيث سمحت ظاهرة الاستقطاب الدولى لمصر بالحصول على عدد من المزايا من القطب الآخر نتيجة لتحويل تحالفاتها .

إلا أن هذه الفرصة التى سمحت بهاظاهرة الاستقطاب الدولى للتحرك فى النظام الدولى لاتقاس بحجم القيود التى فرضها هذا النظام على دور الدول الإسلامية فى النظام الدولى فلقد نتج عن هذا النظام انقسامات حادة بين الدول الإسلامية . فترتب

---

٦٦) قطب ، معركة ، مرجع سابق .

٦٧) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق .

٦٨) Robert Ko , The Big Influence of Small Allies , Foreign Policy.

على انضمام تركيا إلى حلف الاطلنطى تغير فى سياسة تركيا تجاه القضية الإسلامية وتوتر فى العلاقات التركية العربية ، كما ترتب على دخول العراق "حلف بغداد" صراع بين الأخير ودول عربية اخرى مثل مصر وسوريا ، كما ترتب على خضوع افغانستان للنفوذ السوفيتى فى (١٩٧٩م) توتر فى العلاقات الافغانية ـ الباكستانية وخلافات بين الدول الإسلامية حول تبنى موقف موحد ضد الغزو السوفيتى لافغانستان (٦٩) .

أما الاتجاه الثانى فى تحليل انعكاسات نظام الاستقطاب على وضع الدول الإسلامية فيركز على أن التغيرات التى شهدتها كلا من الكتلتين أعطى درجة أكبر من حرية الحركة للدول الإسلامية . فمنذ بداية الستينات ظهرت الخلافات فى الكتلة الشرقية بين الصين والاتحاد السوفيتى حول مبدأ التعايش السلمى ومبدأ المراحل فى تحقيق الشيوعية . كما ظهرت خلافات داخل الكتلة الغربية وهو مايتضح مثلا فى رفض فرنسا فى عهد ديجول السيطرة الامريكية التامة على حلف الاطلنطى وانسحابها من العضوية العسكرية للحزب، كما توترت العلاقات الأوربية ـ الامريكية حول قضايا مثل الشرق الأوسط بصفة خاصة فى أعقاب حرب (١٩٧٣م) ، فضلا عن ذلك فإن المحللين يشيرون إلى زيادة وزن القوى الأوروبية ، واليابان ومعارضتها للولايات المتحدة فى إطار زيادة قوتها الاقتصادية ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن مثل هذه الانقسامات فى الكتلتين الغربية والشرقية وظهور أقطاب جديدة مثل أوروبا الغربية واليابان أعطى الدول الإسلامية درجة أكبر من الحرية فى تفاعلاتها الدولية حيث تعددت مصادر مبيعات السلاح والمعونات الاقتصادية والعسكرية (٧٠) إلا أن توجه النظام الدولى نحو نظام القطب الواحد وضع حدا للقوى التى للنظام الدولى للدول الإسلامية خلال الفترة الممتدة منذ الستينات وحتى منتصف الثمانينات .

فلقد شهد النصف الثانى من الثمانينات اتباع الاتحاد السوفيتى عدد من الخطوات عكست انسحابه كقوة عظمى فى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية فى النظام الدولي، ولقد بدا هذا فى اعترافه بعدم القدرة على الاستمرار فى سباق التسليح ، وقدم تنازلات فى بعض الصراعات الاقليمية وأعلن عن بعض التغيرات الايديولوجية . فبدأ باعترافه بعدم القدرة على الاستمرار فى سباق التسليح فى يناير (١٩٨٥م) حيث وافق على استئناف مفاوضة الحد من التسليح وفى قمة ريكيافيك فى(١٩٨٦م) وافق على المطالب الأمريكية التى كان يرفضها قبل ذلك والمتصلة بتخفيض الصواريخ

---

٦٩) سليم ، مرجع سابق .

٧٠) المرجع السابق .

الاستراتيجية الطويلة المدى وقبوله مبدأ التفتيش[٧١] ، وفى مارس(١٩٨٧م) وافق على عدم الربط بين عقد المعاهدة الخاصة بإزالة الصواريخ متوسطة المدى فى أوروبا ووقف برنامج حرب الكواكب الامريكى ، فضلا عن ذلك فقد وافق فى ديسمبر (١٩٨٧م) على تقديم بعض التنازلات فى حرب النجوم ، كذلك بدأ انسحاب الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى فى تنازلات فى الصراعات الاقليمية ، وفى اقناعه لحلفائه لتقديم مثل هذه التنازلات ، وهو مابدأ فى افغانستان وانجولا ونيكاراجوا وفيتنام وعدد من القضايا المرتبطة بالصراع العربى الاسرائيلى ، فضلا عن ذلك فلقد شهد النصف الثانى من الثمانينات فى ظل قيادة جورباتشوف تغيراً فى الموقف الايديولوجى السوفيتى ليتبنى بعض المقولات الغربية التى كان يرفضها ، ومنها الاشارة إلى الستالينية على أنها السبب فى الأزمات التى يعانى منها النظام الاشتراكى وأن البيروقراطية عقبة أمام نمو هذا النظام . إن مثل هذا الانسحاب السوفيتى ثم انهياره له انعكاسات سلبية على حرية حركة الدول الصغرى فى النظام الدولى فى ظل الهيمنة الامريكية على توجهات هذا النظام ، فان مثل هذه الهيمنة أعطت الولايات المتحدة حرية للتحرك وصلت إلى حد استخدام القوة العسكرية ضد العراق فى أزمة الخليج الثانية . والواقع أن دور الولايات المتحدة فى دفع استخدام القوة العسكرية فى هذه الأزمة غالبا ما سيكون له انعكاسات سلبية على حرية حركة الدول الإسلامية فى المستقبل ، فلقد نجح الائتلاف الحاكم فى ظل القيادة الامريكية فى استخدام القوة العسكرية فى وظيفة الاجبار ، كما نجح فى الحد أيضا من القوة النووية لإحدى الدول الإسلامية ، وهو نجاح يمكن أن يؤثر على الحد من البدائل المتاحة لهذه الدول[٧٢] .

أما المجموعة الأخرى من القيود التى فرضتها الدول المسيطرة على الدول الإسلامية فتتعلق بمساندة هذه الدول لنشأة واستمرار وتوسع اسرائيل على حساب المنطقة العربية ، فلقد سارعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بالاعتراف بدولة اسرائيل فور اعلان نشأتها فى عام ١٩٤٨م ، وشاركت بريطانيا وفرنسا فى العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦م ، بالرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد عارضتا مثل هذا العدوان إلا أنهما لم تتبنيا سياسة من شأنها الحد من العدوان الصهيونى ، فلقد عملت الولايات المتحدة على مساندة اسرائيل ماديا ومعنويا على حساب الدول العربية ، وهو ماتبلور فى حرب ١٩٦٧م التى ترتب عليها احتلال الاراضى العربية فى سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس وغزة ، وبالرغم من مساندة الاتحاد السوفيتى للانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية وانشاء دولة فلسطينية إلا أنه لم يتبنى سياسة من شأنها تحقيق مثل هذه المطالب ،

---

٧١) عبد المنعم سعيد ، مصر والنظام الدولى فى التسعينات ، سلسلة بحوث سياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .

٧٢) ودودة بدران ، "أزمة الخليج والنظام الدولى "، مجلة العلوم الاجتماعية ،

بالرغم من قيام الولايات المتحدة بدور نشط كوسيط فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى خلال السبعينات إلا أنه لم يترتب على ذلك سوى الانسحاب الاسرائيلى من سيناء ، واتجه الدور الامريكى إلى التراجع عن قيامه بدور نشط فى تسوية هذا الصراع الأمر الذى ترتب عليه استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية (٧٣) .

والواقع أن خطورة تأييد الدول المسيطرة لاسرائيل لاتكمن فقط فى البعد المادى للسيطرة على الأراضى العربية الإسلامية بل تتعدى ذلك بالنظر إلى البعد الثقافى الذى تمثله اسرائيل بالنسبة للحضارة الإسلامية ، وبالتالى استمرار خضوع العالم الإسلامى لسيطرة الدول المركزية . ولقد أشار احد الباحثين فى هذا الصدد إلى أن أخطر ما تمثله اسرائيل يتعلق بمجال الصراع الفكرى والمعنوى الذى تتفق فيه مع الدول المسيطرة فى النظام الدولى ، فهى تملك أدوات لاتملكها أى من الدول المركزية المسيطرة فى هذا النظام "فهى جزء من المنطقة وهى تملك جزءا من شعبها الذى ينتمى إلى الحضارة العربية ولويحكم ماضيه القريب ، ومن ثم فهى أقدر على فهم منطق تلك الحضـارة وأهل تلك المنطقة ، وأقـدر على تلمس نواحى الضعف التى تستطيع تضخيمها ومن ثم النيل من منطقها ، وهى أقدر على المعرفة بأهل المنطقة ومن ثم أكثر فعالية فى التعامل مع الشخصية القومية لتقودها من خلال عمليات التسميم السياسى وغسل المخ الجماعى والتطوير النفسى إلى حالة التحلل وفقدان التكامل الذاتى" (٧٤) ، اى بعبارة اخرى هى أداة تساعد الدول المركزية على استمرار خضوع الدول الإسلامية فى إطار القيود التى تفرضها على حرية حركة هذه الدول .

٢ ـ هيكل التفاعل الاقطاعى : علاقة الدول الإسلامية بدول العالم الثالث :

يوضح جوهان جالتونج أن الدول الهامشية تعانى من الانقسامات فى ظل ارتباط كل منها بالدولة المركزية التى تخضع لها ، فيشير إلى أنه فى ظل هيكل التفاعل الاقطاعى ينتفى التفاعل بين الدول الهامشية كما ينتفى التفاعل متعدد الاطراف بين الدولة المركزية والدولة الهامشية التابعة لها وتلك التابعة لدولة مركزية أخرى ، حيث إن تفاعل الدولة الهامشية مع العالم الخارجى محتكر بواسطة المركز ، واذاكانت هذه الأفكار النظرية لاتنطبق حرفيا على علاقة الدول الإسلامية بباقى دول العالم الثالث ، إلا أن نمط التفاعل بين هذه الدول يوضح وجود درجة كبيرة من الانقسام بينها مما يدعم علاقة السيطرة التى تمارسها الدول المركزية على هذه الدول بصفة عامة .

---

٧٣) ودودة بدران و نادية محمود مصطفى ، :القوتان الأعظم والعلاقات المصرية العربية "بحث غيرمنشور ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٤ .

٧٤) حامد ربيع ، الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وارادة التكامل القومى (القاهرة :دار المعارف ، ١٩٨٣) .

وإذا كان هيكل التفاعل الاقطاعى وما يرتبط به من انقسام الهامش مظهرا طبيعيا فى ظل خضوع دول العالم الثالث للاستعمار المباشر، حيث لم تتمتع هذه الدول بالسيادة التى تمكنها من إدارة علاقاتها الخارجية ، فان التساؤل الذى نطرحه فى هذا الجزء من الفصل هو هل نجحت الدول الهامشية فى دعم علاقات التعاون بينها فى ظل الاستقلال على النحو الذى يمكنها من مواجهة السيطرة التى تمارسها الدول المركزية ؟ .

إن متابعة علاقة الدول الإسلامية بباقى دول العالم الثالث توضح أن هذه الدول لجأت بالفعل إلى بعض المحاولات التى كان هدفها تدعيم تواجدها ككتلة واحدة لها وزنها فى النظام الدولى ، إلا أنه لم يترتب على هذه المحاولات وجود مثل هذه الكتلة ، بل ظلت العلاقة بين الدول الإسلامية وباقى دول العالم الثالث تتسم بهيكل التفاعل الاقطاعى وما يتسم به من انقسامات بين الدول الهامشية وخضوع للدول المسيطرة . وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى ان الدول الإسلامية لم تدخل فى إطار مثل هذا التعاون بصفتها دولاً اسلامية ، وانما بصفتها دولاً من دول العالم الثالث ، أو بعبارة اخرى فان الهوية الإسلامية لم تكن العامل المحرك لسلوك هذه الدول .

فمن الناحية النظرية نجد أن الأسباب التى دعت إلى تضامن الدول الإسلامية مع باقى دول العالم الثالث فى الفترة التالية للاستقلال تتمثل فى مجموعتين من الأسباب أولا : أسباب تتصل بواقع هذه الدول الحديثة الاستقلال وما تعانى منه من تخلف اقتصادى واجتماعى وسياسى .

ثانياً : أسباب تتعلق بالوضع العام فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية فى ظل ظاهرة الاستقطاب وما ترتب عليها من محاولة دول العالم الثالث الحصول على وضعها فى ظل هذا النظام .

ولقد كان هدف هذا التضامن تحقيق نوعين من الأهداف أولا : أهداف تتعلق بمصير شعوب العالم الثالث كما تحدده هى ، عن إرادة نابعة عن واقعها ، **وثانياً** : أهداف تتعلق بمصير العالم والتوقعات التاريخية التى لاتدخل فى نطاق الارادة المباشرة لهذه الدول حيث اهتمت هذه الدول بقضايا مثل قضايا السلام العالمى .

أما من الناحية الواقعية فان متابعة محاولات التعاون بين الدول الإسلامية ودول العالم الثالث بصفتها جميعا من الدول الهامشية يوضح وجود عدد من التناقضات بينها وبين الدول المركزية المسيطرة فى النظام الدولى ، وهى التناقضات التى وضعت حداً لإمكانيات نجاح مثل هذا التعاون . ولقد أوضح أحد الباحثين هذه التناقضات فى الخمسينات والستينات على النحو التالى :

ـ كبار شعوب الشمال	ـ شعوب آسيا وأفريقيا
ـ التضامن الاستعمارى الذى عبر عنه مؤتمر برلين فى القرن ١٩	ـ التضامن الأفريقى الآسيوى كما عبر عنه مؤتمر باندونج
ـ مشكلات القوة	ـ مشكلات البناء
ـ منطق الحرب الباردة	ـ منطق السلم
ـ الأحلاف العسكرية واستراتيجية التطويق	ـ الحياد الايجابى
ـ سياسة القوة التى تمثلت فى شخص دالاس	ـ سياسة اللاعنف التى تمثلت فى شخص نهرو

إن هذا الجدول يرسم صورة العالم ويكشف عن القوى التى توجه التاريخ . فإن مراجعة هذاالجدول توضح ضعف التضامن بين دول العالم الثالث ككل حيث أن الوعى الذى يتمثل فى ردود افعاله يتكون ويتطور طبقا للأسباب التى نشأت فى الدول المسيطرة فى الشمال التى ترتبط بمشكلات القوة أكثر من ارتباطها بأسباب نابعة من دول الجنوب ذاتها ، والمتمثلة فى مشكلات البقاء[٧٥] . أى أن هذا الوعى يتصل اكثر بالأسباب السياسية الناتجة عن الحالة العامة فى العالم كما تشغلها الأوضاع القائمة على المحور أكثر مما تتصل بالأسباب التاريخية الاجتماعية المتكونة على محوره[٧٦] .

ويمكن توضيح مثل هذا الوضع من خلال متابعة جهود التعاون بين الدول الإسلامية وباقى دول العالم الثالث فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ويمكن الاشارة فى هذا الصدد على سبيل المثال إلى التعاون بين هذه الدول فى إطار حركة عدم الانحياز والحوار بين الشمال والجنوب ومدى التعاون بين هذه الدول لوضع حد لانتشار الاسلحة النووية ، وهى تمثل أنماطاً من التعاون جاءت انعكاسا للتطورات التى فرضتها الدول الشمالية المسيطرة ، وحدَّ من فعاليتها موقف الدول المسيطرة من جانب وانقسامات دول العالم الثالث من جانب آخر .

ترجع جذور نشأة حركة عدم الانحياز إلى منتصف الخمسينات بانعقاد مؤتمر باندونج ١٩٥٥م ولقد جاء مثل هذا التعاون انعكاسا لظاهرة الاستقطاب الدولى لمحاولة من دول العالم الثالث لتحقيق كتلة ثالثة بعيدا عن نطاق الحرب الباردة الدائرة بين الطرفين حيث كان من أهدافها عدم التورط فى النزاعات الدولية وعدم الاشتراك فى تكتلات سياسية وعسكرية والعمل على مواجهة الاستعمار ، إلا أن دول العالم الثالث اتفقت فى هذا الصدد على المبادىء العامة ، فمراجعة تاريخ حركة عدم الانحياز يوضح

٧٥) مالك بن نبى ، تأملات فى المجتمع العربى (القاهرة :مطبعة دار العروبة ، ١٩٦١) .
٧٦) المرجع السابق .

صعوبة اتفاق دول العالم الثالث على التفاصيل التى تكتنفها هذه المبادىء العامة ، حيث ضمت هذه الحركة اتجاهات وايديولوجيات مختلفة ، فتضمنت اتجاهات رأسمالية (سنغافورة) واتجاهات محافظة (السعودية والمغرب) واتجاهات اشتراكية (كوبا وفيتنام) وترتب على هذه الاختلافات تنافس على قيادة الحركة بين الاعضاء المعتدلين والراديكاليين ، وصعوبة اتفاق الدول على تفاصيل القواعد التى تحكم عملها سواء فى المرحلة التى ركزت فيها على الأبعاد السياسية للتفاعل الدولى خلال الستينات، أو خلال المرحلة اللاحقة التى ركزت فيها على الأبعاد الاقتصادية .

واذا كانت انقسامات دول العالم الثالث أحد الأسباب الرئيسية التى حدت من فعاليتها ، فان موقف القوى العظمى منها كان له دور أيضاً فى هذا الصدد، فلقد تأرجحت سياسة الولايات المتحدة تجاه الحركة بين فترات من الاهمال والاقتراب إلى المواجهة لحلها ، أما الاتحاد السوفيتى فإنه بالرغم من تأييده لأهداف حركة عدم الانحياز ، إلا أن حجم تأييده لها ارتبط بامكانية استخدامها لتحقيق اهدافه العالمية .

فلقد كانت الولايات المتحدة ترفض أو بعبارة أخرى تتجاهل فكرة وجود تجمع ثالث من الدول خاصة وان هذا التجمع يتخذ موقفاً سلبياً من الولايات المتحدة وهو ما انعكس مثلا فى الستينات فى تركيز حركة عدم الانحياز على نقد الولايات المتحدة ومعاداة الاستعمار مع عدم تركيز هذه الدول على هذا السلوك السوفيتى حول بعض القضايا التى تهم الولايات المتحدة حيث لم تنتقد خرق الاتحاد السوفيتى لشروط الاختبار النووى أو حائط برلين ، وبالتالى عملت الولايات المتحدة على عدم ارسال مندوبين أو مراقبين لاجتماعات دول عدم الانحياز ، ثم بدأت مرحلة جديدة من المواجهة بين الولايات المتحدة والحركة خلال السبعينات فى إطار مطالبة هذه الدول بإنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد وإجراء تغييرات فى الأمم المتحدة ، بالرغم من أن الولايات المتحدة اتبعت سياسة تتسم بنوع من التقرب تجاه الحركة فى النصف الثانى من السبعينات إلا أن سياسة تجاهل الحركة عادت مرة أخرى لتميز السياسة الامريكية فى إطار التحامها خلال الثمانينات بقضايا الشرق والغرب ، ودعم القدرة العسكرية الأمريكية ، واتجاه الولايات المتحدة للقيام بدور مؤثر فى إطار توجيه النظام الدولى نحو نظام القطب الواحد .

أما الاتحاد السوفيتى فانه بالرغم من تأييده لأهداف حركة عدم الانحياز وموقف دولها فى قضايا مثل معاداة الاستعمار والشرق الأوسط وجنوب افريقيا، إلا أن حجم تأييده لتطبيق هذه الأهداف ظل يرتبط باستخدام حركة عدم الانحياز لتحقيق أهدافه العالمية ، وهو ما يتضح فى إطار استخدام الحركة لتحقيق أهدافه تجاه الصين والولايات المتحدة ، فمع تزايد نفوذ الصين فى حركة عدم الانحياز وزيادة التوتر فى

العلاقات الصينية ـ السوفيتية ، تزايدت مخاوف الاتحاد السوفيتي من زيادة نفوذ الصين في حركة عدم الانحياز بما يهدد مصالحها ، وبالتالي اتجه الاتحاد السوفيتي إلى التركيز على إبراز الجوانب الايجابية في الحركة واستطاع الاتحاد السوفيتي من خلال هذا التأثير أن يحقق تراجعا في النفوذ الصيني في الحركة ليحل محل النفوذ السوفيتي ، ومن ناحية أخرى فإن هدف عدم الانحياز في الحد من النفوذ الغربي جاء متوافقا مع الأهداف السوفيتية للحد من النفوذ الغربي في دول العالم الثالث . إن ارتباط التأييد السوفيتي للحركة بتحقيق أهداف أخرى ترتب عليه ارتباط حجم التأييد للحركة باحتمال تحقيق الأهداف العالمية للاتحاد السوفيتي الأمر الذي ترتب عليه اقتصار التأييد السوفيتي لحركة عدم الانحياز في أغلب الاحيان على البيانات والاعلانات دون أن يترجم هذا السلوك الشفهي إلى سلوك مادي يمكن أن يقوي من تواجد حركة عدم الانحياز كقوة ثالثة في النظام الدولي .

ومن ناحية أخرى ، فإن المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاتحاد السوفيتي خلال الثمانينات واهتمامه بالتقرب من الولايات المتحدة جعلته يتفادى أي سلوك (بما فيه أي تأييد حقيقي لحركة عدم الانحياز) يمكن أن يترتب عليه توتر في العلاقات الامريكية السوفيتية ، وهو التوتر الذي انتهى إلى حد كبير بانهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات .

إن مراجعة تاريخ حركة عدم الانحياز توضح أن تحركاتها لم يكن لها فعالية في التفاعلات بين الشرق والغرب خلال مرحلتي الحرب الباردة والانفراج ، فضلا عن أن كثيراً من القضايا الدولية التي كانت تهتم بها هذه الدول كانت تعتمد في حلها على الدول غير الأعضاء في الحركة ومن ذلك قضايا نزع السلاح ومواجهة الاستعمار والتغيير في الاقتصاد العالمي .

وبالتالي أصبحت الأمم المتحدة نقطة ارتكاز لمكاسب دول عدم الانحياز ، إلا أنه بالرغم من الأغلبية التي كانت تمثلها هذه الدول في الأمم المتحدة فإنها لم تنجح في هذا الصدد بسبب موقف الدول الكبرى من هذه القضايا من جانب وانقسام دول العالم الثالث من جانب أخر ، فان وجود خمس دول دائمين لها حق الفيتو في مجلس الامن واتجاه أعضاء حركة عدم الانحياز للتصويت على مشاريع القرارات وفقا لمصالحهم القومية ، ومن ذلك رفض بنما التصويت مع باقي أعضاء المجموعة على مشروع قرار يتضمن الانسحاب الاسرائيلي من الجولان عام ١٩٨٢م وبالتالي فإن نجاح الدول الإسلامية وباقي دول العالم الثالث الاعضاء في حركة عدم الانحياز في التأثير على اتخاذ قرارات مجلس الامن تأثر سلبيا أيضا بغياب التنسيق والاتفاق بين

أعضائها ومحاولة التوصل إلى حلول وسط لإرضاء التوجهات الايديولوجية والقومية التى تحكم توجهات هذه الدول [٧٧] .

إذا كان نجاح التعاون بين الدول الإسلامية وباقى دول العالم الثالث فى إطار حركة عدم الانحياز قد اتسم بدرجة من التواضع ازاء انقسامات هذه الدول وموقف الدول الكبرى منها ، فالتساؤل الآن هو إلى أى حد نجح تعاون هذه الدول فى المجال الاقتصادى فى مواجهة دول الشمال ؟ إن مراجعة جهود العالم الثالث لاقامة نظام اقتصادى عالمى جديد فى إطار التبعية التى فرضتها دول الشمال توضح حدود مثل هذا النجاح بالنظر أيضاً إلى انقسامات هذه الدول وموقف الدول المسيطرة فى النظام الدولى من اقامة مثل هذا النظام .

ترجع دعوة الدول النامية إلى المطالبة باقامة نظام اقتصادى جديد إلى منتصف الستينات فى إطار مؤتمرات الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) حيث اتفقت هذه الدول على تكوين ائتلاف حاكم لدول العالم الفقيرة للضغط على الدول الغنية لتحقيق نظام اقتصادى عالمى جديد يسمح بتحقيق أكثر عدالة للثروة العالمية ، ويتضمن التغيير الذى سعت اليه الدول الإسلامية مع باقى دول العالم الثالث رفع وتثبيت اسعار السلع التى تصدرها الدول النامية بما يسمح بزيادة دخلها القومى وتغيير اقتصادها بحيث يصبح أقل اعتمادا على تصدير سلعة واحدة ، والتخفيض التدريجى ثم ازالة كل الحواجز والقيود أمام صادرات دول الجنوب إلى دول الشمال ، وحماية القوة الشرائية من خلال ربط مبيعات السلع بمعدلات التضخم الغربى وتزايد أسعار المعدات والاسلحة والغذاء وهى السلع التى تستوردها الدول النامية .

كما طالبت الدول النامية بمضاعفة مساهمة المؤسسات الدولية فى دعم تنمية هذه الدول والمشاركة فى ادارة الاقتصاد الدولى ووضع قواعد لهذه الادارة وعدم تعرضها للاستغلال من جانب دول الشمال بما يساعد على تقليل الفجوة بين الشمال والجنوب .

وبالرغم من أن الأنكتاد ساعد دول الجنوب فى بعض المجالات منها امداد الجنوب بالمعلومات اللازمة فى مواجهة الشمال فى المفاوضات والمساومة كمجموعة واحدة فى إطار مجموعة ٧٧ ومع صندوق النقد الدولى ومؤتمر البيئة ومؤتمر قانون البحار ، إلا أن نجاح تعاون الدول الإسلامية وباقى دول العالم الثالث فى حوارهم مع الشمال حد منه ثلاثة عوامل رئيسية تتعلق بدول الجنوب ذاتها، وموقف الدول الغربية وموقف الدول الشرقية من مثل هذا التعاون . فهناك الانقسامات الايدلوجية والسياسية بين الدول النامية ، فإن قدرة دول الجنوب على استخدام سلاح السلع والمواد الأولية فى إحداث

---

٧٧) راجع تاريخ حركة عدم الانحياز وموقف الدول العظمى والأمم المتحدة فى . Jackson , op. cit -

تغيرات في النظام الاقتصادى العالمى توقف على وحدة الجنوب فى التصادم مع الدول المتقدمة خاصة حول قضية البترول وربطها بالمطالب الأخرى للعالم الثالث فى مواجهة الشمال ، وربط القوة التحويلية للأوبك بالقضايا الاقتصادية الدولية الأخرى وهى اعتبارات فشلت دول الجنوب فى تحقيقها بالنظر إلى اهتمام كل دولة بمصالحها القومية الضيقة ، فضلا عن ذلك فان اختلافات مستويات التنمية بين دول العالم الثالث ترتب عليه استئثار الدول الأكثر نموا فى الجنوب ببعض المكاسب المترتبة على سياسة المعاملة التفضيلية فى المجال التجارى ، الأمر الذى ترتب عليه تعميق انقسامات دول الجنوب فى مواجهة الشمال .

فضلا عن ذلك فان مواقف الدول الغربية من انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد حد ايضا من امكانية نجاح دول العالم الثالث فى هذا الصدد ، فلقد عملت الدول الغربية على المحافظة على الوضع الراهن الذى اتسم بتبعية الجنوب لهذه الدول ، وساعد على استمرار هذا الوضع خلال السبعينات والثمانينات زيادة احتياج دول الجنوب للمساعدات الغربية فى ظل أزمة الغذاء والطاقة والآثار المترتبة على تحقيق الدول الشمالية لمزيد من التقدم الأمر الذى ترتب عليه زيادة حدة تبعية الجنوب للغرب خاصة فى ظل نجاح الغرب فى وضع حد لامكانية استغلال دول العالم الثالث للبترول كسلاح للضغط على الغرب وذلك من خلال اتباع الغرب لسياسة ترشيد استخدام الطاقة، تطوير مصادر الطاقة ودعم انقسامات دول الجنوب .

وأخيرا فإن موقف الدول الشرقية لم يكن عنصراً مدعماً لمطالب دول الجنوب فى حوارها مع الدول والمؤسسات الغربية فإن المطالبة بنظام اقتصادى عالمى جديد كان مجالا للنزاع بين الغرب ودول العالم الثالث ، اما الدول الشرقية فقد اكتفت باقامة علاقات او تحالفات سياسية مع جانب مهتم أو آخر فى أوقات مختلفة وحول موضوعات مختلفة، أو بعبارة أخرى فان الدول الشرقية ظلت بعيدة نسبيا عن هذا الجدل بين الجنوب ودول الغرب ـ إلا أنه بحكم مصلحتها أصبحت أكثر اقترابا من الدول الغربية تحت ضغط مشكلات التخطيط المركزى وسعيها للحصول على مساعدات من الدول الغربية تمكنها من حل مشكلات الاقتصاد الداخلى [٧٨] .

---

٧٨) راجع حوار الشمال والجنوب ومحاولات التعاون بين دول الجنوب فى المجالات الاقتصادية فى :-

- Charles Kegely, op. cit.
- John Spanier, op. cit.
- Spero,op. cit.

- زينب عبد العظيم ، "العلاقات بين دول الجنوب :دراسة سياسية فى دور البترول فى علاقات الدول النامية البترولية وغير البترولية ١٩٧٣ – ١٩٨٥"، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة –قسم العلوم السياسية،كلية الاقتصاد ، ١٩٨٩ .

واذا كانت الدول الإسلامية ودول العالم الثالث قد فشلت إلى حد كبير في التنسيق فيما بينها في المجالات السياسية والاقتصادية على نحو يمكنها من ممارسة تأثير فعال على مجرى التفاعلات الدولية ، فما هو الوضع بالنسبة لمجالات تعاونها في المجال العسكري ؟ ربما يتضح هذا التعاون من خلال مراجعة موقفها من معاهدة الحد من الاسلحة النووية كأحد نماذج القضايا التي فرضتها الدول المسيطرة والتي استطاعت تطوير مثل هذه الأسلحة التي أصبحت تهدد العالم بالدمار ، فلقد تم توقيع المعاهدة في ١٩٦٨ووقعت عليها الدولتان العظمتان وعدد آخر من الدول ، ويتضح حدود تعاون الدول الإسلامية وباقي دول العالم الثالث في هذا الصدد في عدم اتفاقهم على تبني موقف موحد من هذه المعاهدة وفي اختلاف أسباب عدم توقيع البعض منهم عليها ، فلقد نبعت هذه المعاهدة من توزانات القوى في النظام الدولي إلا أنها افتقرت في نصوصها إلى اعتبارات العدالة والمساواة بين الدول ، فهي تنص على ألا تسعى الدول التي لاتمتلك أسلحة نووية إلى حيازة مثل هذه الاسلحة ، أما القوى النووية فعليها فقط الالتزام بخفض تسليحها وعليها مسئولية معاونة الدول غير النووية من خلال تقديم التكنولوجيا اللازمة لاستخدام القوة النووية لأغراض سلمية ، أي أن المعاهدة تعطي الدول النووية أفضلية على الدول الأخرى التي هي بالأساس دول العالم الثالث ، وتتضمن ثقة غير مبررة في نوايا وتصرفات الدول الكبرى وعدم ثقة غير مبرر في مسئولية وتصرفات الدول التي لاتملك مثل هذا السلاح ، وبالاضافة إلى عدم اتخاذ موقف تجاه التوقيع على المعاهدة ، فلقد اختلفت أسباب عدم توقيع دول العالم الثالث على المعاهدة فبينما لم توقع دول مثل الهند على الاتفاقية بسبب سعيها لبناء قوة نووية منذ الستينات ، فان الدول الخليجية لم توقع على الاتفاقية برغم عدم اهتمامها ببناء قوة نووية بسبب تخوفها من التهديد النووية من جانب اسرائيل . إن عدم اتفاق الدول الإسلامية وباقي دول العالم الثالث حول اتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية نموذج ثالث لهيكل التفاعل الاقطاعي الذي يمثل تفاعل هذه الدول مع بعضها البعض في إطار خضوعها للدول المركزية في النظام الدولي. وفي هذا الصدد يرى "علي مزروعي " أحد باحثي العالم الثالث " أن الاتفاقية ماهي إلا وسيلة من وسائل الاستعمار الجديد وتقسيم العالم حيث إن احتكار التكنولوجيا النووية ماهو إلا أحد اساليب السيطرة الجديدة التي تمارسها الدول المسيطرة وهو أسلوب لم تنجح دول الجنوب في مواجهته . (٧٩)

---

٧٩) راجع موقف دول العالم الثالث من قضية انتشار الأسلحة النووية في :

- نادية محمود مصطفى ، مرجع سابق .

- Thomas , op. cit .

٣ ـ هيكل التفاعل الاقطاعى : علاقة الدول الإسلامية بعضها بالبعض الآخر :

إن مراجعة علاقة الدول الإسلامية بعضها بالبعض الآخر توضح انها تجسد هيكل التفاعل الاقطاعى وما يتضمنه من انقسامات بين هذه الدول وهو الهيكل الذى يكرس خضوع هذه الدول لسيطرة الدول المركزية ، واذا كان الانقسام بين هذه الدول أمراً طبيعياً فى عهد الاستعمار المباشر حيث لم تكن هذه الدول تتمتع بسيادتها ، إلا أن الاستقلال لم يغير كثيراً فى هيكل التفاعل الاقطاعى بين الدول الإسلامية . ففى أعقاب الاستقلال لم يكن للدول الإسلامية وزن دولى لأن وزن هذه الدول فى وحدتها . ولم يكن من الممكن أن تكون لدولة واحدة فيها الوزن المؤثر فى المحيط الدولى الذى يمكن أن تتمتع به الكتل الكبرى [٨٠] .

إن فهم استمرار هيكل التفاعل الاقطاعى بعد استقلال الدول الإسلامية يتطلب التعرض لثلاث نقاط ، ما هى أسباب هذه الانقسامات؟ وماهى مظاهرها؟ ثم ماهى محاولات التعاون التى لجأت اليها الدول الإسلامية فى إطار سعيها نحو درجة أعلى من التنسيق فى توجهات سياستها الخارجية ؟ .

بالرغم من وحدة العقيدة بين الدول الإسلامية إلا أن مراجعة الخصائص الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه الدول توضح اختلافات كثيرة بين هذه الدول، ولم يكن لوحدة العقيدة دور فى تخطى الآثار السلبية التى نتجت عن مثل هذه الاختلافات التى انعكست فى نشأة العديد من الصراعات بينها . فإن مراجعة الموقع الجغرافى لهذه الدول يوضح وجود عاملين كان من شأنهما دعم الانقسامات بين الدول الإسلامية ، أولهما الامتداد الهائل لهذه الدول، وثانيهما التجاور الجغرافى بين الدول الإسلامية .

تقع الدول الإسلامية على امتداد جغرافى هائل من المحيط الاطلنطى غرباً (المغرب، موريتانيا، والسنغال) حتى المحيط الهادى شرقاً (اندونيسيا وبروناى) من بحر قزوين شمالاً(إيران وتركيا) إلى بحيرة تركيا جنوباً (أوغندا). ولقد ترتب على مثل هذا الامتداد اختلافات كبيرة فى الظروف الطبيعية حيث تقع بعض الدول فى اقليم البحر المتوسط (مثل مصر ولبنان) ، أما البعض الاخر فيقع فى الاقليم الموسمى (مثل باكستان وبنجلاديش) وتقع مجموعة ثالثة فى الاقليم المدارى (مثل مالى واوغندا) الأمر الذى انعكس على اختلاف نشاطها الاقتصادى والتركيب الاجتماعى فى هذه الدول ، كما ترتب على هذا الامتداد الجغرافى ضعف خطوط المواصلات سواء داخل هذه الدول أو فيما بينها ، فضلا عن هذا فإن وجود أقاليم صحرواية واسعة فى الدول الإسلامية غالبا ما ترتب عليه عقبة أمام خضوع هذه الدول لسلطة مركزية واحدة .

---

٨٠) القرضاوى ، مرجع سابق .

كذلك توضح مراجعة الموقع الجغرافى للدول الإسلامية أن هذه الدول دول متجاورة، فباستثناء بنجلاديش وجمهورية القمر وجمهورية ماليديف نجد أن كل الدول الإسلامية لها حدود مع دول اسلامية أخرى ، وبالرغم من أن التجاور الجغرافى قد يكون مصدرا للتكامل الاقليمى بين الدول ، إلا أنه فى ظل ضعف الدول الإسلامية وخضوعها للدول المركزية فإن عامل التجاور الجغرافى عامل من عوامل الصراع بين هذه الدول حيث ترتب على الحدود التى فرقتها الدول المسيطرة العديد من الصراعات بين هذه الدول ومنها مشكلات الحدود بين ليبيا وتشاد ، ومالى وبوركينا فاسو . ومن الناحية الثقافية والاجتماعية والدينية نجد عددا من العوامل التى تدعم من انقسام الدول الإسلامية ، فهذه الدول لاتجمعها لغة أو ثقافة واحدة ، فبعض الدول الإسلامية تتحدث العربية وبعضها الآخر يتحدث اللغات الانجليزية والفرنسية والسوحلية والاردية والفارسية والاندونسية .

كذلك تتعدد قوميات هذه الدول فتشمل القوميات العربية والكردية والفارسية والطورانية وغيرها من القوميات ، كما أنه من الناحية العرقية نجد أن جذور بعض الدول ترجع إلى السلالة القوقازية بينما ترجع جذور البعض الآخر إلى السلالة المغولية وترجع جذور فئة ثالثة إلى السلالة الزنجية ، كما تختلف الدول الإسلامية من حيث الانتماءات المذهبية فبينما ينتشر المذهب الشيعى فى ايران والعراق نجد أن السنة تمثل الأغلبية فى الدول الإسلامية الأخرى .

كذلك تختلف الدول الإسلامية من حيث قيمها السياسية فبينما تبنت بعض الدول التوجه الاشتراكى (افغانستان) نجد أن البعض الآخر تبنى توجهاً رأسمالياً واتجه فريق ثالث إلى العمل على الجمع بين التيارات المختلفة، بينما اتجه فريق رابع إلى تغيير توجهاته السياسية من الرأسمالية إلى الاشتراكية فالرأسمالية مرة ثالثة وفق الظروف الاقتصادية والدولية والتى مرت بها الدولة ، كذلك تختلف الدول الإسلامية من حيث نظمها السياسية فبينما تتبنى بعض الدول الإسلامية النظام الجمهورى ، مازال البعض الآخر يتبنى النظام الملكى ، وفريق ثالث يتبع نظام السلطنة .

كما تختلف الدول الإسلامية فى نظامها الحزبى فبينما تتبنى بعض الدول نظام الحزب الواحد يتبع البعض الآخر نظام تعدد الاحزاب ، ولايعترف فريق ثالث بوجود أحزاب سياسية [٨١] ، ولقد كان لهذه الاختلافات السياسية انعكاسات سلبية انعكست فى اندلاع العديد من الصراعات بين هذ الدول كتلك التى نشأت بين الدول العربية[٨٢]. كذلك تختلف الدول الإسلامية من حيث مستواها الاقتصادى فبينما تعد الدول

---

٨١) محمد السيد سليم ، مرجع سابق .

٨٢) راجع الصراعات بين الدول العربية فى :أحمد يوسف أحمد ، الصراعات العربية العربية ، مرجع سابق .

الإسلامية من دول العالم الثالث أى الدول النامية إلا أنها تختلف من حيث متوسط الدخل فيها ، فبينما يزيد متوسط الدخل الفردى فى بعض هذه الدول عن ٥٠٠٠ دولار سنويا وفى الدول المصدرة للبترول ، نجد أن متوسط الدخل فى بعض الدول الاخرى يتراوح بين ١٥٠٠-٥٠٠٠ دولار سنويا ومن ذلك الجابون والجزائر والعراق ، وهناك مجموعة ثالثة من الدول يتراوح متوسط الدخل الفردى فيها ما بين ١٥٠٠-٥٠٠ دولار سنويا ومنها تركيا ونيجيريا ومصر ، وهناك مجموعة رابعة من هذه الدول يقل فيها متوسط الدخل الفردى عن ٥٠٠ دولار سنويا ومنها الصومال والسنغال وسيراليون ، وان هذه الاختلافات تؤثر على الحد من احتمالات التعاون الاقتصادى بين هذه الدول .

فضلا عن ذلك تتفاوت الدول الإسلامية من حيث المقومات الأخرى لقوة الدول ومن ذلك عدد السكان المتعلمين ، ونسبة العاملين بالصناعة التحويلية ، وحجم القوة العسكرية ، كما أنه ليس هناك اتساق بين ترتيب الدول الإسلامية على جميع هذه الأبعاد ، الأمر الذى ترتب عليه صراعات بين هذه الدول ، فان عدم التوازن بين مقومات مكانة الدولة أدى إلى توترات بين هذه الدول ، وبصفة خاصة بين الدول التى تنتمى إلى الشرائح العليا من أبعاد المكانة ، فلقد ترتب على حالة عدم التوازن ظاهرة تنازع القيادة بين الدول الإسلامية وعدم اتفاقها على تصور عام لدعم علاقاتها مع بعضها البعض أو تحديد علاقة مشتركة مع الدول الكبرى ، وكذلك فاننا غالبا ما نشهد توترات دولية فى العلاقات بين الدول الإسلامية التى تنتمى إلى الشرائح العليا من أبعاد مكانة تلك الدول ، كما أن المألوف فى العلاقات بين الدول هو تنازع الأدوار وليس توزيع الأدوار [٨٣] .

وبالإضافة إلى خلاف الدول الإسلامية حول دورها فى نطاق التفاعل بين هذه الدول، يمكن الاشارة إلى مظهرين أساسيين للخلاف والانقسام بين هذه الدول :أولهما ذلك الذى يتعلق بالعالم الإسلامى أما المظهر الثانى فيبدو فى الصراعات المباشرة بين الدول الإسلامية والتى تصل إلى حد الصراع المسلح بينها . إن اختلافات وانقسامات الدول الإسلامية حول القضايا الدولية تتعلق بدروها بمظهرين يدعما من ضعف قدرة الدول الإسلامية على اتخاذ موقف موحد له دلالته فى التفاعلات الدولية ، فهناك أولا خلافات حول الهدف المعلن بصدد القضايا الدولية وهو ما يتجلى مثلا فى تصويت هذه الدول فى الأمم المتحدة ، فهناك اتفاق كبير فى تصويت هذه الدول حول بعض القضايا وهى الأمن الدولى العام وخطر انتشار الاسلحة النووية وتصفية الاستعمار والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والقضايا القانونية والصراع العربى الاسرائيلى والتفرقة العنصرية ، إلا أنها اختلفت حول بعض القضايا الهامة الاخرى ، ففى مجال

---

٨٣) سليم ، مرجع سابق .

حقوق الانسان مثلا اختلفت هذه الدول حول قضايا انشاء صندوق لدعم ضحايا التعذيب ، وحقوق الانسان فى السلفادور وشيلى ، كما اختلفت حول القضايا السياسية فى العالم الثالث ومن ذلك اختلافها حول قضايا كمبوتشيا والصحراء الغربية وتيمور الشرقية والقضية الافغانية (٨٤) .

أما المظهر الثانى لاختلافات الدول الإسلامية والذى يدعم من ضعف قدرة الدول الإسلامية عن اتخاذ موقف له دلالة فى التفاعلات الدولية فيتعلق باختلاف التيارات السياسية والفكرية التى يتم على أساسها اتخاذ موقف معين ، الأمر الذى يترتب عليه اقتصار هذه الدول على الاتفاق على موقف موحد فى البيانات والتصريحات دون اتباع سلوك فعلى يعبر عن وحدة التحرك على الساحة الدولية ، وربما يتضح هذا فى حالة الصراع العربى الاسرائيلى حيث تتفق الدول الإسلامية فى تأييدها للقضية الفلسطينية إلا أن التيارات التى تحكم توجهات الدول الإسلامية فى هذا الصدد تختلف ، فهناك التيار الاقليمى الذى يعمل على التأكيد على الشخصية الفلسطينية فى إطارها الاقليمى ، وهناك التيار القومى الذى يبنى تحركاته على اعتبارها قضية للقومية العربية حيث يمثل التوسع الصهيونى تحدياً للوجود العربى ، وهناك التيار الماركسى الذى يعتبرها قضية مرتبطة بحركة التحرر من الاستعمار حيث تمثل الصهيونية أداة للدول الرأسمالية ضد شعوب العالم الثالث ، وهناك أخيراً التيار الإسلامى الذى ينظر اليها على أنها أرض اسلامية مغتصبة (٨٥) . إن اختلاف هذه التيارات يحد من قيام الدول الإسلامية بتبنى سلوك فعلى موحد يتخطى دبلوماسية البيانات والتصريحات .

أما المظهر الثالث للخلافات والانقسامات بين الدول الإسلامية فيأخذ صورة صراعات تصل إلى حد الصراع المسلح بين هذه الدول وهى صراعات تتعلق فى أغلب الأحيان بالصراع حول تخطيط الحدود أو السيطرة على اقليم معين . ومن نماذج هذه الصراعات الصراع العراقى والكويتى والذى بدأ فى ١٩٦١ واتخذ مظهر عدوان سافر من جانب العراق على الكويت عام ١٩٩٠، والصراع الجزائرى المغربى عام ١٩٦٣والذى تصاعد إلى حد الاشتباك المسلح ، والصراع بين مالى وفولتا العليا (بوركينافاسو) والذى تحول إلى مواجهة مسلحة بين الدولتين عام ١٩٧٤ (٨٦) .

واذا كانت الخلافات والانقسامات بين الدول الإسلامية دليلا واضحا على سيادة هيكل التفاعل الاقطاعى بين هذه الدول ، فان تجارب التعاون بينهم وسلوك هذه الدول

---

٨٤) المرجع السابق .

٨٥) محمد حسين فضل الله ، مع الحكمة فى خط الإسلام ، مرجع سابق.

٨٦) سليم ، مرجع سابق .

فى اطارها لم تعبر فى كثير من الأحيان عن الانتماء الإسلامى لهذه الدول فى ممارستها السياسية الخارجية ، فان مراجعة مثل هذه التجارب التعاونية توضح أنها فى بعض الحالات إقليمية بين مجموعة من الدول التى تقع فى اقليم معين أو محاولات غير حكومية تركز على الأبعاد الثقافية والدينية للتعاون بين هذه الدول ، أما فى البعض الآخر وهى تجربة التعاون الحكومية الرئيسية بين هذه الدول فى الفترة المعاصرة فان مراجعة أهدافها توضح انها لاتعبر عن أهداف نابعة من الانتماء الإسلامى وإنما تعبر فى مجملها عن الأهداف العامة للتفاعل فى نطاق القانون الدولي. أو بعبارة أخرى فان مراجعة أهداف هذه المنطقة وسلوك الدول الإسلامية فى إطارها لايعبر عن هوية اسلامية لهذه الدول ، وانما غالبا مايعد دليلا على ذوبان الهوية الإسلامية فى إطار دول العالم الثالث ، ومن ناحية أخرى فان تجارب التعاون بين الدول الإسلامية لم يترتب عليها مواجهة الانقسامات والصراعات التى نشأت فيما بينها ، وإذا كانت هذه المؤسسات قد حققت بعض التعاون الاقتصادى والثقافى المحدود بين هذه الدول إلا أنه لم يمكنها من التحرك ككتلة لها وزنها فى العالم الدولى .

ففى الفترة التالية لسقوط الخلافة عملت الدول الإسلامية على تكوين مؤسسات اقليمية ، ومن ذلك ميثاق سعد اباد ١٩٧٣بين ايران والعراق وتركيا وافغانستان ، والجامعة العربية ١٩٤٥ ، واللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربى ١٩٦٤ ، ومنظمة نهر السنغال بين غينيا وموريتانيا والسنغال ١٩٦٨، وجماعة أفريقيا الغربية الاقتصادية ١٩٧٠ وتشمل بنين ومالى وموريتانيا والنيجر والسنغال وبوركينا فاسو ومجلس التعاون الخليجى ١٩٨١ ، اتحاد المغرب العربى ١٩٨٩ وغيرها ، إلا أن هذه المؤسسات قامت فى معظمها لتحقيق التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين مجموعة من الدول تقع فى اقليم معين أو بعبارة أخرى لم يكن الانتماء الإسلامى فى الفترة السابقة لتكوين منظمة المؤتمر الإسلامى فكانت مؤسسات غير حكومية مثل مؤتمر المنظمات الإسلامية العالمية ، مؤتمر المنظمة الافريقية - الآسيوية الإسلامية ومؤتمر الدفاع عن العالم الإسلامى ، ولقد اهتمت هذه المؤسسات بالأبعاد الدينية والثقافية أكثر من اهتمامها بالأبعاد السياسية والاقتصادية ، ولم يكن حجم نشاطها فى المجالات الأولى على النحو الذى يمكن أن يغير من هيكل التفاعل الاقطاعى بين الدول.

وبالرغم من أن منظمة المؤتمر الإسلامى ١٩٧٢قد نشأت على أساس الانتماء إلى الدين الإسلامى ، إلا أن مراجعة أهداف هذه المنظمة توضح انها تقوم أساسا على المبادىء التقليدية للمنظمات الدولية والقانون الدولى العام وتعبر عن بعض الأهداف العامة لدول العالم الثالث ، فتتضمن هذه الأهداف تعزيز التضامن الإسلامى بين الدول الأعضاء ، ودعم التعاون بينها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والعلمية وغيرها من المجالات ، والتشاور بين الدول الاعضاء فى المنظمات الدولية ، والقضاء على التفرقة العنصرية والاستعمار بجميع أشكاله ، واتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلم والأمن الدوليين القائمين على العدل والتنسيق بين هذه الدول للمحافظة على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ومساعدة الشعب الفلسطيني على تحرير أراضيه ، ومساندة كفاح الشعوب الإسلامية من اجل الحفاظ على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية، وإيجاد المناخ الملائم لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخري[٨٧].

وبالرغم من أن الدول الإسلامية أستطاعت ان تحقق زيادة فى حجم التعاون الاقتصادى حيث شهدت السبعينات زيادة فى حجم التفاعلات الاقتصادية بين هذه الدول فى مجال انتقال القوى العاملة والمساعدات الاقتصادية والتحويلات المالية فيما بينها إلا أنه لم يترتب عليه تغير وضعها فى النظام الدولى فلم يضع هذا نهاية لهيكل التفاعل الرأسي بينها وبين الدول المركزية كما سبق الاشارة اليه فى الجزء السابق ، فضلا عن هذا فإن تعاون الدول الإسلامية فى المجالات الاقتصادية لم يترتب عليه دعم تفاعل هذه الدول ككتلة اسلامية بل اتجه التكثيف النسبى لهذا التعاون إلى أن يكون تعاون بين مجموعات من الدول الإسلامية ، مثال ذلك تكثيف التعاون بين دول شمال افريقيا، ودول مجلس التعاون الخليجى ، والدول الإسلامية فى غرب أفريقيا ، والتعاون بين تركيا وايران وباكستان ، وظلت بعض الدول الإسلامية خارج نطاق هذا التكثيف النسبى فى التعاون الاقتصادى، حيث ظلت دول مثل المالديف وجزر القمر وبروناى بعيدة نسبيا عن مثل هذا النمط من التفاعلات الاقليمية لم تشمل نجاح فى تكثيف التعاون الاقتصادى على نطاق جماعى لم تساهم فى وضع حد لهيكل التفاعل الاقطاعى بين هذه الدول [٨٨] .

وكذلك فان تعاون هذه الدول فى المجال السياسى لم يترتب عليه تغير فى هيكل التفاعل الاقطاعى بينها ، فان أهم منظمات التعاون السياسى بين الدول الإسلامية فى الفترة التالية لسقوط الخلافة وهى منظمة المؤتمر الإسلامى لم يكن الهدف منها اقامة وحدة اسلامية ، حيث يركز ميثاقها على استخدام كلمات مثل التشاور والتعاون والتضامن والتنسيق والتقارب ، وتوضح مراجعة بيانات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزارات الخارجية عدم الاشارة إلى هدف إقامة أى وحدة عسكرية وسياسية بين هذه الدول [٨٩] .

---

٨٧) المرجع السابق

٨٨) المرجع السابق

٨٩) المرجع السابق

ومن ناحية أخرى ، فإن هذه المنظمة لم يكن لها دور يذكر فى تسوية الصراعات بين الدول الإسلامية ، ويرى بعض الباحثين أنه يمكن تفسير حدود مساهمة هذه المنظمة فى هذا الصدد بالنظر إلى دور المؤسسات الاقليمية الأخرى التى تشترك فيها الدول الإسلامية فى تسوية هذه الصراعات، فتقوم منظمة الوحدة الافريقية بالتدخل لتسوية الصراعات التى تنشأ بين الدول الإسلامية الافريقية كالصراع بين مالى وبوركينا فاسوا ، وتتدخل الجامعة العربية فى تسوية الصراعات بين الدول العربية كالصراع بين اليمن الجنوبى واليمن الشمالى ، ومن ثم فان دور المؤسسة الاقليمية يؤدى فى احيان كثيرة إلى تحجيم دور منظمة المؤتمر الإسلامى ، وربما تدخل المؤتمر الإسلامى فى محاولة تسوية الحرب العراقية ـ الايرانية هو نتيجة لعدم وقوع النزاع فى الاختصاص المباشر لاحدى المؤسسات الاقليمية للدول الاسلامية [٩٠] .

٤ ـ هيكل التفاعل الاقطاعى : علاقة الدول الإسلامية بالأقليات الإسلامية فى العالم :

من الصعوبة بمكان اعطاء ارقام دقيقة عن عدد الأقليات المسلمة فى العالم بالنظر إلى عدم دقة بعض احصاءات الدول التى تعيش فيها هذه الأقليات نظرا لاتجاه بعض الدول إلى عدم تسجيل احصاءات تتعلق بديانة مواطنيها أو خوف البعض الآخر من اثارة قضايا طائفية أو أخيرا تخلف بعض الدول التى تعيش فيها هذه الأقليات وبالتالى صعوبة تحديد عدد الأقليات المسلمة فيها . إلا أن بعض الدراسات التى تناولت وضع الأقليات المسلمة فى العالم تشير إلى بعض التقديرات الخاصة بعدد هذه الأقليات وان عددهم يمثل حوالى ٢٤٪ من عدد سكان العالم الإسلامى ، ان حوالى ٨٠٪ من هذه الأقليات تعيش فى آسيا وحوالى ١١٪ فقط تعيش فى أفريقيا وحوالى ٦٠٪ فى أوروبا، وحوالى ٢٪ من دول العالم الجديد [٩١] وتوضح مراجعة وضع هذه الأقليات انه ينطبق عليها هيكل التفاعل الاقطاعى سواء فيما يتعلق بوضعها فى الدول التى تعيش فيها أو فيما يتعلق بعلاقتها بالدول الإسلامية فى الفترة التالية لسقوط الخلافة العثمانية وحتى نهاية الفترة موضع الدراسة . ويمكن توضيح هذا من خلال مراجعة وضع هذه الأقليات فى بعض الدول المركزية الغربية والشرقية ، وفى بعض الدول الهامشية . وتوضح مثل هذه المراجعة أن هذه الأقليات كانت خلال الفترة موضع الدراسة على درجة كبيرة من الانقسامات والخضوع للسلطة المركزية فى الدول التى تعيش فيها ، كما توضح هذه المراجعة ايضا عدم نجاح الدول الإسلامية فى دعم هذه الأقليات أو توثيق العلاقة معها على نحو يسمح لها بالتقليل من الأعباء التى تتحملها نتيجة لوضعها الهامشى فى المجتمعات التى تعيش فيها .

---

٩٠) المرجع السابق

٩١) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامى ، الجزء الثانى (بيروت :المكتبة الإسلامية ، ١٩٨٨) .

إن مراجعة اوضاع الأقليات المسلمة فى العالم غير الإسلامى توضح أن هناك ثلاثة أنماط لضعف وضع هذه الأقليات ، أولهايرتبط بدور الاستعمار الغربى فى اضعاف هذه الأقليات خلال مرحلة الاحتلال المباشر وهو النمط الذى عرفته أساسا بعض دول العالم الثالث كالهند ، أما النمط الثانى فهو نمط يعتمد أساسا على القضاء على الهوية الإسلامية وهو النمط الذى عرفته أساسا بعض الدول الشيوعية ، أما النمط الثالث لضعف الأقليات المسلمة فهو النمط الذى ارتبط بطبيعة نشأة هذه الأقليات وعلاقتها ببعضها البعض وهو النمط الذى عرفته أساسا الأقليات فى الدول الغربية ، فلقد عانت الأقليات المسلمة فى الدول النامية من وضع هامشى داخل هذه الدول ، وكان للخبرة الاستعمارية دور رئيسى فى دعم هذا الوضع الهامشى . ويمكن الاشارة فى هذا الصدد على سبيل المثال إلى دور لاستعمار البريطانى فى دعم الوضع الهامشى للأقليات المسلمة فى الهند ، فلقد عمل البريطانيون خلال فترة الاستعمار على دعم الهندوس فى مواجهة المسلمين ، فاستولت بريطانيا على أوقاف المسلمين التى كانت مصدرا لتمويل مدارسهم مما ترتب عليه انتشار الجهل بين المسلمين ، كما استولت أيضا على أفضل أراضى المسلمين مما ساهم فى تهميش وضعهم ، وفى نفس الوقت عملت بريطانيا على تعليم الهندوس للاستفادة بهم فى الوظائف المختلفة ، وبالتالى ترتب على السياسة الاستعمارية ضعف المسلمين علميا واقتصاديا وسياسيا بينما قوى وضع الهندوس ، وترتب على تطرف الهندوس ورد فعل المسلمين والخلاف العقيدى بين الطرفين تقسيم الهند إلى دولتين (الهند وباكستان) ، وهو التقسيم الذى أدى إلى مقتل أكثر من مليون مسلم يوم التقسيم ، ووجود أقلية مسلمة فى الهند تصل إلى حوالى ٢٤٪ من السكان وتتعرض للاضطهاد داخل الهند ، وخلاف دائم بين الدولتين وصل إلى حد الصدام المسلح بينهما فى الستينات [٩٢]

كذلك احتلت الاقلية الإسلامية وضعاً هامشياً فى الدول المركزية الشرقية نتيجة لدور السلطة فى هذه الدول فى قهر الأقليات المسلمة نظرا لمعاداة هذه الدول للدين ، ففى الاتحاد السوفيتى مثلا عمل النظام الشيوعى على مكافحة الوجود الإسلامى داخل هذه الدولة ، ولقد ساهم فى هذه الحملة كل منظمات الحزب الشيوعى والفروع الاقليمية لمؤسسة ماركس ـ انجلز ـ لينين ، كما شاركت فى هذه الحملة كل وزارات الثقافة فى الجمهوريات السوفيتية ، كما عمل النظام الشيوعى أيضا على انشاء منظمة عرفت باسم "جمعية نشر المعلومات السياسية "وهى المنظمة التى كان عليها القيام بحملات دعائية ضد الإسلام سواء من خلال الفرع الرئيسى لها فى موسكو أو فروعها فى كل الجمهوريات والتى كانت تشرف على نشاط المستويات التنظيمية فى

٩٢) المرجع السابق .

المدن والقرى ، وغالبا ما ترتب على مثل هذه السياسة الشيوعية تناقص فى عدد الأقليات المسلمة فى الاتحاد السوفيتى بالرغم من أن زيادة نسل المسلمين السوفيت فاقت غيرهم من ذوى الأديان الاخرى ، وذلك نظرا لفقدان أعداد كبيرة من الأجيال الجديدة لهويتهم الإسلامية (٩٣) .

أما النمط الثالث لضعف الأقليات المسلمة فى العالم فيرتبط بطبيعة وجودهم فى هذه الدول من جانب والانقسامات الكبيرة بين هذه الأقليات من جانب آخر ، وهو النمط الذى عرفته أساساً الأقليات المسلمة فى أغلب الدول الغربية ، فلقد شهدت الفترة موضع الدراسة زيادة أعداد الأقليات المسلمة فى الدول المركزية الغربية ، وهى الزيادة التى جاءت نتيجة لثلاثة عوامل رئيسية دعمت من وضعهم الهامشى فى هذه الدول ، حيث جاءت هجرة المسلمين إلى هذه الدول نتيجة لسعيهم للحصول على فرص العمل والتعليم والهروب من دولهم الاصلية ، فلقد اتجه بعض مواطنى الدول الإسلامية إلى العمل فى الدول الغربية حلال فترة الاستعمار فى إطار سعى المستعمر استغلال بعض الأيدى العاملة فى الأعمال الشاقة، أما فى أعقاب الاستقلال فقد اتجه بعض مواطنى الدول الإسلامية إلى العمل فى الدول المركزية ازاء المشكلات الاقتصادية التى كانت تعانى منها دولهم الاصلية ، كما اتجهت هذه الأقليات للزيادة فى الدول الغربية نتيجة لتوجه بعض الطلبة للتعليم فى هذه الدول التى حققت مستوى متقدماً من العلم ، وتوجه بعض المسلمين إلى الهجرة من بلادهم الأصلية إلى هذه الدول ازاء بعض الأحداث السياسية كالانقلابات العسكرية والتوجهات السياسية فى الدول الإسلامية التى نتج عنها اضطهاد لبعض المسلمين .

إن مراجعة وضع هذه الأقليات توضح وجود درجة كبيرة من الانقسامات بينها ، فالمسلمون فى الولايات المتحدة موزعون على مساحة هائلة وقلما يوجد فى منطقة واحدة جماعة مسلمة تتحدث لغة واحدة ، واذا وجدت مثل هذه الجماعة فى بعض المدن الكبرى فان ضغوط العمل وبعد المسافة يحد من امكانية قيامها بعمل مستمر ، كما تعانى الأقلية المسلمة من وجود التجمعات العنصرية التى نشأت نتيجة لعدم المعرفة الصحيحة بالإسلام وهى العصبية التى نتجت عنها خلافات بين هذه الجماعات وعزل بعض الجماعات عن بعضها وتأسيس جمعيات خاصة بهم كما حدث بالنسبة للمسلمين من الزنوج فى الولايات المتحدة ، وحتى فى حالة نجاح المسلمين فى الولايات المتحدة فى انشاء مؤسسات موحدة لهم إلا أن اللقاء داخل هذه المؤسسات يتم بين التنظيمات المختلفة والتى يظل كل منها يتمسك بتوجهاته الأمر الذى دعم من انقسام

---

٩٣) المرجع السابق .

هذه الأقليات ، كما تعانى الأقليات المسلمة في الدول المركزية الغربية من ذوبان الهوية الإسلامية لدى بعض المسلمين في الحضارة المادية الغربية وعدم اهتمامهم بالانضمام إلى أى تنظيمات يمكن أن تجعل لهم وزناً ككتلة لها هوية متميزة داخل المجتمعات التى تعيش فيها [٩٤] .

اذا كانت الأقليات المسلمة قد عانت من وضع هامشى فى الدول التى تعيش فيها فى أعقاب سقوط الخلافة وحتى نهاية الفترة موضع الدراسة فهل استطاعت الدول الإسلامية فى اعقاب استقلالها أن تساعد هذه الأقليات المسلمة فى المحافظة على هويتها ودعم وحدتها فى الدول التى تعيش فيها ؟. إن مراجعة علاقة الدول المسلمة بهذه الأقليات توضح حدود نجاح الدول الإسلامية فى هذا الصدد ، أو بعبارة اخرى فان طبيعة علاقة الدول الإسلامية بالأقليات المسلمة فى العالم يتسم بهيكل التفاعل الاقطاعى وما يتميز به من انقسامات وهو ما يتجلى فى ثلاثة مظاهر رئيسية تتعلق بحجم المعلومات المتوفرة عن الأقليات المسلمة ، والخوف من الشيوعية وخدمة مصالح الدول المسيطرة ، ودور الدعم الذى توجه بعض الدول الإسلامية فى دفع الانقسامات التى تعانى منها الأقليات المسلمة فيالدول غير الإسلامية .

إن معلومات الدول الإسلامية عن الأقليات فى بعض الدول الهامشية محدود وينطبق هذا بصفة أساسية على الأقليات المسلمة فى أفريقيا بدرجة أكبر من انطباقها على الأقليات المسلمة فى آسيا ، بل إن الجهل بالأقليات المسلمة فى أفريقيا يزداد كلما اتجهنا جنوبا وغربا حيث تكاد تنعدم المعلومات عن الأقليات الموجودة فى انجولا ، وربما يرجع نقص معلومات الدول الإسلامية عن بعض هذه الأقليات المسلمة فى أفريقيا بالمقارنة بمثيلاتها فى آسيا إلى ضعف الاحتكاك مع الأقليات (حيث اتجه بعض اعضاء الأقليات المسلمة الآسيوية إلى العمل حديثا فى الدول العربية المصدرة للبترول)، كما تمثل عوامل المناخ ودرجة تطور هذه الدول حاجزا آخر أمام احتكاك الدول الإسلامية بالأقليات المسلمة فى ظل هيكل التفاعل الاقطاعى الذى يميز النظام الدولى المعاصر ، وبالرغم من وجود بعض المؤسسات الإسلامية التى تعمل على دعم التعاون مع هذه الأقليات ومنها رابطة العالم الإسلامى ، وقيام دائرة الافتاء والارشاد والبحوث الإسلامية بإرسال الدعاة إلى هذه الدول ، إلا أن مثل هذه الجهود محدودة وتنقص جهودها التخطيط اللازم الذى يتلاءم مع احتياجات هذه الأقليات ، فعلى سبيل المثال فقد تكون الكتب التى ترسلها بعض هذه المؤسسات إلى الدول الافريقية

---

٩٤) المرجع السابق .

- راجع أيضا وضع الأقليات المسلمة فى :-

عبد الجليل شلبى ، معركة التبشير والإسلام ، مؤسسة الخليج العربى ، ١٩٨٩) .

كتباً جيدة إلا أنها لاتصلح للمبتدئين أو لموظفى هذه الدول ذات الثقافة الإسلامية المحدودة[٩٥].

أما المظهر الثانى لحدود دور الدول الإسلامية فى التعاون مع الأقليات المسلمة فى العالم فيتجلى بصورة أساسية فى علاقة هذه الدول بالأقليات المسلمة فى الدول الشيوعية ، فان الخوف من الشيوعية خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مثل قيداً على إمكانية إقامة صلات تعاون وثيقة مع الأقليات المسلمة فى هذه الدول ، ويمكن الاشارة فى هذا الصدد إلى موقف بعض الدول الإسلامية من الأقليات المسلمة فى الصين ، فإذا كان النظام الصينى قد أوقف بعثات الحج لعدد من السنوات إلا أنه فى أعقاب استئناف تلك البعثات مارس الجانب العربى ضغوطاً من أجل تقليل أعداد هؤلاء الحجاج.

أما المظهر الثالث لحدود دور الدول الإسلامية فى تغيير وضع الأقليات المسلمة فى الدول غير الإسلامية فيتعلق أساسا بجهود الدول الإسلامية فى دعم علاقاتها مع الأقليات المسلمة فى العالم الغربى ، فبالرغم من أن الجزء الأكبر من نشاط الدول الإسلامية يتجه إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة معرفة هذه الدول بالأقليات المسلمة فى الغرب إلا أن هذه المعرفة لم يترتب عليها تغيير هيكل التفاعل الاقطاعى الذى يحكم علاقات هذه الأقليات المسلمة بعضها البعض أو علاقاتها بالدول الاسلامية، بل إن مثل هذه المساعدات ساهمت فى بعض الأحيان فى دعم الانقسامات بين الأقليات المسلمة [٩٦]. وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى أثر المساعدات التى تلقتها الأقليات المسلمة فى الولايات المتحدة ، فبالرغم من أهمية هذه الجهود فى المحافظة على الهوية الإسلامية فى بناء المراكز الإسلامية والمراكز والمساجد، إلا أن مثل هذا النشاط كان له من جانب آخر بعض الآثار السلبية حيث أدى إلى خلافات بين أعضاء الجمعيات الإسلامية فى الولايات المتحدة تبعا للجهات الداعمة ، كما أدى إلى خلافات بين الجمعيات والمراكز التى تتلقى دعما وتلك التى لاتحصل على أى مساعدة ، الأمر الذى دعم من الانقسامات السائدة أصلا بين الأقليات المسلمة فى الولايات المتحدة [٩٧] .

---

٩٥) شاكر ، مرجع سابق .

٩٦) فهمى هويدى ، الإسلام فى الصين (الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨١) .

٩٧) شاكر ، مرجع سابق .

الخلاصة :

لقد تناول هذا الجزء من مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام تحليل وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى فى الفترة من سقوط الخلافة العثمانية وحتى أوائل التسعينات من هذا القرن ، وهى فترة خضوع هذه الدول لسيطرة القوى المركزية فى النظام الدولى ، ولقد اعتمد هذا الجزء فى تحليله لظاهرة خضوع الدول الإسلامية على بعض الأفكار التى طرحها باحث العلاقات الدولية جوهان جالتونج فى تناوله لظاهرة الاستعمار الهيكلى فى النظام الدولى .

فتم تقسيم هذا الجزء إلى فصلين رئيسيين تناول أولهما مراحل وأنواع الاستعمار التى خضعت له الدول الإسلامية ثم تطرق لمرحلة الاستعمار المباشر سواء اتخذ صورة احتلال أو انتداب ومرحلة الاستعمار الجديد فى ظل استقلال هذه الدول ، فأشار هذا الفصل للاستعمار الاقتصادى الذى خضعت له هذه الدول وقيامها بدورها فى تقسيم العمل الدولى من خلال استمرار تخصصها فى تصدير المواد الأولية واعتمادها على الدول المسيطرة فى الحصول على السلع المصنعة ، كما ركز هذا الفصل على الاستعمار الثقافى الذى اعتمدت الدول المسيطرة فى إطار تدعيمه على نشر لغة المستعمر والسيطرة على التعليم والهياكل الإدارية والإعلام ، وهو الاستعمار التى ترتب عليه أربع نتائج سلبية دعمت من استمرار خضوع العالم الإسلامى للاستعمار الثقافي، وهى العلمانية والقومية والمادية وتقليد الاجنبى وضعف دور الفكر الإسلامى فى توجيه سياسات هذه الدول .

أما الفصل الثانى من هذا الجزء فركز على ميكانزمات الاستعمار والتى حددها جالتونج بمبدأين :هيكل التفاعل الرأسى وهيكل التفاعل الاقطاعى ، وفى إطار هيكل التفاعل الرأسى استطاعت الدول المركزية ان تحقق مكاسب هائلة على حساب الدول الإسلامية وذلك من خلال نهب موارد هذه الدول دون مقابل أو الحصول على مواردها بمقابل محدود وهو ما تم خلال مرحلة الاحتلال المباشر .

ولقد ركزنا بصفة أساسية على أنماط هيكل التفاعل الرأسى التى شهدتها الدول الإسلامية فى مرحلة الاستقلال ، حيث استمرت الدول المركزية تحصل على مكاسب كبيرة فى إطار تفاعلها مع الدول الإسلامية نتيجة للآثار الايجابية التى شهدتها القطاعات الاقتصادية المختلفة نظرا لتخصص الدول المركزية فى التصنيع وفشل الدول الإسلامية فى الحصول على مثل هذه المكاسب نظرا لتخصصها فى إنتاج المواد الأولية ، كما خضعت الدول الإسلامية لنمط آخر من أنماط هيكل التفاعل الرأسى للتطور التكنولوجى الهائل الذى عرفه العالم فى العشرين عاما الماضية والدور المركزى

للمؤسسات المالية الدولية فى النظام الدولى ، وهو ما ترتب عليه زيادة المكاسب التى حصلت عليها الدول المركزية على حساب الدول الإسلامية .

كما تطرق الفصل الثانى لهيكل التفاعل الاقطاعى الذى خضعت له الدول الإسلامية، فلقد اوضح جالتونج أن هذا الهيكل هو الذى يقوى من استمرارية خضوع الدول الهامشية للدول المسيطرة ، حيث تسيطر الدول المركزية على تفاعلات الدول الهامشية وتفشل الأخيرة فى تحقيق درجة التعاون اللازمة لمواجهة سيطرة الدول المركزية . ويوضح التحليل الوارد فى هذا المبحث أنه فى ظل هيكل التفاعل الاقطاعى خضعت الدول الإسلامية لمناطق نفوذ الدول الغربية والشرقية المسيطرة فى النظام الدولي. وبالتالى كان لهذه الدول المركزية الدورالرئيسى فى توجيه التفاعلات الخارجية لكل من الدول الإسلامية على حدة ، وفى ظل هيكل التفاعل الاقطاعى فشلت الدول الإسلامية التى عانت من مشكلات التخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى تكوين جبهة لها وزنها فى التفاعلات الدولية سواء فى إطار تعاونها مع دول العالم الثالث الأخرى ، أو فى إطار تعاونها مع بعضها البعض ، أو حتى فى إطار تعاونها مع الأقليات المسلمة فى العالم ، فتعاونها مع دول العالم الثالث الأخرى يوضح ذوبان الهوية الإسلامية فى نطاق هذا التفاعل ووجود درجة كبيرة من الانقسام بين الدول النامية ، وهو ما يتجلى مثلا فى المجالات السياسية (حركة عدم الانحياز) ، والاقتصادية (الحوار بين الشمال والجنوب) ، والعسكرية (الحد من انتشار الاسلحة النووية .

كذلك يوضح هذا الفصل هيكل التفاعل الاقطاعى الذى حكم علاقة الدول الإسلامية بعضها ببعض حيث لم تلعب وحدة العقيدة دوراً فى تخطى الاختلافات الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تميزت بها هذه الدول ، وبالتالى اتجهت هذه الدول إلى الانقسام والاختلاف وهو ماتجلى فى مظهرين ، اختلاف هذه الدول حول بعض القضايا الدولية بما فيها تلك التى تتعلق بالعالم الإسلامى ، والصراع المباشر بين هذه الدول والذى وصل إلى حد الصراع المسلح بينها ، أما تجارب التعاون بين هذه الدول فلم تضع حداً لهيكل التفاعل الاقطاعى فبعض هذه التجارب كانت تجارب اقليمية بين الدول التى تقع فى اقليم معين ، أما البعض الآخر فكان تجارب غير حكومية تركز على الأبعاد الثقافية والدينية للتعاون بين هذه الدول ، أما النوع الثالث من التعاون والذى جاء فى صورة منظمة المؤتمر الإسلامى فإن مراجعة أهداف هذه المنظمة توضح أنها قامت على أساس المبادىء التقليدية للمنظمات الدولية والقانون

الدولى العام ، كما جاءت لتعبر عن بعض الأهداف العامة لدول العالم الثالث فضلا عن هذا فإن هذه المنظمة لم تنجح في أغلب الأحيان في وضع حد للصراعات القائمة بين الدول الإسلامية .

وأخيراً أوضح التحليل الوارد فى هذا الفصل سيادة هيكل التفاعل الأقطاعى فى علاقة الدول الإسلامية بالأقليات المسلمة فى العالم ، وهو ما اتضح فى نقص معلومات الدول الإسلامية عن الأقليات المسلمة فى بعض الدول الهامشية ، والخوف من الشيوعية وخدمة مصالح الدول المسيطرة كأحد العوامل الرئيسية التى أثرت على علاقة الدول الإسلامية بالأقليات الإسلامية فى الدول الشرقية، ودور الدعم الذى وجهته بعض الدول الإسلامية فى دفع الانقسامات التى عانت منها الأقليات المسلمة فى الدول الغربية .

وأخيراً فإن الاختلافات والانقسامات التى شهدتها الدول الإسلامية فى حد ذاتها ليست العامل الوحيد الذى يمكن أن يفسر ضعف الدول الإسلامية فى النظام الدولى فى أعقاب سقوط الخلافة العثمانية ، فان مراجعة التاريخ العالمى توضح ان التفكك يكون فى كثير من الأحيان أحد المراحل التى تمر بها الدول الكبيرة حيث تشعر الأجزاء المكونة لها بالرغبة فى الاستقلال الذى ترتب عليه ظهور الدول المحلية التى تأخذ بعوامل القوة تدريجيا حتى تصبح دولا قوية لها تأثيرها فى النظام الدولى ، إلا أن مراجعة وضع الدول الإسلامية فى الفترة التالية لسقوط الخلافة توضح أنه لم يسمح لهذه الدول بان تتطور على النحو الذى يمكنها من تحقيق مثل هذه القوة ، فان ميكانزمات الاستعمار (هيكل التفاعل الرأسى وهيكل التفاعل الاقطاع) التى خضعت لها هذه الدول دعم من استمرارية خضوعها فى النظام الدولى المعاصر .

القسم الثانى

خاتمة العلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامى

مدلولات التحليل السياسى للتاريخ الإسلامى ودراسة العلاقات الدولية

خاتمة العلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامى :

١) تحاول هذه الخاتمة أن تعرض بصورة تراكمية نتائج التحليل فى الأجزاء التطبيقية السابقة لدراسة العلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامى وذلك على ضوء الأهداف والقواعد والضوابط المنهاجية التى سبق وحددتها كل من الجزء التمهيدى من المشروع والمدخل المنهاجى الذى جاء فى الجزء السادس .

ونستطيع أن نوجز هذه الأهداف وهذه القواعد والضوابط فى المحاور التالية بالنسبة للأهداف فهى ذات مستويين :مباشر محورى ، وجزئى تراكمى ، فكان الهدف المحورى من التحليل التاريخى وهو :تحديد وضع الدولة الإسلامية فى خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية فى الفترات المتتالية من التطور التاريخى للنظام الدولى على نحو يوضح صعود وهبوط الخلافات الإسلامية المتعاقبة والقواعد التى حكمت هذه العملية والعوامل المختلفة التى كانت ورائها (مقدمة الباب التمهيدى المنهاجى) .

أما الأهداف الجزئية المنبثقة عن الهدف المحورى فهى :نظرية وتطبيقية ، والنظرية تتلخص فى السعى لبيان كيف يمكن أن تعمق نتائج دراسة الخبرة الإسلامية وأن تضيف إلى أو تعدل من بعض افتراضات بعض الأدبيات النظمية الرائدة فى علم العلاقات الدولية التى تناولت أساسا الخبرة الأوروبية منذ القرن ١٦م بصفة خاصة . أما التطبيقية فهى المتصلة بهيكل النظام الدولى ومضمون التفاعلات الدولية والبيئة الدولية فى الخبرة الإسلامية ، وتسعى لاستخلاص أنماط سلوكية حول ثلاثة محاور أساسية :أسباب سقوط وصعود الدول الإسلامية الكبرى ، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة الإسلامية ، التفاعلات بين العوامل الإسلامية وغير الإسلامية. وتتصل هذه المحاور الثلاثة بقضيتين أساسيتين تثيران الاهتمام الراهن وهما :العلاقات الصراعية القتالية أو التعاونية السلمية مع الغرب ومفهوم الجهاد ، التعددية السياسية الإسلامية ومفهوم وحدة الأمة .

وبالنسبة للقواعد والضوابط المنهاجية فهى مزدوجة الأبعاد : **البعد الأول** يتصل بمدى إمكانية تقويم أحداث وممارسات دولية هامشية أثارت نقاشاً وجدلاً حول قواعد أصولية وذلك حتى يمكن الإجابة عن سؤال شائع :لماذا الفجوة بين قواعد وأسس الإسلام وبين ممارسات المسلمين عبر تاريخهم . وهو السؤال الذى يثير كل أبعاد مايسمى بـ" قضية العلاقة بين النظرية والتطبيق فى الإسلام ؟" . ومن أهم الأنماط التى تثير هذا السؤال :أنماط التحالف الإسلامى -غير الإسلامى ، والقتال الإسلامى – الإسلامى . وهذا البعد يقودنا إلى التالى .

والبعد الثاني : يتصل بضوابط تفسير التاريخ الإسلامي من منظور إسلامي .وهي الضوابط النابعة من انتقاد التيارات الشائعة في هذا التفسير . ومن ثم فهي تقدم تصورا عن الأبعاد المعادلة في التفسير بين مجموعات العوامل العقيدية من ناحية والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية أخرى . وهي الإشكالية التي تثور من المقابلة بين تفسيرات التيارات العلمانية التي تنكر دور الله وبين تفسيرات إسلامية تنكر أثر العوامل المادية وتغرقه في التبسيط . ويتمثل هذا الحل في محاولة تطوير مقترب يجمع بين المجموعتين من الاعتبارات المادية وغير المادية وعلى نحو ينبثق من الفهم الحقيقي للسنن الإلهية في الكون والإنسان والمجتمع . فإن فهم ماوصلت إليه ممارسات المسلمين وأحوالهم ليست إلا تأكيداً لانطباق السنن الإلهية .

٢) وتقترب الخاتمة من هذا العرض التراكمي على نحو يمزج في آن واحد بين الأهداف النظرية (التراكم المعرفي بالمقارنة بالمنظور الغربي) وبين الأهداف التطبيقية (الأنماط) وبحيث يتم التطرق إلى مدلول الضوابط المنهاجية خلال هذا العرض . فإن من أهم الفروق وأوضحها بين مدلولات الدراسات الغربية وبين مدلولات دراسة خبرة التاريخ الإسلامي هو وزن العامل العقيدي ودوره ومستويات تأثيره . اذن كيف سيتحقق هذا الإقتراب ؟ .

لقد كان أحد أهداف هذا المشروع البحثي هو فهم موضوع العلاقات الدولية في الإسلام في اطار استخدام التاريخ في دراسة تطور النظام الدولي . فإن الباحث في مجال العلاقات الدولية يحتاج إلى دراسة التاريخ للاستفادة من بعض أبعاده في فهم الأحداث الجارية . إلا أن مراجعة العديد من الدراسات التي اعتمدت على تحليل التاريخ في اطار فهم النظام الدولي توضح أنها -كما سبق ورأينا في الجزء المنهاجي للمشروع وفي الباب المنهاجي من هذا الجزء- جاءت نتيجة دراستهم للتاريخ الغربي ، أي أن التاريخ الإسلامي لم يلعب دورا في بلورة مثل هذه النماذج . ولقد أثار هذا الوضع تساؤلاً هاماً مزدوج الأبعاد :كيف يمكن أن نسد هذا الفراغ البحثي الناجم عن اهمال واسقاط الخبرة الإسلامية من ناحية وهل دراسة التاريخ الإسلامي تقدم نماذج مشابهة أم مخالفة للنماذج التي طرحتها الأدبيات الغربية من ناحية أخرى ؟ .

وإذا كانت الأبعاد التي ركزت عليها الدراسات النظمية التي استخدمت التاريخ في فهم العلاقات الدولية هي تلك التي تتعلق بهيكل النظام الدولي ، وسلوك الفاعلين فيه ، والعوامل التي تحكم ازدهار وتدهور القوى في ظل هذا النظام . فسنحاول في هذه الخاتمة مراجعة الأنماط التي تقدمها لنا خبرة التاريخ الإسلامي بالنسبة لهذين البعدين وهي الأنماط التي تعكس الهدف المحوري والأهداف الجزئية مع توضيح مدى تشابه هذه الأنماط مع ماجاءت به أدبيات العلاقات الدولية والتي اعتمدت على التاريخ الغربي .

الفصل الأول

التاريخ الإسلامى وهيكل النظام الدولى

الفصل الأول
التاريخ الإسلامى وهيكل النظام الدولى

يقصد بهيكل النظام الدولى توزيع القدرات فى هذا النظام ، وبالتالى ترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض الأمر الذى يمكن إحدى هذه القوى أو البعض منها من السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين ٠ وتوضح مراجعة التاريخ الإسلامى أن الطرف الإسلامى احتل دوراً كأحد القوى المركزية فى النظام الدولى خلال فترة الدولة الأموية والدولة العباسية فى العصر العباسى الأول والقرن الأول والثانى من تاريخ الدولة المملوكية والدولة العثمانية ٠ واذا كان التاريخ الإسلامى قد شهد قيام الطرف الإسلامى بدور المركز فى بعض الفترات التاريخية ، الا أنه شهد أيضا ابتعاد هذا الطرف عن المركز واحتلاله وضع الطرف المفعول به فى النظام الدولى بصفة خاصة خلال العصر العباسى الثانى والثالث والقرن الأخير من الدولة المملوكية والقرن ١٩م من عصر الدولة العثمانية وفى القرن العشرين فى أعقاب سقوط الخلافة العثمانية ٠

ولقد قامت الأطراف الإسلامية بدورها كمركز وكهامش فى ظل نظام القطبية الذى عرفه العالم فى عهد الدولة الأموية والدولة البيزنطية ٠ كما لعبت دور الهامش فى ظل نظام الاستقطاب الذى عرفه العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة ٠ وقامت هذه الأطراف بدور المركز والهامش فى فترات مختلفة من نظام تعدد القوى الذى شهده العالم منذ الدولة العباسية وحتى الحرب العالمية الثانية٠ ان مايهمنا فى هذه الجزئية من الفصل الختامى فى هذا الكتاب هو تحليل الأنماط الخاصة بدور الطرف الإسلامى بصفته أحد مراكز النظام الدولى فى ظل نظام القطبية وتعدد القوى ٠

١) تجدر الاشارة هنا الى أنه من الصعوبة بمكان فى ظل المعلومات الواردة فى الفصول السابقة القول بأن نظام الاستقطاب الذى شاركت فيه الدولة الأموية ونظام تعدد القوى الذى عاصرته الدولة العباسية ودولة المماليك والعثمانيين يأتى مطابقا للنماذج التى طرحها كابلان فى تحليله لهيكل النظام الدولى ٠ فمراجعة التاريخ الإسلامى توضح أن نظام القطبية والعصر الأموى ليس مطابقا لنظام القطبية المرن أو الجامد الذى قدمه هذا الباحث٠ حيث إنه من الصعوبة بمكان القول بوجود كتلتين رئيسيتين مثل حلف الاطلنطى وحلف وارسو ٠ كما وأنه غاب عن تلك الفترة الفاعلون العالميون مثل الامم المتحدة ٠ إلا أن بعض القواعد التى حددها كابلان لوصف نظام

القطبية فى شكله المرن والجامد تنطبق على سلوك مركزى النظام الدولى فى عهد الدولة الأموية . فهدف كل طرف كان التخلص من الطرف المنافس له ، كما وأن كليهما كان يسعى لزيادة قدراته فى مواجهة الطرف الآخر . ولكن من ناحية أخرى لابد من تسجيل الإختلاف بين أسباب العداء ودوافع الحركة فى المرحلتين . فهى ذات أبعاد عقيدية دينية فى الأولى وذات أبعاد ايديولوجية -مادية فى الثانية فإن من الصعوبة بمكان القول بتطابق نظام تعدد القوى الذى شاركت فيه الأطراف الإسلامية مع نظام توازن القوى الذى قدمه كابلان . فلقد أوضح الأخير أنه فى اطار نظام توازن القوى يوجد خمسة فاعلين إلا أن مراجعة نظام تعدد القوى الذى احتلت فيه الأطراف الإسلامية دور المركز تضمن أربعة فاعلين فى عهد الدولة العباسية فى العصر العباسى الأول ، وأربعة فاعلين فى عهد دولة المماليك وستة فاعلين فى عهد الدولة العثمانية . كما وأن بعض القواعد التى وضعها كابلان كسلوك نمطى للوحدات المركزية لاتنطبق على سلوك المراكز الإسلامية فى نظام توازن القوى التى شاركت فيه هذه الأطراف . فلم تتجه المراكز الى اتباع القاعدة الخاصة بوقف القتال اذا كان سيترتب عليه القضاء على أحد الفاعلين الرئيسين . أما القاعدة الخاصة بالعمل على وضع قيود أو فرض حدود على الفاعلين الذين ينادون بمبادىء وجود منظمات فوق قومية ، فلا يوجد مايشير إلى أنها كانت ذات دلالة فى الفترات التى شاركت فيها الأطراف الإسلامية فى مركز القيادة العالمى . إلا أن بعض القواعد التى جاء بها كابلان يمكن أن تكون ذات دلالة فى فهم التفاعلات فى ظل نظام تعدد القوى الذى شاركت فيه الأطراف الاسلامية ، وأهمها القاعدة الخاصة بأن الفاعلين سيعملون على معارضة أى تحالف أو فاعل يهدد بالحصول على مركز مسيطر فى النظام الدولى وهو ماسيتضح من خلال مراجعتنا لأنماط السلوك التى ميزت التفاعل الدولى الإسلامى مع الأطراف غير الاسلامية خلال الفترة موضع الدراسة .

٢) وبصرف النظر عن مدى انطباق نماذج كابلان على الخبرة الاسلامية فإن مايهمنا هنا هو بيان دلالة الخبرة الاسلامية فى ظل اختلاف هيكل النظام الدولى بالنسبة لاثنين من الأدوات التى ركزت عليها أدبيات العلاقات الدولية بصفتها أدوات رئيسية تستخدمها القوى الكبرى فى النظام الدولى فى ادارة تفاعلاتها مع القوى الرئيسية الأخرى وهى الحرب والتحالفات . والتساؤل الآن هو : ماهى دلالة الخبرة الاسلامية بالنسبة لدور هذه الأدوات فى توجيه التفاعلات الدولية وذلك خلال المراحل المختلفة لتطور وضع ودور الطرف الإسلامى المركزى فى النظام الدولى :سواء كأحد مراكز نظام الاستقطاب أو كأحد مراكز نظام تعدد القوى . ومما لاشك فيه أن خبرة هذا التوظيف تعد من أكثر المجالات التى تثير النقاش والجدل حول "مدى أصولية

الممارسات الإسلامية "فى حالات السلم والحرب ، وماهى الضوابط الشرعية لحالة السلم وماهى حالة نظائرها بالنسبة لحالة الحرب ٠

١ - الدولة الاسلامية كأحد مراكز نظام الاستقطاب : الحرب والتحالفات من مركز القوة :

إن التعامل الدولى للدولة الأموية يتفق الى حد كبير مع إحدى قواعد السلوك النمطى التى أوضحها كابلان في عرضه لنموذج الاستقطاب ، وهى الخاصة بسعى كل قطب الى السيطرة على القطب الآخر فى هذا النظام وإن اختلفت القوى المحركة للصراع ٠ فلقد آمنت الدولة الأموية بضرورة حمل رسالة الإسلام الى أنحاء العالم ، أى أنها كانت تسعى لاحداث تغيير فى هيكل النظام الدولى على النحو الذى يسود فيه قطب واحد فحسب وهو القطب الإسلامى ٠ وفى هذا الصدد يجب التأكيد أن هدف الدولة الأموية لم يكن التوسع الاقليمى فى حد ذاته وإنما نشر الإسلام . فعلى سبيل المثال نجد أن الهدف الاموى المستمر فى فتح القسطنطينية لم يكن لمجرد الاستيلاء على قطعة أرض اضافية وانما كان هدفهم أن تكون القسطنطينية البوابة التى تخترقها دعوة الإسلام فى طريقها الى الشعوب المسيحية فى الغرب لتحقيق الهدف الدولى للدولة الأموية وهو تسيدها فى النظام الدولى بصفتها حاملة رسالة الإسلام العالمية فى العالم ٠ وهنا نطرح التساؤل التالى :كيف وظفت الدولة الاموية أدوات الحرب والتحالف لتحقيق هذا الهدف ، وماهى دلالة مثل هذا التوظيف ؟

١) توضح خبرة الدولة الأموية أن توظيف الدولة للقتال كأحد أدوات الجهاد ارتبط أساسا بخبرة مؤسسيها . فلقد كان لخبرة معاوية بن أبى سفيان فى المواجهة الصراعية مع الروم أثر واضح فى تشكيل استراتيجية للتعامل معهم ، وبالتالى آمنت الدولة الأموية أن خير وسيلة لمواجهة الأخطار الخارجية هى الهجوم وليس الدفاع . فأمن الدولة الأموية ، وفقا لهذا المنطق ، يتحدد عن طريق توسعها المستمر ٠ وفى هذا الاطار فإن الاعتماد أساسا على تقوية الحدود بغرض تأمين الدولة داخلها لم يكن واردا فى خطة الأمويين ، وانما كان طريقهم لتأمين الحدود هو العمل المستمر على ضم مناطق جديدة ، أى عمل الأمويون على اتباع سياسة تداعى الفتوحات فى البر والبحر ٠ ولم يقتصر التوسع الأموى على الجبهة البيزنطية بل امتد لجبهات اخرى ، حيث توغل المسلمون فى أراضى الدولة البيزنطية حتى مياه البوسفور شرقا ومنها إلى غرب أوروبا حتى قلب فرنسا وضفات اللوار ٠ وامتدت الدولة الاسلامية فى عهدهم من الصين شرقا الى بلاد الاندلس وجنوب فرنسا غربا ، فوصلت بذلك حدود الدولة الى حدود لم تتجاوزها الدولة الاسلامية بعدها كدولة واحدة٠

إن مراجعة أنماط توظيف الدولة الأموية للتحالفات كأداة لتوجيه تفاعلاتها الدولية في ظل نظام الاستقطاب توضح نتيجتين :

أولاً :أن الدولة الأموية لم تدخل في تحالفات مع الدولة الخصم ويعكس هذا الوضع القواعد التي تحكم التفاعلات في ظل نظام الاستقطاب والتي لاتسمح بوجود تحالفات بين القطبين وان كان يمكن لقطبي النظام الدخول في معاهدات صلح . أما التحالفات التي دخلت فيها الدولة الأموية فكانت أحلافاً هدفها اضعاف الدولة البيزنطية أو أحلافاً هدفها دفع التوسع الأموي في مناطق اخرى من العالم .

ان دخول الدولة الأموية في معاهدات صلح مع الدولة البيزنطية ارتبط بمدى تماسك الجبهة الداخلية في الدولة الأموية وفي الدولة البيزنطية - وعلى سبيل المثال كان لانشغال الدولة الأموية خلال الفترة من ٦٠ – ٧٢هـ بالفتن الداخلية آثار بالغة على الدولة الأموية نقلها من موقف الهجوم الى موقف الدفاع . واضطر عبد الملك بن مروان إلى تجديد الصلح مع البيزنطيين عام ٦٦هـ لانشغاله بالتمكين لحكمه . ومن ناحية اخرى اتجهت الدولة الأموية الى رفض عقد صلح مع الدولة البيزنطية في ظل تماسك جبهتها الداخلية وتعرض الدولة البيزنطية لعدم الاستقرار الداخلي . فعندما شهدت الدولة البيزنطية فترة من القلاقل الداخلية نتيجة للصراع الديني حول الطبيعة الواحدة أو الطبيعتين للسيد المسيح وجد معاوية أن الفرصة سانحة للتقدم في مواجهة الدولة البيزنطية . ومن ثم رفض معاوية عام ٤٨هـ طلب البيزنطيين الصلح وأرسل بقواته في نفس العام فاخترقت آسيا الصغرى واخترقت عدداً من الحصون في الأناضول تمهيداً للجيش الأساسي الذي أرسل عام ٤٩هـ لفتح القسطنطينية .

أما التحالفات التي دخلت فيها الدولة الأموية لاضعاف الدولة البيزنطية فاتخذت مظهرين :التحالف مع إحدى الجهات داخل الدولة البيزنطية أو التحالف مع بعض القوى الثانوية بهدف تحييدها في الصراع الأموي البيزنطي . ويبدو المظهر الأول من التحالف واضحا في التحالف مع القائد العسكري ليو الايسوري والذي تم الاتفاق بمقتضاه على أن يتركه المسلمون يدخل القسطنطينية ويساعدوه لينصب نفسه امبراطورا عليها ليمهد للمسلمين دخولها . ولقد أجابه المسلمون إلى طلبه فنفذ الجزء الأول من العهد والذي انتهى بتنصيبه امبراطورا باسم ليو الثالث ثم نقض باقي العهد والمتعلق بمساعدة المسلمين ، بل أنه أفاد من معرفة بعض خططهم مما ساهم في فشل المسلمين في فتح القسطنطينية . ولعل هذا يوضح أن معاهدة المسلمين لأطراف غير مسلمة بغرض التناصر ضد طرف غير اسلامي قد يكون سلاحا ذا حدين إذا لم يتم استخدامه بحرص .

أما التحالف مع بعض القوى الثانوية فى النظام الدولى بهدف تحييدها فى المواجهة الأموية البيزنطية فنجد المثال له فى عمل الأمويين على احاطة البيزنطيين بسياج من النفوذ الإسلامى . ولم يعتمدوا فى هذا الصدد على الاستيلاء على مناطق الحدود فحسب بل عملوا على معاهدة الاقليات من غير المسلمين التى كانت تسكن تلك المناطق عندما يثبت أن محاولات القضاء عليهم قد تكون مكلفة . ومن أهم الأقليات التى كانت تسكن مناطق الحدود مع الدولة البيزنطية والتى لجأت الدولة الأموية الى معاهدتهم (الجراجمة والسلاف والأرمن) . وفى هذا الصدد أيضا توضح سياسة معاهدة الدولة الاسلامية لقوى أو دول غير اسلامية بغرض التناصر أنها سلاح ذو حدين . فالجراجمة مثلا كانوا يلتزمون الحياد ويبدون رغبة فى المساعدة طالما تمتعت الدولة الإسلامية بالقوة. ولكنهم كانوا دائما فى وضع تربص بهذه الدولة ينتهزون أى فرصة ضعف أو انشغال لها بأمور غير أمور المواجهة الصراعية لاثارة القلاقل حتى أن كلاً من معاوية وعبد الملك بن مروان اضطر إلى دفع مال لهم كأحد بنود الصلح معهم أثناء انشغالهم بأمور الجبهة الداخلية . وذلك لضمان عدم معاونة الجراجمة للروم ضدهم .

وأخيرا لجأ الأمويون الى التحالف مع بعض القوى الثانوية من أجل دعم توسعهم فى مناطق أخرى من العالم ومن ذلك التحالف مع دوق اكيتانيا والتى فى اطارها ساهم المسلمون فى تأمين ظهره أثناء صراعه مع شارل مارتل فى مقابل تعهده بمساعدتهم على غزو بعض مناطق جنوب فرنسا . ولقد خرجت الجيوش الاسلامية فى اطار هذا التحالف واجتاحت جنوب فرنسا حتى وصلت إلى مشارف باريس فاتحة اقليمى بروفانس وبرجنديه . وتجدر الإشارة هنا أن هذا الحلف نجح فى تحقيق أهداف المسلمين على خلاف الوضع بالنسبة للعديد من التحالفات التى دخل فيها المسلمون مع طرف غير اسلامى لمواجهة طرف غير اسلامى آخر . وربما ارتبط النجاح هذه المرة بارتباط الطرف غير الإسلامى بعلاقات مصاهرة مع الطرف الآخر.

٢) التساؤل الذى نطرحه فى نهاية عرض السمات العامة لسلوك الدولة الأموية بصفتها أحد قطبى النظام فى هذه الفترة : هو ماهى انعكاسات السلوك الأموى على طبيعة هذا النظام وتفاعلاته ؟ بالرغم من أن الدولة الأموية لم توفق فى اسقاط الدولة البيزنطية الا أن فتوحاتها الكبرى أدت إلى ضمها القاسم الأكبر من أملاك تلك الدولة مما كان له انعكاسات هامة على وضع الفاعلين الدوليين فى فترات لاحقة . فلقد أدى الصراع البيزنطى الأموى إلى تحويل البحر المتوسط من شريان للتجارة الى مجال للصراع الذى ترتب عليه توقف التجارة كما كان له انعكاسات بالنسبة لتطور القوى الاسلامية وغير الاسلامية. فلقد استطاعت الدولة الاسلامية نظرا لنجاحها فى السيطرة على شواطىء الخليج العربى وكل غرب آسيا فيما عدا الاناضول ، التغلب

على العقبة التى كانت تقف أمام التجارة فى الشرق عبر الخليج العربى • وبالتالى لم يعانى المسلمون نتيجة انتهاء الدور التجارى للبحر المتوسط، حيث كان أمامهم طريق آخر فى الشرق مع الهند والصين وشرق أفريقيا وهو مااستفاد منه العباسيون • أما أوروبا فقد ترتبت على انتهاء الدور التجارى للبحر المتوسط اضمحلال تفاعلها التجارى الخارجى الأمر الذى ساهم فى دخولها عهود الاقطاع والعصور المظلمة •

٢ – الدولة الاسلامية كأحد مراكز نظام تعدد القوي :اختلاف أنماط توظيف الحرب والعلاقات السلمية :

برزت الدولة الإسلامية – كأحد مراكز نظام تعدد القوى فى ثلاث مراحل :

فلقد شهد العصر العباسى الأول نظام تعدد القوى حيث كان أهم أقطاب هذا النظام الدولة العباسية والدولة الرومانية فى الغرب • ولقد تزامن قيام وتولى الدولة المملوكية دورها كإحدى القوى الرئيسية فى نظام تعدد القوى مع وجود مراكز أخرى : مملكتى أرجون وقشتالة ثم أسبانيا والبرتغال • كما تولت الدولة العثمانية دورا مركزياً فى نظام تعدد القوى ، فى ظل قيام أسبانيا والبرتغال وفرنسا وانجلترا وهولندا ثم فى مراحل لاحقة روسيا ، بدور هام فى توجيه التفاعلات الدولية • ونركز فى هذا القسم من الخاتمة على توضيح السمات العامة لسلوك الدول الاسلامية بصفتها أحد مراكز نظام تعدد القوى ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوظيفها لأدوات الحرب من ناحية والتحالف فى تفاعلها مع القوى المركزية الأخرى من ناحية أخرى •

اذا ماراجعنا السمات العامة لتوظيف أداة الحرب فى توجيه التفاعلات الدولية فى ظل هذه الفترات الثلاث سنلاحظ اختلاف مابين النمط العام لتوظيف الدولة العباسية فى العصر العباسى الأول ودولة المماليك من جانب وتوظيف الدولة الأموية فى الاندلس والدولة العثمانية فى عهد ازدهارها لهذه الأداة من جانب آخر • فبينما جاء الاعتماد على هذه الأداة كرد فعل لتحرك الأطراف غير الاسلامية فى الحالة الأولى مع تطوير العلاقات السلمية لدعم القوة الإسلامية فإنها أُستخدمت أساسا كأداة للفتح فى الحالة الأخيرة •

فمن ناحية :فلقد شهد العصر العباسى الأول تحولاً عن سياسة التوسع والفتوحات العسكرية كأساس للتعامل مع الأطراف غير الاسلامية • واتخذت هذه الدولة خطوات توضح تخليها عن القتال كأداة للتوسع وتراجع أولويته كوسيلة لادارة تعاملها الخارجى • فلم تجعل الدولة فى العصر العباسى الأول من بين أهدافها الرئيسية القضاء على الأطراف المركزية غير المسلمة خاصة الدولة البيزنطية ، أى أنها تبنت سياسة تعايش سلمى مع هذه الأطراف • وفى ظل توقف الفتوحات فإن القتال لم يعد

يستخدم كأداة للتعامل الخارجي الا في حالات الضرورة والتي تمثلت في حالات الهجوم والتأديب والردع ٠

فعلى سبيل المثال شهد عصر خلافة المهدى بداية مرحلة من أنشط مراحل الصدام العسكرى بين الدولة البيزنطية والدولة العباسية ، الا أن هذه المواجهات جاءت كرد فعل لهجوم سابق من الروم البيزنطيين الذين كانوا يركزون على الهجوم في عهد الامبراطور ليو الرابع على مناطق الثغور الاسلامية ٠ ويتضح تخلى العباسيين عن فكرة الهجوم كخير وسيلة للدفاع في اهتمامهم بالحدود حيث اعتبروها نهايات وفواصل تفصل الدولة الاسلامية عن القوى غير الاسلامية ٠ كما يبدو تخلى العباسيين عن استراتيجية الهجوم والفتح في سلوك العباسيين في عدد من المواجهات العسكرية بينهم وبين الطرف غير الأسلامى ٠ فرغم انتصار المسلمين في معظم مواجهاتهم مع الروم في فترة المهدى الا أنهم لم يحاولوا أكثر من مجرد التأديب واثبات التسيد ولكن دون ضم أو فتح ، ولايوجد مايدل على أنه عندما وصل الرشيد الى سواحل البوسفور وعسكر تحت أسوار القسطنطينية ، وفي وقت بلغت فيه الدولة البيزنطية درجة هائلة من الفوضى ، أن الرشيد حاول استغلال هذه الفرصة للهجوم على القسطنطينية ٠ كما تتضح استراتيجية العباسيين في استخدام القوة العسكرية أيضا في حملة عمورية التي تمت في عهد المعتصم حيث لم يحاول أن يتقدم لتحقيق انتصار حاسم رغم أن الطريق كان مفتوحا أمامه إلى القسطنطينية ٠

كذلك فإن توظيف المماليك لأداة الحرب كان أساسا للتصدى للتوسع من جانب الطرف غير الإسلامى ٠ فإن سياسة المماليك في بداية دولتهم اتسمت بمهادنة الصليبيين في الشام وذلك للتفرغ لمواجهة المغول ، ولقد اقتصرت جهود بيبرس على مجرد الهجمات والمناوشات المتقطعة ثم انتقل إلى الحملات الكبرى المنظمة التي كان يفصل بينها صلح أو هدنة سرعان ماكانت تنتهي بعمل عسكرى جديد . واستمرت عملية التصفية في عهد قلاوون وابنه الأشرف حتى تم تصفية آخر المعاقل الصليبية في عكا وصور وصيدا بنهاية القرن ١٣م . وبانتهاء الحروب الصليبية اهتمت الدولة المملوكية بالتركيز مرة أخرى على التفاعلات السلمية مع العالم المسيحى إلى جانب الأساليب القتالية التي جاءت كرد فعل للحركات المسيحية حيث اتجهت الأخيرة بعد فشل أسلوب الحصار الاقتصادى لمصر إلى شن حرب سافرة على الموانىء والسفن المصرية والشامية ٠ فلقد تلخص الادراك الأوروبى الغربى في هذه المرحلة على ضرورة ضرب مصالح النشاط التجارى المصرى الذى يمثل المصدر الأول لعصر دولة المماليك وقوتها بعد احتكار مصر لطريق التجارة الوحيد الآمن والمستقر والبعيد عن سيطرة وتهديد المغول من الشرق والغرب ٠

ولقد انطلقت الممارسات المملوكية على صعيد العلاقات السلمية من وضع القوة والمناورة وليس الضعف والخضوع ٠ كما وأنها كانت تخدم وتدعم المصالح السياسية والعسكرية المصرية فى مواجهة الأعداء من الشرق والغرب على حد سواء ٠ إن هذه التحركات السلمية من جانب المماليك لم تمنعهم من الدخول فى مصادمات مع دار الحرب وهو ماتضح بصفة خاصة فى القرن ١٤م فى غزو قبرص ورودس . فلقد كانت رودس وقبرص آخر مركزين للروح الصليبية فى الشرق واعتمدتا على البابوية وفرنسا فى التحرك ضد العالم الإسلامى ، وبصفة خاصة مصر الى أن تمت حملات الأشرف برسباى فى الربع الأول من القرن ١٥م والتى انتهت بالاستيلاء على قبرص ٠ وكان ضم قبرص الى الدولة المملوكية الاضافة الوحيدة فى رقعتها تحت زعامة المماليك الشراكسة. كما تمثل الحملات المصرية عليها وعلى رودس المرحلة الثالثة من الهجوم على الصليبيين بعد تصفية الامارات الصليبية فى الشام وبعد اتمام ضم أرمينيا الصغرى ٠ إن توظيف الأداة القتالية ارتبط بادراك برسباى لقيمة وأهمية التجارة لثراء مصر بصفتها مركز قوة العالم الإسلامى وبالتالى حرص على خدمتها بكل الوسائل السياسية والعسكرية ابتداء بدعم النفوذ فى اليمن والحجاز فى مواجهة الصليبيين فى الشمال ٠ ومن ثم كان هدف الأعمال الحربية ضد قبرص ورودس هو تأمين التجارة المصرية فى المتوسط ضد أعمال القرصنة والذى تطلب القضاء على مابقى من أركان الصليبيين فى المنطقة وخاصة قبرص ورودس حيث كان يحكم قادتهم فكرة قتال المسلمين والدفاع عن جميع القوى المسيحية ضد خطرهم ٠ واذا كانت السمة العامة لتوظيف الأداة القتالية كرد فعل لتحرك دار الحرب إلا أن الدولة المملوكية شهدت أيضا استخدام الأداة فى الفتح ، وان كان هذا الخطر محدداً فى تاريخ المماليك ، ومن ذلك تحرك الدولة المملوكية فى عصر الناصر محمد والذى يعد عصره من أعظم عصور التاريخ المصرى المملوكي حيث تنوعت سياسته مابين الفتح والدفاع ٠ ومن أهم الأحداث الخارجية فى عهده توجه مصر المملوكية نحو الجنوب ، ومن ثم كانت حملاته المتوالية الأربع على مملكة النوبة المسيحية والتى تمكنت من اقامة أول ملك مسلم على تلك البلاد ٠

التساؤل الآن هو لماذا اتجهت كل من الدولة العباسية والمملوكية الى مثل هذا النمط فى توظيف الأداة العسكرية ضد دار الحرب؟ . الواقع أنه يمكن الاعتماد فى هذا الصدد على أربع مجموعات من العوامل ترتبط بطبيعة امتداد الدولة الاسلامية خلال العصرين ، والعوامل الداخلية ، وطبيعة التهديدات الأخرى التى واجهها الطرف الإسلامى ٠ ففى العصر العباسى الأول كانت الدولة الأموية قد وصلت الى أقصى اتساع جغرافى يمكن أن تصل اليه حيث كانت الجبال الحد الطبيعى الذى عجز

المسلمون عن تخطيه . فجبال طوروس مثلت مناطق ارتدادهم فى الشرق أمام البيزنطيين وجبال البرنييه كانت الحد الذى ردهم عن التوسع فى أوروبا فى مواجهة الفرنجة فى الغرب . أما فى عهد دولة المماليك فقد جاء فى فترة اعقبت الحروب الصليبية التى مدت سيطرتها على الاقاليم الاسلامية ، وبالتالى فإن الدولة المملوكية بصفتها مركز الخلافة الاسلامية كان عليها رد التوسع الصليبى بعيدا عن الأراضى الاسلامية . كما يرتبط نمط توظيف الدولتين العباسية والمملوكية للأداة القتالية بعوامل داخلية فكانت الدولة العباسية على علم بعدم رغبة الجيش فى التوجه الهجومى الذى يجعل من القتال نمطا مستمرا للحياة كما يرتبط سلوك المماليك باهتمامهم بتدعيم قوتهم الداخلية . ويرتبط سلوك كل من العباسيين والمماليك أيضا برؤيتهم لدور التجارة فى دعم اقتصاد الدولة الاسلامية . وأخيرا يرتبط هذا النمط من السلوك بطبيعة التهديدات الخارجية التى واجهت الدولة الاسلامية وهو ماينطبق على مسألة السلوك المملوكى حيث كان الخطر المغولى أحد العوامل التى ساهمت فى وضع حدود أمام امكانيات تحرك المماليك حتى يمكنها من مواجهة هذا الخطر .

خلاصة القول إن الأوضاع المحيطة تفرض أدوات الجهاد وتحدد أساليبه ، فتوضح الخبرة الإسلامية أن الجهاد بمعنى القتال للفتح والضم لم يكن هو الأسلوب الوحيد فى مرحلة القوة والنفوذ . فبالرغم من حيازة العباسيين والمماليك للقوة والنفوذ إلا أنهم تحركوا لحماية الإسلام ونشره ودعم قواه بأساليب أخرى :سلمية تجارية- ثقافية . وهنا يبرز لنا عدم مصداقية طرح السؤال عن أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين على النحو التالى :هل قتال أم سلم ؟ هل القتال كان أداة مرحلة القوة والسلام هو أداة مرحلة الضعف فى تاريخ المسلمين ؟. ومن ثم يبرز لنا فى هذا الموضع مصداقية الاتجاه الذى يرفض النظرات الجزئية المحدودة لمراحل تطور التاريخ الإسلامى لأن الرؤية الكلية هى التى تقدم المعنى الحقيقى لتطور الإسلام ونموه . فلم يكن هذا النمو والاتساع مقتصرين على الفتوح الكبرى فقط ولكن كان هناك التوسع الحضارى والذى استمر بعد انتهاء عصر الفتوح الكبرى .

ومن ناحية ثانية : فإن نمط توظيف الأداة القتالية للهجوم نجده واضحا فى سلوك أمويّ الأندلس وسلوك الدولة العثمانية فى عهد ازدهارها . فلقد اتبعت الدولة الأموية فى الاندلس سياسة فتح وتوسع نشطة ازاء الأطراف الدولية غير الإسلامية الموجودة فى هذا الجزء من العالم ، الدولة الرومانية المقدسة وأمراء الاقطاع والمدن الساحلية الأوروبية . وبالرغم من أن الدولة الأموية فى الاندلس اتبعت سياسة مماثلة لتلك التى اتبعتها الدولة الأموية السابقة إلا أن حركة الفتوحات التى قامت بها الدولة الأموية فى الاندلس لايمكن أن تقارن لامن حيث الدرجة ولا الاستمرارية بحركة الفتوحات الكبرى

فى عصر دولة الخلافة الاموية . فإن انقسام العالم الإسلامى إلى قوتين متنافستين أضعف من قدرة الدولة الاموية فى الأندلس فى ظل افتقادها للعمق الإسلامى فى المشرق فى تحقيق النجاح الذى حققه المسلمون فى ظل توحدهم .

ولقد استطاعت الدولة العثمانية فى عهد ازدهار قوتها أن تستخدم الأداة القتالية فى الفتوحات ، وهو مايتجلى فى الفتوحات العثمانية فى أوروبا ، حيث نجحت هذه الدول فى فتح العديد من الأقاليم الأوروبية غير المسلمة فقامت الدولة العثمانية بتأمين حدودها الشمالية الغربية وتوسيع نطاق نفوذها نحو قلب أوروبا وتحقيق مركز متميز فى حوض البحر المتوسط . واذا كان العثمانيون تحت ضغط حروبهم فى أوروبا ومع الصفويين قد احجموا خلال أوائل القرن ١٦م عن اتخاذ خطوات مباشرة لتدعيم نفوذهم فى البحر الأحمرحيث اكتفوا فى ذلك باعتراف مماليك اليمن بالخضوع للسيادة العثمانية إلا أن تدهور الأوضاع خلال هذه الفترة دفعهم فى إطار الاستراتيجية العثمانية العالمية ووضع البحار الجنوبية فيها للتحرك لاحكام السيطرة على هذه المناطق والقضاء على حكم المماليك ومحاولة توحيد اليمن . فلقد كان تغلغل التهديد البرتغالى من أقوى العوامل المفسرة للضم العثمانى لليمن لتأمين الحدودالجنوبية للامبراطورية بغلق البحر الاحمر أمام الزحف البرتغالى .كما وظفت الدولة العثمانية الأداة القتالية فى مواجهة البرتغال فى المحيط الهندى والخليج العربى وحول سواحل الهند لتحقيق هدف آخر للبحرية العثمانية وهو تصفية الوجود البحرى البرتغالى فى المحيط الهندى وسواحل الهند . وفى اطار التوجه العثمانى لتوظيف الأداة القتالية فى الجنوب بدأ البعد الدفاعى لدور هذه الأداة فى حماية شمال أفريقيا من الاحتلال الاسبانى حيث تصدت القوة العثمانية لموجة العداء الصليبى التى حركها شارل الخامس فى مواجهة هذه المنطقة .

واذا كان العثمانيون قد نجحوا بصفة خاصة خلال فترة ازدهار قوتهم فى القرن ١٦م فى توظيف أداة الحرب لخدمة الجهاد وتوسيع رقعة الاراضى الاسلامية ، إلا أن تعدد جبهاتهم كان له تداعيات على حجم نجاحهم فى البعض منها . ويمكن الاشارة فى هذا الصدد الى الفشل العثمانى فى المحيط الهندى فإن تورط الدولة العثمانية فى حروب متعددة فى آسيا وشمال أوروبا والبحر الأحمر ومع الصفويين لم يمكن العثمانيين خلال الثلاثينيات من القرن ١٦م من توجيه الجهد اللازم للمحيط الهندى لتحقيق نتائج فعالة . وكذلك تبدو حدود الانجازات العثمانية فى الخليج العربى فى منتصف القرن ١٦م بالرغم من الهدوء النسبى على الجبهة الأوروبية والصفوية على ضوء الاهتمام المتزايد الذى وجهته الدولة العثمانية لجهودها البحرية لحفظ التوازن فى صالحهم فى غرب البحر المتوسط مما كان له تداعيات سلبية على قدرة العثمانيين على

إعداد اسطول فعال خاص بالبحار الجنوبية وذلك فى نفس الوقت الذى استمرت فيه البرتغال فى تدعيم قواها فى المنطقة ٠

واذا مانظرنا الى توظيف الدولة الاسلامية للتحالفات كأداة من أدوات التفاعل الدولى فى ظل احتلالها لأحد مراكز القوى فى النظام الدولى فسنجد أنه فى ظل نظام تعدد القوى سعت الدولة الاسلامية ، اتساقا مع القاعدة التى أوضحها كابلان، إلى استخدام الأحلاف لتحقيق تلك التوازنات التى تمنع حصول أحد أقطاب النظام على مركز متميز ، بل إنها استخدمت هذه الأحلاف لتحقيق التوازنات التى تمنع من زيادة المزايا التى قد تتمتع بها إحدى القوى الأخرى حتى وان تطلب ذلك التحالف مع قوى غير اسلامية الحد من سلوك إحدى القوى الاسلامية المركزية فى النظام الدولى ٠ وفى هذا الصدد أفرزت سياسات العداء التى ميزت علاقة الدولة العباسية والدولة الأموية فى الأندلس نمطا من التحالفات الدولية تجمع أطراف دولية مسلمة وغير مسلمة فى حلف واحد ضد آخر له نفس التركيبة . حيث شهدت هذه الفترة تحالفات بين الدولة العباسية والفرنجة ضد الأمويين فى الاندلس ٠ ومن أمثلة ذلك التحالف العسكرى الذى قام بين الطرفين فى عهد المنصور حين التقت مصالح الخليفة العباسى والامبراطور الفرنجى على إسقاط الحكم الأموى فى الأندلس ووافق المسلمون على تسليم الفرنجة مدنا إسلامية تمكنه من فرض سيطرته على النصف الشمالى تقريبا من أسبانيا مقابل تقدم جيش ضخم من الشمال فى نفس الوقت الذى يتقدم فيه الجيش العباسى من الجنوب لتقع أسبانيا الإسلامية بين فكى كماشة إسلامى – مسيحى ٠

ويبدو اعتماد الدول الاسلامية المركزية على التحالفات كأداة لتحقيق التوازن فى التفاعلات بين القوى الكبرى واضحا فى سلوك دولة المماليك والدولة العثمانية. ففى عهد الدولة المملوكية استطاع قطز ثم بيبرس ثم قلاوون توظيف سلسلة من التحالفات مع مصدرى التحدى اللذين واجهتهما الدولة المملوكية وهما المغول والقوى المسيحية فى نفس الوقت وذلك من أجل تحجيم الأثر السلبى للأول (مغول فارس) ومن أجل تصفية بقايا الوجود الصليبى ٠

فإن متابعة أنماط التحالفات التى دخلت فيها الدولة المملوكية توضح تحالفا مملوكيا – مغوليا مسلما فى مواجهة تحالف مغولى صليبى ، وتحالفاً مملوكياً مسيحياً بيزنطياً أو أفرنجياً فى مواجهة نفس التحالف المغولى الصليبى ، وتحالفاً مملوكياً مع البندقية سعيا لدعم القوة البحرية للمماليك فى مواجهة البرتغال ٠

ولعل الخبرة العثمانية فى توظيف التحالفات فى تفاعلاتها الخارجية نموذج واضح لكيفية توظيف هذه الأداة لخدمة أهدافها التى تتطلب توازن القوى فى النظام الدولى

وهنا يمكن أن نفرق بين نمطين من أنماط توظيف هذه التحالفات ، فهناك تحالفات بين الدولة العثمانية وإحدى القوى الثانوية في النظام لمواجهة إحدى القوى المركزية في النظام الدولى ، وهناك ثانيا نمط التحالفات بين الدولة العثمانية وإحدى مراكز القوى ضد مركز آخر في نظام تعدد القوى الذى عرفه العالم فى هذه الفترة ٠ ولعل أوضح أمثلة النمط الأول هو تحالف الدولة العثمانية مع إحدى القوى المتنازعة على عرش المجر في مواجهة القوى الأوروبية المركزية المطالبة بعرش المجر حيث قام سليمان القانونى بالتدخل عسكريا في المجر بناء على طلب الطرف المجرى المعادى للهابسبورج وذلك في مقابل دفع الجزية والاعتراف بالسيادة العثمانية ٠ وتجدر الاشارة هنا أنه اذا كانت الاختلافات الأوروبية على عرش المجر قد مهدت الطريق أمام سليمان القانونى ، الا أن عوامل القوة العثمانية (تفوق المدفعية والنظام العسكرى المحكم وتفوق العدد) هى التى حددت مصير عاصمة المجر وسقوطها في العشرينيات من القرن ١٦م ٠

أما النمط الثانى من التحالفات الذى دخلت فيه الدولة العثمانية فكان التحالف مع احدى القوى المركزية في مواجهة قوة مركزية اخرى فى النظام الدولى . ولعل أوضح الأمثلة فى هذا الصدد التحالف العثمانى الفرنسى حيث اعتقدت فرنسا أن الامبراطورية العثمانية هى القوة الوحيدة التى تضمن استمرار الدول الأوروبية القائمة والمتنافسة مع الامبراطور شارلمان الخامس والذى أحاطت امبراطوريته بفرنسا من جميع الجهات عدا البحر . أما من وجهة النظر العثمانية فكان التحالف مع فرنسا حجر الزاوية فى سياستها الأوروبية من أجل مواجهة شارل الخامس الذى أعلن دائما أن هدفه الأساسى هو القضاء على الدولة العثمانية ٠ ولقد كان هدف السياسة العثمانية فى هذه المرحلة هو إضعاف الهابسبورج وابقاء أوروبا منقسمة والحيلولة دون شن حرب صليبية جديدة موجهة ضدها ، وكان تعاونها مع فرنسا سبيلها الأساسى إلى هذا ٠ وفى إطار فشل العثمانيين فى تحريك تحالفهم مع فرنسا لمواجهة اسبانيا نظرا لانشغال فرنسا بالحروب الدينية ضد البروتستانت وتحالفها مع أسبانيا فى منتصف القرن ١٦م ، اتجه العثمانيون فى إطار سعيهم لتحقيق أهدافهم إلى التحالف مع انجلترا والتى كانت المتحدى الأول للهيمنة الاسبانية ٠

وتجدر الاشارة فى اطار تحليل توظيف الدولة العثمانية للتحالفات أن توظيف هذه التحالفات اعتمد على قوة الدولة العثمانية وهو ماينعكس فى ثلاثة مظاهر فإن قوة الدولة العثمانية هى التى دفعت الدول الأوروبية (فرنسا وانجلترا) للاستقواء بها فى مواجهة المراكز الأخرى فى النظام الدولى حيث اعتقدت هذه القوى أن الدولة العثمانية هى القوة العسكرية الوحيدة القادرة على حفظ التوازن فى مواجهة الأسبان ، كما وأن

مدى قوة الدولة العثمانية هى التى حددت هدفها من مثل هذه التحالفات فبينما كان هدفها في مراحل هذه الدولة العثمانية خدمة التوسع العثمانى أصبح هدفها الدفاع عن بقاء الوجود العثمانى فى أوروبا حينما فقدت بعض عناصر قوتها ، وأخيرا فإن دلالة التحالفات التى دخلت فيها الدولة العثمانية بالنسبة للتوازنات فى النظام الدولى اختلفت بحسب تطور الدولة العثمانية ، فبينما كانت الدولة العثمانية طرفاً فى توجيه التوازنات الأوروبية فى عهد القوة أصبحت هى موضوع لهذه التوازنات فى مرحلة تدهور الدولة ، ولقد نجحت فى الحفاظ على بقائها واستمرارها كامبراطورية -بالرغم من ضعفها خلال القرنين الأخيرين من عمرها - بسبب لعبة التحالفات والتحالفات المضادة التى انتهجتها بين القوى الكبرى غير الإسلامية · وهى اللعبة التى لم تحدد قوتها بقدر ماأخرت سقوطها ·

التساؤل الآن هو ماهى دلالة توظيف الدولة العباسية والاموية فى الاندلس والدولة المملوكية والدولة العثمانية للحرب والتحالفات فى تفاعلاتها فى ظل نظام تعدد القوى؟· لقد نجح التوجه الخارجى للدولة العباسية فى عصرها الأول فى الاحتفاظ بمركز التسيد والعلو فى النظام الدولى كاكبر دولة تجارية فى العالم القديم ، كما وأنها نجحت فى تمكين الإسلام فى المناطق التى زاولت فيها الدولة نشاطها التجارى طالما كانت الدولة العباسية قوية تفرض سياسة التعايش السلمى من منطلق القوة · واستطاع الأمويون فى الأندلس أن يجعلوا منها أكبر قوة سياسية وعسكرية فى شبه جزيرة الاندلس وان حد من قدراتها فى هذا الصدد صراعها مع مركز الخلافة · ونجحت دولة المماليك فى عصر قوتها فى القضاء على الصليبيين وتحجيم خطر المغول ومن ثم استطاعت هذه الدولة أن تخدم أهداف الجهاد والدفاع عن الإسلام بالأساليب التى اتفقت مع مقتضيات الفترة التى لعبت فيها دور مركز فى النظام الدولى · كما استطاعت الدولة العثمانية من خلال توظيفها لأدوات الحرب والتحالف مد الفتح الإسلامى فى مناطق عديدة من أوروبا وآسيا وأفريقيا ·

هذا ويجدر التوقف فى النهاية عند الملاحظتين التاليتين حول الأنماط السلوكية وتقويمها على ضوء مفهومى الجهاد وعدم موالاة "الكفار" .

فمن ناحية : نجد أن بعض المراكز الإسلامية (العباسية ، المملوكية ، العثمانية) وبالرغم من قوتها وتسيدها ومركزية دورها (فى بعض المراحل) لم يكن الجهاد الدينى لديها يعنى فقط توظيف الأداة القتالية كأسلوب وحيد لإدارة التعامل الخارجى بل كان توظيفها لأدوات أخرى مثمراً فى خدمة القوة الإسلامية ونشر الإسلام وإرساء أسس حضارية إسلامية فضلاً عن الدفاع عن ماهو قائم · وكان ذلك التوظيف متحركاً

ومقترناً بفترة ضعف وعدم توحد الطرف الآخر أو على الأقل عدم تفوقه على القوة الإسلامية . اذن حالة القوة الإسلامية لم تفرض حالة القتال الدائم ولكن أظهرت أنماطاً لتوظيف التعامل التجارى الاقتصادى السلمي لخدمة ودعم القوة الإسلامية ، وإن كانت قد أظهرت أيضاً كيف أضحى هذا التعامل – ولكن فى ظل شروط أخرى– (ضعف الطرف الإسلامي وتفككه وقوة وتجمع الطرف غير الإسلامي – مصدر ضعف–) .

ومن ناحية أخري : كانت التحالفات الإسلامية مع قوى غير إسلامية فى مواجهة قوى غير إسلامية أخرى ذات آثار إيجابية طالما كان الطرف الإسلامى فى وضع القوة، وكان الطرف الموجه ضده التحالف هو قوة غير إسلامية . وسيبرز لنا عكس هذه المدلولات كما سنرى عند تحليل نمط التفاعلات على صعيد النسق الإسلامى حيث ستصبح التحالفات الإسلامية – غير الإسلامية فى مواجهة طرف إسلامى ذات محصلة سلبية فى مجموعها ضد مصالح الأمة .

وهكذا إذا كانت بعض الأطراف الاسلامية عبر الفترة الممتدة من الدولة الأموية وحتى الدولة العثمانية قد لعبت دوراً مركزياً فى هيكل النظام الدولى فإن التساؤل الآن هو ماهى العوامل التى ساهمت فى ازدهار وتدهور هذه القوى؟ وهل تختلف هذه العوامل عن العوامل التى ساهمت فى ازدهار وتدهور القوى المركزية الأخرى التى تناولتها الأدبيات الغربية ؟

الفصل الثانى

التاريخ الإسلامى وعوامل ازدهار وتدهور القوى الدولية :
بين العامل العقيدى والعوامل المادية

الفصل الثانى

التاريخ الإسلامى وعوامل ازدهار وتدهور القوى الدولية : بين العامل العقيدى والعوامل المادية

إن مراجعة التاريخ الإسلامى توضح أن ازدهار وتدهور الدولة الكبرى تحدد بعدد من العوامل الرئيسية وهى العقيدة ومدى استقرار الجبهة الداخلية ، القدرات العسكرية ، وضع المركز فى هيكل الاقتصاد العالمى ، طبيعة العلاقة داخل النسق الفرعى الإسلامى ، قوة وضعف الخصم ، تدخل الخصم فى الشئون الداخلية للطرف الإسلامى والحروب كنقاط للتحول فى تاريخ الدول . ويمكن تقسيم هذه العوامل الى أربع مجموعات على ضوء ماتوضحه مراجعة التاريخ الإسلامى من حيث مساهمتها فى ازدهار وتدهور الدول . فهناك عوامل ترتبط بالقدرات الذاتية للطرف الإسلامى ، وهناك مجموعة ثانية ترتبط بطبيعة التفاعل داخل النسق الإسلامى ، وهناك مجموعة ثالثة ترتبط بقدرات وسلوك الطرف غير الإسلامى ، وهناك مجموعة رابعة ترتبط بالتفاعل بين سلوك الطرف الإسلامى وقدرات الطرف غير الإسلامى . واذا كانت المجموعة الأولى من العوامل قد ساهمت خلال بعض الفترات فى ازدهار قوة الطرف الإسلامى وفى أحيان اخرى فى تدهوره ، فإن مراجعة التاريخ الإسلامى توضح أن استفادة القوى الاسلامية من المجموعة الثانية والثالثة من العوامل كانت محدودة حيث ساهمت هاتان المجموعتان من العوامل أساساً فى تدهور القوى الإسلامية . أو بعبارة اخرى لم تنجح الدول الاسلامية فى توظيف هذه العوامل على النحو الذى يدعم من ازدهارها خلال الفترة موضع الدراسة . واذا كانت الأطراف الاسلامية قد نجحت فى تعظيم قدراتها من خلال الاعتماد على المجموعة الرابعة من العوامل فى بعض الفترات الا أن هذه العوامل ساهمت فى تدهور الأطراف الاسلامية فى مراحل أخرى .

وفيما يلى عرض لهذه المجموعات الأربعة من واقع مدلولات الخبرة الإسلامية وفى إطار من التحليل المقارن مع إسهامات المنظور الغربى فى هذا المجال . ففى حين يركز الأخير على العوامل المادية للسقوط والصعود -كما سبق ورأينا- فسيبرز لنا فى هذا الموضوع خصوصية الخبرة الإسلامية من حيث وزن العوامل العقيدية على عدة مستويات :مستوى عناصر قوة الدولة (المجموعة الأولى) لأى وزنها بالنسبة لتحديد وظيفة الدولة وأسس التعامل الخارجي للدولة، أى بالنسبة لما يتصل بالجهاد كمحرك للسياسات الإسلامية وتأثير الإسلام على وزن هذه العوامل الدولية فى عصرى القوة والضعف من تاريخ المسلمين . وكذلك مستوى وزن هذه العوامل العقيدية فى تحديد

نمط العلاقات فيما بين الدول الإسلامية وبينها وبين الدول غير الإسلامية (المجموعتان الثانية والرابعة) .

ومع ذلك تظل قضية التقويم الأصولى لشرعية أنماط التفاعلات فى نطاق هذه المجموعات المختلفة قائمة وبلا حل فى هذه الخاتمة . وقد سبق الإشارة إليها فى الفصل الثانى من القسم الأول . فإن القيام بهذه المهمة يحتاج لمؤشرات محددة تقوم على تماسك أو تراجع وزن العامل العقيدى فى هذه التفاعلات (مثلا الفتاوى سواء لجهاد الآخر أو لقتال طرف مسلم ، أو الفتاوى عن علاقة السلطة بالفتن والاضطرابات الداخلية) . ونماذج هذه الفتاوى قائمة فى التاريخ عبر كل منعطفاته . وكان هدف هذا الجزء من المشروع أن يساعد كل منهم على فهم وتحديد أهم هذه المنعطفات ، حيث أنها فى حاجة لدراسة خاصة تنطلق من منهاجية مختلفة وهو ماكان يخرج عن إمكانيات هذا الجزء من المشروع وعن أهدافه المباشرة . إلا أن الجهد الذى بذل على مستوى وضع قواعد العلاقات الخارجية سلماً وحرباً من ناحية (جزء الأصول) ومستوى التحليل التاريخى بكل نتائجه يمثلان قاعدة أساسية للباحثين المهتمين بتقويم التاريخ الواقعى على ضوء النسق القياسية النظرية فى الرؤية الإسلامية . بل ومن المهم أن تمتد هذه العملية للواقع الراهن بكل تفاعلاته وامتداداته .

العوامل التى ترتبط بالقدرات الذاتية للطرف الإسلامى :

تتضمن هذه المجموعة ثلاثة عوامل وهى العقيدة ، ومدى استقرار الجبهة الداخلية، والقدرات العسكرية .

ا - العامل العقيدى :

مارس تأثيره على عدة مستويات : مستوى إيمان وحماسة وتماسك القاعدة التى تمثل عنصرا من عناصر قوة الدولة كما توفره من تعبئة ودوافع ، مستوى تحديد وظيفة الدولة والمحرك لسياستها ، مستوى تماسك الجهة الداخلية فى ظل قيم العدالة والمساواة والحرية .

لقد كان أحد العوامل التى ساهمت فى ازدهار الدولة الاموية هى قرب عهدها بالإسلام الأمر الذى وفر عددا هائلا من المتطوعين المؤمنين بسياسة المواجهة القتالية مع الخصم بوصفها رسالة يجب على الدولة الإسلامية القيام بها . كذلك فإن دور العقيدة وروح الجهاد كانت أحد عناصر القوة التى قادت العباسيين والمماليك والعثمانيين ليصبحوا قوة كبرى . فقد كان التمسك بالجهاد العنصر الأساسى الذى ساهم فى جذب أعداد كبيرة من مختلف الامارات وبالتالى توفير موارد بشرية هائلة للقيادة وتعبئة طاقات اضافية أكبر من طاقاتها الاصلية . أى بعبارة أخرى توضح

مراجعة التاريخ أن مبدأ الجهاد كان المبدأ الاساسى وراء سياسات وتنظيمات المراكز الاسلامية وكان الجهاد والدفاع عن الإسلام يثير حماسة ومبادرة الفرد والمجتمع كما كانت المحدد لوظيفة الدولة والمحرك للسياسات الإسلامية . ولذا استطاعت هذه الدول النجاح فى حماية ونشر الإسلام فى عهد الازدهار والقوة إلا أن التخلى عن العقيدة كاحدى القوى الرئيسية الموجهة لسلوك الدولة ، وهو ماانعكس فى سلوك القيادة والجند حيث تحول الدافع الرئيسى للتحرك فى مواجهة الخارج الى البحث عن المكاسب المادية المتمثلة فى الثروة المترتبة على التوسع الاقليمى ، كما انعكس فى الصراعات الداخلية من أجل السلطة ، كان عاملا هاما فى تدهور الدولة الأموية والدولة العباسية ودولة المماليك والدولة العثمانية . كما وأن سيادة الاتجاهات العلمانية والقومية كانت أحد الأسباب الهامة فى سقوط الدولة العثمانية فى أوائل القرن العشرين حيث لم يعد هناك رابطة تجمع مابين القيادة والشعب تجعل لهم هدفاً مشتركاً يقود تحركاتهم الخارجية ومن ثم انعكست المصالح الشخصية التى اتخذت طابعاً مادياً على اختلاف الأولويات وتناقض الاستراتيجيات التى يجب أن توجه التعامل الخارجى للدولة الإسلامية .

ومن ثم يمكن القول إن مستويات تأثير العامل العقيدى -خلال مرحلتى القوة والضعف، لم تنفصل عن حالة العوامل المادية ومن ثم تأثيراتها . ففى حالة تراجع العامل العقيدى كان يحدث التراجع المادى . وهذا الأخير لم يقتصر على عناصر القوة الذاتية للدولة (القوة العسكرية ، الاقتصادية ، التماسك الداخلى) ولكن امتد أيضا إلى العلاقات فيما بين القوى الإسلامية وعلاقاتها مع الآخر . فكان لابد للعامل العقيدى -فى قوته وضعفه- أن يشكل ليس علاقات القوى على صعيد النسق الإسلامى فقط ولكن يمتد إلى العلاقات مع الآخر .

ب - الجبهة الداخلية : الانهزام من الداخل قبل الخارج :

إن استقرار الجبهة الداخلية يعد أحد العوامل الهامة فى تحديد قوة الطرف الإسلامى فى تفاعله مع الأطراف غير الاسلامية . فعلى سبيل المثال اهتم معاوية فى أول عهده بالفتوحات لتدعيم الجبهة الداخلية وكان نجاحه فى هذا الصدد أحد العوامل الرئيسية فى ازدهار الدولة الأموية .واهتم العباسيون والمماليك بدعم هذه الجبهة الداخلية ، كما احتفظت الامارة العثمانية خلال فترة نموها وبناء دولتها بوحدتها السياسية .

واذ كان تماسك الجبهة الداخلية للدولة الاسلامية هو أحد عناصر قوتها فى بعض الفترات التاريخية ، إلا أن مراجعة التاريخ توضح أن الدول الإسلامية الكبرى

انغمست خلال بعض الفترات الحرجة من تاريخ تعاملهم الدولى فى مصادمات وخلافات داخلية أثرت بصورة عميقة على قدرتهم على التعامل بفاعلية مع أطراف دولية أخرى وعلى مواجهة الأخطار التى فرضتها البيئة الدولية على نحو أضعف من قدرتهم على التعامل مع هذه الأخطار ٠ ولم تظهر آثار هذا على تدهور وسقوط المراكز الاسلامية بصفتها قوى رئيسية فى النظام الدولى فحسب ، بل يمكن القول إن هذه الخلافات الداخلية كان لها أيضا تأثير على إضعاف هذه القوى الرئيسية فى بعض الفترات التى تمتعت فيها بمركز قوى رئيسية فى النظام الدولى قبل انهيارها ٠كما وأن الخلافات الداخلية كانت من الأسباب التى ساهمت فى إضعاف بعض الأطراف الإسلامية التى ظهرت الى جانب المراكز الاسلامية الرئيسية ٠ وسنتناول فيما يلى عرض بعض النماذج التى توضح أثر تدهور الجبهة الداخلية على الأبعاد الثلاثة السابق الإشارة اليها ٠

من ناحية أولي : إن تدهور الدولة الاموية ارتبط بمشكلاتها فى الجبهة الداخلية فإن السياسات التى اتبعها بعض الخلفاء الأمويين فى السيطرة على الشعب أدت الى تعاظم شعور المواطنين بعدم الرضا عن الحكومة وعدم التعاطف معها ٠ فانفجرت الدولة من الداخل بجميع أنواع الصراعات فى وقت كانت قد وصلت فيه الفتوح إلى أقصاها ، وبالتالى انشغلت السلطة بمشكلاتها الداخلية عن مشكلاتها الخارجية ٠ فلقد عرفت الدولة الأموية التعصب العنصرى حيث كان هناك تمييز واضح بين المسلمين العرب والمسلمين من غير العرب ٠ ثم كان هناك تعصب قبلى حيث كان الصراع مستمرا ودائما بين القيسية واليمنية وهو صراع وصل إلى صفوف الجيش وأثر على تماسكه وولائه للخليفة ٠ ثم كان هناك تعصب إقليمى حيث كانت هناك منافسة بين الحجاز ودمشق وبين دمشق والعراق ووصلت الصراعات والفتن الداخلية فى الدولة الأموية حداً بالغاً من الخطر فى أواخر عهدها عجل بسقوطها٠ فالصراعات القبلية على سبيل المثال أدت إلى مقتل الخليفة الوليد بن عبد الملك وترتب على ذلك قيام القائد العسكرى على الجبهة البيزنطية بسحب جيشه للاشتراك فى الحرب الداخلية وترك الجبهة مع العدو الخارجى مفتوحة فاستغل البيزنطيون هذا وحاصروا مرعش وهاجموا دلوك وزبطرة وحاصروا ملطية وهاجموا قاليقلا والحدث والمصيصة وبذلك أشاعوا الاضطراب فى أقاليم الثغور ٠ وامتد هجوم البيزنطيين وتراجع المسلمين إلى الميدان البحرى حيث نجح البيزنطيون فى استرداد قبرص ٠ ولقد وصل انشغال الخليفة مروان بن محمد بفتن الخوارج فى المركز والأقاليم المجاورة إلى حد أنه لم يلتفت لنداءات واليه على خراسان بطلب العون على الدعوة العباسية ، وانهزم الخليفة الأموى من العباسيين فى معركة الزاب ثم حوصر فى مصر ٠ وتوضح فترة الدولة

الأموية أن المسلمين ينهزمون فى الداخل قبل أن يهزموا فى الخارج ، فخلافاتهم الداخلية تحد من قدرتهم على مواجهة الاخطار الخارجية .

كذلك أدت الصراعات الداخلية فى العصر العباسى الى تدهور الدولة العباسية فشهدت أواخر العصر العباسى الأول فى ظل فترة خلافة المتوكل تراجعاً واضحاً للدولة العباسية فى المجال الدولى نتيجة انشغاله بالجبهة الداخلية حيث واجه تحرك بابك الخرمى فى أرمينيا واذربيجان وتحرك قبائل البجة فى مصر حتى أن البيزنطيين استطاعوا أن يهجموا على مصر فى ٢٣٨ هـ . وترتب على الصراعات الداخلية التى شهدها العصر العباسى الثانى والثالث تدهور هذه الدولة . فلقد استنزفت هذه الحركات الموارد الحيوية للدولة نتيجة لأعمال التخريب التى كانت تمارسها من جانب والموارد التى كانت الدولة توجهها لمواجهة هذه الحركات من جانب أخر ، الأمر الذى أثر على قدرة الدولة على التعامل بفاعلية مع القوى الخارجية. وفى مثل هذا الإطار نظرت الاطراف الدولية الى منطلق السلم الذى استندت اليه الدولة العباسية على أنه خضوع وتقهقرت الدولة العباسية الى موقف المدافع غير القادر وبالتالى تعرضت للهجوم من كافة القوى الدولية حتى سقطت فى النهاية لقوة حربية هائلة من الشرق هى قوة المغول .

كما تقدم حالة ضعف الدولة الاسلامية فى الاندلس خلال العصر العباسى نموذجا آخراً لأثر الجبهة الداخلية على قوة الدولة . فلقد شهدت الاندلس فترة مضطربة عرفت باسم عصر دويلات الطوائف . ولقد عطل هذا التمزق الذى أصاب الاندلس قدرتها على متابعة المد الإسلامى بل والأخطر من ذلك أنها بدات تأخذ موقف الدفاع أمام حركة مد مسيحى أوروبى عكسى .

كما توضح مراجعة التاريخ الإسلامى نماذج أخرى لأثر الجبهة الداخلية على تدهور الدول الكبرى وهى المتمثلة فى انعكاس الضعف الداخلى للمركز على قدرته على إدارة الولايات التابعة له، الأمر الذى يدعم من التداعيات السلبية لتدهور الجبهة الداخلية على أداء أى قوى كبرى . فمراجعة تاريخ الوطن العربى الحديث خلال القرنين ١٧م و ١٨م توضح أن ادارة الولايات العربية التابعة للامبراطورية العثمانية تاثرت بالضعف الذى عانت منه الامبراطورية فى هذا الفترة سواء كانت الولايات الدائمة الوقوع فى نطاق الحكم العثمانى (مصر والشام) أو التى خرجت فى بعض الأحيان عنه (البصرة، بغداد ، اليمن) أو التى لم تكن تقع إلا تحت السيادة الاسمية العثمانية (الحجاز) . فلقد خضعت هذه الولايات لنظام حكم سمح بمشاركة عدد من القوى المحلية . ويسجل تاريخ ممارسات هذا النظام مظاهر ضعف وعدم استقرار وتدهور متنوعة . فقد ظهرت وبصورة متكررة ثورة الجند ضد الولاة العثمانيين ودخلت

أجهزة الحكم فى صراعات مستمرة فيما بينها ، ولم تكن نظم الادارة على المستوى المطلوب لحماية البلاد من الفساد والاضطرابات الداخلية مما أضعف ممثلى الحكومة المركزية فى هذه الولايات التى كانت تعانى من خلافات بين القوى المحلية بها . ثم تغلبت أبعاد الصراعات بين هذه القوى المحلية للسيطرة على السلطة أو من أجل تحقيق قدر من الاستقلالية عن مركز السلطة العثمانية التى لم تنجح فى ازالة جذور هذه الاضطرابات والخلافات الداخلية كذلك شهد القرن ١٩م مظاهر أخرى لانعكاسات الضعف الداخلى للسلطة العثمانية على تعاملها مع الولايات التابعة لها . وهنا يمكن الاشارة إلى أن الضعف العام للدولة العثمانية وعجزها عن مواجهة خطر الهجمات الخارجية ترتب عليه ظهور حركات ذات دوافع دينية (الوهابية ، السنوسية، والمهدية) وحركات سياسية عسكرية (حركة محمد على ومماليك العراق) وهى الحركات التى عمقت من تأثير وضعف تداعيات الانهيار الداخلى على قوة الدولة العثمانية كفاعل فى النظام الدولى .

ومن ناحية ثالثة : إن تدهور الجبهة الداخلية لم يكن أحد العوامل التى أثرت على انهيار الدول الاسلامية بصفتها دولاً كبرى فى النظام الدولى فحسب بل إن تدهور الجبهة الداخلية كان له تأثير على فعالية هذه الدول فى الفترة التى لعبت فيها الدول الاسلامية مثل هذا الدور . ويمكن الاشارة إلى آثار الفتنة المترتبة على تولى يزيد بن معاوية السلطة وأخذ البيعة من جميع الأمصار ولو بالقوة وهى الفتنة التى استمرت اثنى عشر عاما حيث توقف خلال هذه الفترة الغزو والفتح على جميع الجبهات وخاصة الروم البيزنطيين بسبب انشغال البيت الأموى بالمشكلات الداخلية الخاصة بتمكين الخلفاء لحكمهم ، وانتقلت الدولة الأموية من موضع الهجوم والعلو إلى موقف الدفاع . كذلك سرعان ماأصيبت طفرة القوة التى تمتعت بها الدولة الأموية فى أعقاب إخماد هذه الفتنة بكبوة بسبب فتنة ابن الاشعث ٧٩هـ والتى جسدت عدم رضاء الطبقة الارستقراطية العربية عن بعض أساليب السلطة الحاكمة وهى الفتنة التى كان لها آثار وخيمة على التحرك الأموى فى الخارج فى مواجهة الروم البيزنطيين حيث استطاعوا الوصول فى هذا العام إلى انطاكية . كذلك فإن عدم الاستقرار الداخلى الذى شهدته الدولة العباسية فى السنوات السبع الأولى من حكم المنصور (الفتن التى أثارها ولدى عبد الله بن الحسين بن على فى الحجاز والبصرة والقلاقل الداخلية فى خراسان ونيسابور من قبل سكانها المحليين) غالبا ماكان له تأثير على قدرته على التفاعل الخارجى . فلا يوجد فى المصادر المتاحة مايشير إلى أنه أرسل خلال هذه الفترة صائفة إلى أرض الروم . وأخيرا فإن قرار هارون الرشيد فى نهاية عصره بتقسيم الدولة الى قسمين (الأمين سيطر على الجزء الغربى والمأمون على القسم

الشرقى) لكل منهما استقلاله الادارى والسياسى والعسكرى كان له تداعيات سلبية على التعامل الخارجى للدولة الاسلامية فى هذا الفترة. فبصرف النظر عن نوايا الرشيد فقد ترتب على ذلك انقسام الدولة العباسية الى معسكرين وتوقف أثناء هذه الفتنة التحرك العسكرى على طول الجبهة البيزنطية .

ومن ناحية ثالثة : فإن النقطة الثالثة التى نود أن نشير اليها فى اطار ابراز أثر التصدع الداخلى على تدهور القوى الدولية تتعلق بأن مثل هذا التصدع لايؤثر على فعالية المركز الإسلامى فحسب بل يوضح التاريخ الإسلامى أن تصدع الجبهة الداخلية كان من العوامل التى أثرت أيضا على احتمالات المد الإسلامى من قبل القوى الاسلامية الأخرى فى النظام سواء المستقلة أسمياً عن المركز أو المستقلة فعلياً عنه . فعلى سبيل المثال نجد أن الثورات والحركات الداخلية الناجمة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى سادت هذه الفترة أدت الى ظهور حركة القرامطة . ولقد ترتب على اهتمام الطولونيين بالتصدى لهذا الخطر انشغالهم عن مواجهة الخطر البيزنطى القادم من الخارج . كذلك فإن الانقسامات الدينية والسياسية دخل الدولة الفاطمية ترتب عليها انقسام هذه الدولة ، وفى المغرب بدأ نفوذها يضمحل على يد آل زيرى والذى أدى تمردهم عليها ورغبتهم فى الاستقلال عنها إلى بداية طور من الصراع المحلى شاعت بسببه الفوضى فى المغرب . واستنزف الصراع قوى الفريقين فلم يتنبها للخطر القادم من الشمال على يد قوى النورمانديين المناهضة حيث ضاعت صقلية لتتأسس بها دولة النورمانديين .وكذلك امتد النفوذ الايطالى الى مدينتى بيزا وجنوة.

ج – القدرة العسكرية :

أثرت طبيعة هذه القدرة عل صعود وعلى تدهور الدول الإسلامية الكبرى . من ناحية فإن تمتع الدولة بالقوة العسكرية يعد أحد العوامل التى ساهمت فى ظهور دول اسلامية لها دور رئيسى فى هيكل النظام الدولى . ولقد ارتبطت القدرة العسكرية للدول الاسلامية بصفتها قوى رئيسية فى النظام الدولى بمدى ولاء القوات العسكرية للخليفة ، وقدرتها على بناء قوات برية وبحرية لمواجهة التحديات التى يفرضها الخصم وتدعيم القوة العسكرية للمناطق التى تمثل نقاط انطلاق للفتح أو للحدود والتى تقف أمام احتمالات توسع الحكم . ويمكن توضيح دور هذه العوامل فى ازدهار الدول الاسلامية من خلال مراجعة بعض النماذج التى توضحها دراستنا للتاريخ الإسلامى. فإن وجود جيش قوى ولاءه الأول والأخير للخليفة كان أحد العوامل الهامة فى نجاح معاوية بن أبى سفيان فى مواجهته الروم البيزنطيين . ولقد عمل معاوية على جعل قوام هذا الجيش الأساسى من جند الشام الموالين له شخصيا . كما أهتم خلفاء

العصر العباسى الأول بقضية انتماء الجند فى الجيش . فاتجه المنصور بعد توليه السلطة الى العمل على مواجهة المتطلبات الدفاعية المتزايدة على الحدود بالبحث عن موارد بشرية جديدة لدعم الجيش العباسى . فالخراسانية لم يكن من الممكن أن يقوموا وحدهم بانجاز كل مهام الدفاع ، كما وأن المنصور فقد ثقته فى الجند السوريين والعراقيين بعد مؤازرتهم لعبد الله بن على فى منازعته المنصور على الخلافة، وبالتالى اتجه المنصور نحو تجنيد الجنود من الأقاليم الشرقية للقيام بالمهام العسكرية المحدودة مع استمرار تأكيد الاعتماد على الخراسانيين للقيام بالمهام الكبرى. كما أهتم الرشيد بوضع الجيش تحت سلطته المباشرة ليصبح هو قائده الأعلى ليضمن ولاء الجيش له . وأهتم المأمون فى أعقاب الحرب الاهلية مع الأمين ببناء الجيش حيث وجد أن الجيش يعانى من التمزق والصراع بين الجند الخراسانية والسوريين والعراقيين والقوات الجديدة المستقدمة من الأقاليم الشرقية ولذا قرر المأمون أن يقيم جيشا متجانسا يستطيع أن يعتمد عليه لحماية الدولة والدفاع عنها . فعمد الى تقسيم الجيش الى ثلاث فرق كل منها يختص بالحرب فى جبهة معينة على أن يتكون قوام كل فرقة من مجموعة من السريات كل منها ينتمى الى الاجناس السابق ذكرها بحيث تجمع كل فرقة الأجناس كلها فيوازنون بعضهم بعضاً ولاتستطيع أى فرقة أن تتمتع بامتيازات خاصة فى منطقة عملياتها . كما أتبع المسلمون فى الأندلس نفس فكرة إقامة جيش متوازن لتسهيل قيادته نظراً للصراع بين العرب والبربر من جانب والقيسية واليمينة من جانب آخر . وشهدت الأندلس عهدا قويا بعد وفاة المستنصر وهو عهد الحجابة والذى عمل على اصلاح الجيش ، فجيش الاندلس كان يتكون من العرب والبربر ونتيجة للخلافات بين العنصرين استجلب الخلفاء الأمويون عنصراً ثالثاً وهو الصقالبة . وعمل على إعادة تنظيم الجيش وجعله نظامياً وبالتالى تمكنت الدولة أن تخوض صراعا متواصلا مع أوروبا المسيحية .

بالاضافة الى الاعتماد على خلفية الجند وانتماءاتهم كوسيلة لتقوية الجيش ، توضح الخبرة الإسلامية اهتماما بدعم القوات البرية والبحرية فى آن واحد وتدعيم القوة العسكرية للمناطق التى يمكن أن تشكل نقاط انطلاق للفتح أو للحدود التى تقف أمام احتمالات توسع الحكم . فبالإضافة إلى اهتمام معاوية بوجود جيش قوى للدولة الأموية ركز على بناء قوة بحرية كبيرة حيث أن الطرف الدولى الأساسى الذى كانت هذه الدولة تتعامل معه (الدولة البيزنطية) كان يعتمد على أسطول بحرى قوى لتحقيق قوته العسكرية . وبالتالى اهتم معاوية بانشاء أسطول اسلامى قوى يقف موقف الند من الأسطول البيزنطى وتكون مهمته المبادرة بالاستيلاء على جزر البحر المتوسط التابعة للبيزنطيين والتى تشكل قواعد لهم . ولعل نقل معاوية لعاصمة الدولة الاسلامية

من المدينة الى دمشق من العوامل التى دعمت من السيادة البحرية للدولة الأموية حيث ساهم فى تغيير سياسة الدولة من كونها دولة قارية إلى جعلها دولة بحرية تهتم بالتوسع فى البحر المتوسط .

كما اهتمت الدولة الأموية من أجل صراعها مع الروم فى آسيا الصغرى بالثغور الشامية والجزرية. ويرجع الفضل لمعاوية فى اقامة نظم عسكرية وادارية فعالة فى الثغور مكنتها من القيام بوظائفها على خير وجه . وإذا كانت المدن الساحلية فى بداية الفتوحات الإسلامية تعد بمثابة حدود ونهايات فإن معاوية حولها الى نقاط للانطلاق حتى تخدم سياسته التوسعية . ومن ثم عمل على وضع برنامج للثغور يضم إلى جانب ترميم الحصون واقامة أبراج الحراسة والمراقبة والعمل على بناء الأربطة وتشجيع اقامة الجند فى هذه الثغور . كما عمل المنصور فى العصر العباسى الأول على تحصين الثغور القائمة وإعادة ترميم مابها من حصون وقلاع لمواجهة احتمالات الهجمات البيزنطية (ثغور ملطية والمصيصة وطرسوس واطنة) . وبالمثل فإن ادراك الرشيد للخطر البيزنطى جعله يتخذ مجموعة من الخطوات الدفاعية حيث نظر إلى اقليم الثغور وقرر دعم حصونه وتقوية قلاعه ، وقرر منع استيطان الجند للحاميات فى اقليم العواصم ليمنع تحولهم الى زراع وتجار وأحل بدلا منه نظام الخدمة الدورية وبالتالى استطاع بعد أربع سنوات أن يحقق استقراراً لنظامه الدفاعى الجديد مكنه من استئناف الصوائف على الجبهة البيزنطية .

إذا كان الاهتمام ببعد الولايات والقوة البرية والبحرية معا والحدود من السمات الأساسية التى ميزت خبرة الدولة الأموية والعباسية فى الازدهار فى ظل تنامى قدراتها العسكرية ، فهل تقدم خبرة المماليك والعثمانيين خبرة جديدة تلقى مزيداً من الضوء على دور القوة العسكرية فى ازدهار الدول ؟. إن مراجعة خبرة دولة المماليك توضح أنه توافر لديها جنس متميز يتسم بدرجة كبيرة من القدرة على القتال إلا أن دولة المماليك كانت قوة عسكرية برية أساساً وضعيفة فى الأبعاد البحرية نظراً لافتقارها إلى الموارد اللازمة لبناء الاساطيل مثل الخشب والحديد والنحاس وهى المواد التى كان عليها استيرادها للاعداد أو للمواجهة العسكرية المباشرة مع البرتغاليين . وربما توضح خبرة دولة المماليك أن الاقتصار على دعم القوة البرية فحسب لن يساهم فى استمرار قوة الدولة فى الوقت الذى تواجه فيه تحديات بحرية هائلة ، وهو ماسنوضحه عند تحليل دور ضعف القدرات العسكرية فى تدهور القوى البحرية .

أما تجربة الدولة العثمانية فهى توضح لنا استراتيجيات جديدة ساهمت من خلالها القوة العسكرية فى ازدهار هذه الدولة . حيث اعتمد العثمانيون على نظام الانكشارية والذى تم بمقتضاه استرقاق الأطفال من الأراضى المسيحية وإيداعهم

مؤسسات خاصة لتنشئتهم تنشئة عسكرية واسلامية . ويعتبر بعض المؤرخين أن مثل هذا الجيش كان أول جيش دائم عرفه التاريخ . فكان هذا النظام الجديد يضمن عدم انفصال الوحدة العثمانية حيث انعدم فيه ظاهرة تحزب الجند إلى انتماءاتهم الاصلية لأن أفراده لايعرفون أبا الا السلطان ولاحرفة إلا القتال . ولقد ارتقى هذا الجيش وزاد عدده حتى أصبح من أهم عوامل امتداد سلطة ونفوذ الدولة العثمانية وإن ساهم فى مراحل ضعف الدولة فى تأخرها وتقهقرها . كما اهتم العثمانيون بمسألة التدريب وتعليم فنون الحرب والمهارات الحربية فى ظل فترة كان قد تلاشى فيها الحرب فى أوروبا . كما عملوا على استخدام المعدات الحربية الحديثة وهو ماظهر بوضوح فى فتوحاتهم ، ولقد كان اهمال العثمانيين لهذه الأمور جميعها بعد ذلك من أهم عوامل تأخر وتراجع قوتهم بالمقارنة بأوروبا خلال القرون الثلاثة الأخيرة من عمر هذه الدولة .

ومن ناحية أخرى : فإن مراجعة أنماط مساهمة القوة العسكرية فى تدهور الدول الكبرى كما يوضحها التاريخ الإسلامى توضح خمسة أنماط فى هذا الصدد ، تتعلق بدور الاختلافات العرقية للجند ، وموقفهم من الحرب ، ودور الدولة فى تجهيز الجيوش ودور الاسطول فى المواجهات الخارجية ، وتخلف معدات الجيش . وسنتناول فيما يلى عرض بعض النماذج التى توضح هذه الأنماط . فدور الاختلافات العرقية للجند نجدها واضحة فى التجربة الأموية والعباسية . فلقد كان لفتنة ابن الاشعث عام ٧٩هـ آثار واضحة على اعادة بناء الجيش الأموى والذى كان له بدوره آثار بعيدة المدى على بناء الدولة الأموية ذاتها . فلأن هذه الفتنة شهدت اشتراكاً مكثفاً من عرب الكوفة والبصرة بها كنوع من أنواع الاحتجاج على السيطرة السورية ، كان رد فعل المركز فى دمشق هو بناء واسط كعاصمة جديدة لاقليم العراق شحنها بالمقاتلين من أصل سورى -دونا عن العراق- بالفتوحات عن الجبهة الشرقية . وبحلول خلافة هشام بن عبد الملك أصبحت كل الحاميات العسكرية على كل الجبهات وليس على الجبهة الشرقية فقط من أصل سورى . وكان هذا التعصب لإقليم سوريا على حساب أقاليم أخرى خاصة العراق والحجاز أحد أسباب ضعف الدولة الأموية . كما ترتب على ذلك صراعات أدت إلى انهيارها فى النهاية .

كما توضح تجربة الدولة العباسية تغيرا فى التكوين الأثنى للجيش ترتب عليه تقلص فى الاعتماد على الجند السوريين والعراقيين مع اعلاء واضح للجند الخراسانية. وهو مايوضح كيف تقدم العنصر الفارسى ليكون قوام الجيش العباسى والذى ترتب عليه صراعات عرقية خطيرة بين الفرس والعرب فى الجيش الأمر الذى كان له آثار وخيمة بالنسبة لتماسك القوة العسكرية للدولة . والأخطر من ذلك اضطرار الخلفاء العباسيين إلى الاستعانة بعنصر ثالث يلعب دور المحيد وهم الاتراك

الذين كان لدخولهم آثار سلبية على مصير الدولة العباسية فى الأجل الطويل بقدر ماكان لهم (السلاجقة) بعض الآثار الإيجابية فى الأجل القصير .

كما كان موقف الجند من الحرب أحد العناصر التى أضعفت من الجيش الإسلامى وبالتالى تدهور القوى المركزية الاسلامية . فتوضح تجربة الدولة الأموية تقاعس الجيش عن الفتح الذى بدأ من عهد سليمان بن عبد الملك والذى كان استجابة لرغبة بدأ يفصح عنها الجند خاصة فى الجبهة الشرقية حتى يمكن أن يستمتعوا بحياة الاستقرار ، حتى أن الجند قتلوا الوليد الثانى نتيجة سياسته التوسعية ورغبته فى إرسال غزوات مستمرة على كل الجهات . كما يوضح العصر الأموى أيضا أن انشغال الجند بالغنائم التى حلم بها الجيش طوال حملته من الشرق الى الغرب أدت إلى هزيمة الجيش فى بلاط الشهداء وهى المعركة التى كانت لها تداعيات سلبية على مستقبل الطرف الإسلامى فى النظام الدولى (كما سنرى عند تناولنا للمتغير الخاص بالحروب كنقاط تحول فى تاريخ الأمم) . كذلك توضح تجربة الدولة العباسية أن سيطرة الجند الأتراك على أمور الدولة كان له آثار سلبية على الدولة العباسية فهؤلاء الجند كانوا جندا مرتزقة فلم يكن يهمهم الا الحصول على رواتبهم ولم يكن لهم دافع حقيقى لخوض معارك دفاعا عن العقيدة أو الأرض وعملوا على التركيز على استنزاف موارد الدولة دون اضطرار لخروج للحرب . ولما عجزت موارد الدولة عن الوفاء بمطالبهم انشغلوا عن التصدى للأخطار الخارجية ، فكانت مصادرتهم لأموال التجار وكبار رجال الدولة مما زاد من انهيار الاقتصاد وانصراف الطبقة الغنية عن المساعدة فى تجهيز الجيش . وهكذا يتبلور هنا مدى التأثير السلبى لتراجع العامل العقيدى ليس فقط على الجانب التعبوى ولكن أيضاً على الاقتصاديات والسياسات أيضاً .

إن تداعى دور الدولة فى تجهيز الجيوش هو النمط الرابع الذى توضحه مراجعات التاريخ الإسلامى لدور القدرة العسكرية فى تدهور الدول وهو مايتضح بمراجعتنا لخبرة الدولة العباسية . فخلال المرحلة الانتقالية نحو التدهور الكبير للدولة العباسية شهد الجيش العباسى تراجع دور الخليفة عن تجهيز الجيوش وتسييرها ، حيث قام أمراء الثغور بهذا الدور وتوجيه الجيش ضد البيزنطيين . وبانتهاء هذه المرحلة الانتقالية وسيطرة الجند الاتراك على مؤسسة الخلافة وتحكمهم في خليفة المسلمين وبيت المال انعدم أى دور للخليفة أى للسلطة المركزية ووقع عبء تجهيز الجيش على الأثرياء وهو التجهيز الذى اتسم بالمرحلية وعدم الثبات حيث تم تجهيز الجيوش فى حالات التهديد الخارجي المباشر فحسب . ولقد ترتب على ذلك تشجيع الأطراف الأخرى على الهجوم على الطرف الإسلامى نظرا لغياب دور الدولة ، كما وأن عدم وجود جيش نظامى أثر على قدرة الدولة على المبادرة والردع .

وتوضح تجربة الدولة الأموية ودولة المماليك النمط الرابع من دور القوة العسكرية في إضعاف الأمم وهو المتعلق بعدم وجود أسطول قوى لتحقيق مصالح الدولة فإن ضرب الاسطول الإسلامى فى الحصار الثانى للقسطنطينية كان له تداعيات على السياسة البحرية الهجومية للدولة الأموية والتى شهدت تراجعا ملموسا لفترة . وبالرغم من اعادة بناء الأسطول الذى مكنه من المشاركة فى الحصار الثالث للقسطنطينية إلا أن تحطم هذا الأسطول كان أحد الأسباب المباشرة التى دعت الدولة الأموية إلى إعادة النظر فى سياسة الفتح حيث فقدت دعامة أساسية فى مواجهتها مع الدولة البيزنطية التى كانت بالأساس دولة بحرية . كما توضح تجربة دولة المماليك الآثار السلبية المترتبة على افتقارها إلى أسطول قادر على مواجهة القوى الآخرى فى النظام الدولى حيث قامت البرتغال بالتنسيق مع بعض قيادات الممالك الأوروبية وقادة فرسان الاستبارية فى رودس بالعمل على إعاقة المماليك عن بناء القوة البحرية اللازمة لمحاربة البرتغال . ولم ينجح الغورى فى الحصول على إمداد البندقية له بالمواد اللازمة لإعداد اسطول . فى ظل هذا التدهور للقوة البحرية للمماليك أصبحت هذه الدولة محصورة بين قوتين بحريتين البرتغالية فى الجنوب والعثمانية فى الشمال الأمر الذى ساهم فى انهيار دولة المماليك .

وأخيرا توضح خبرة التاريخ الإسلامى أن القوة العسكرية يمكن أن تكون عاملاً حاسماً فى تدهور الأمم اذا ماعجزت الدولة عن مجاراة التطورات العسكرية الحديثة التى قد يعتمد عليها الخصم . وذلك فى وقت أخذت تتنامى فيها قدرات هذا الخصم وهو نمط توضحه خبرة دولة المماليك والدولة العثمانية . فلقد استمر المماليك فى الاعتماد على الخيول والسيوف والرماح فتخلفوا عن مواكبة الأساليب المدنية فى تنظيم الجيوش وتسليحها وهى الأساليب التى أخذ بها العثمانيون فى عهد ازدهارهم ، كما اعتمد عليها الأوروبيون بطريقة متزايدة . كما توضح تجربة العثمانيين فشلهم خلال القرن ١٨م فى مواكبة التطورات العسكرية الحديثة الأمر الذى أضعف من مركزهم فى النظام الدولى . ولقد شهدت الفترة الممتدة من نهاية القرن ١٨م وأوائل القرن ١٩م والتى أُطلق عليها عصر اصلاحات ماقبل التنظيمات تركيز الدولة العثمانية لفترة أطول على نقل الأساليب الفنية الغربية لتطوير الجيش والقدرة العسكرية اعتقادا بأن القوة العسكرية هى الأساس لموازنة قوة أوروبا . وبالرغم من مساهمة هذه الاصلاحات فى استمرار وجود الدولة العثمانية إلا أن الأخيرة لم تنجح فى امتلاك تلك القوة العسكرية التى يمكنها من مواجهة التهديدات المختلفة التى شهدتها خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ولم يكن امتلاك هذه القوة العسكرية ممكنا بدون قاعدة اقتصادية وعلمية متطورة بدا أن الدولة العثمانية أصبحت

تفتقر إليها بشدة فى هذه المرحلة . فما لاشك فيه أن قدرة الدولة على تنمية قدراتها العسكرية أو عجزها عن ذلك لايرتبط فقط بالنقل عن الآخر والأخذ منه ولكن يرتبط أساساً بطبيعة القدرات الذاتية الاقتصادية والسياسية . وهذه بدورها محصلة لتفاعل عوامل داخلية وخارجية . ولعل الخبرة العثمانية فى الاصلاحات والتنظيمات والنقل تقدم مدلولات واضحة جلية عن اشكاليات عملية إعادة البناء فى الخبرة الإسلامية وعن وزن ودور العامل العقيدى والذاتى على صعيدها .

٢ - العوامل التى تتعلق بالتفاعلات داخل النسق الفرعى الإسلامى :

لقد نجح معاوية بن أبى سفيان فى جمع شمل الأمة الاسلامية فأقام دولة قوية استطاع أن يبدأ بها مرحلة خطيرة فى العلاقات الدولية والتى كان قطباها حينذاك الدولة الأموية والدولة البيزنطية . ولعل الميزة الاساسية التى ميزت العصر الأموى هى وجود فاعل اسلامى واحد وهو الدولة الأموية وانعدام وجود أنساق اسلامية فرعية تدخل فى علاقات تفاعل مع أطراف غير اسلامية . إلا أن الدولة العباسية شهدت منذ سنواتها الأولى ظهور وانفصال واستقلال ولاياتها فى المغرب الإسلامي، ثم شهدت هذه الدولة ظهور المراكز المستقلة فى المشرق الإسلامى القريب من مركز الخلافة بنشأة الدولة الطاهرية . وتلى ذلك ظهور العديد من الأطراف الاسلامية فى الفترات المتعاقبة من التاريخ الإسلامى وهى إما أطراف مستقلة أسمياً أو فعلياً عن المركز الإسلامى الرئيسى . فشهد العصر العباسى وجود دولة الأغالبة والأدارسة والحفصيين والدولة الطولونية والاخشيدية والحمدانية والسلاجقة والفاطمية . وشهد العصر المملوكى ظهور الامارة ثم الدولة العثمانية ودويلات الاندلس وشمال أفريقيا ودول المغول بعد اسلامهم والصفويين ، كما شهد العصر العثمانى وجود الصفويين ثم القاجاريون والمغوليين فى الهند وإمارات آسيا الاسلامية والدولة السعدية والعلويين والقاجاريون ، وشهدت الفترة التالية لسقوط الخلافة العثمانية تعدد الدول الاسلامية بعد استقلالها على النحو الذى نعرفه الآن فى عالمنا المعاصر . والتساؤل الذى نطرحه هنا ، ودون الدخول فى التفاصيل الموضحة فى الأقسام السابقة من هذا الكتاب ، هو ماهى الأنماط العامة التى ميزت العلاقة بين هذه الأطراف الاسلامية فى تفاعلها مع بعضها البعض بصفة خاصة خلال الفترة الممتدة من الدولة الأموية وحتى سقوط الخلافة العثمانية ، حيث شهدت هذه المرحلة ازدهار وتدهور الطرف الإسلامى كأحد القوى الفاعلة فى النظام الدولى كما شهدت تنامى درجة اللامركزية ثم التعددية ، بينما شهدت الفترة التالية لسقوط الخلافة العثمانية تكريساً لمظاهر التدهور الذى وصلت اليه الأطراف الاسلامية فى هيكل النظام الدولى وخاصة مظاهر الانقسام والتجزئة .

إن متابعة تطور أنماط التفاعل الإسلامي – الإسلامي عبر الفترة السابق الاشارة اليها يشير إلى أربع نتائج أساسية :

– إن تعاون الأطراف الاسلامية ترتبت عليه نتائج ايجابية في دعم موقف هذه الأطراف في مواجهة الأطراف غير الاسلامية وبالتالي ساهم في تدعيم قوة الطرف الإسلامي المركزي . والمقصود بالأطراف هنا إما دول مستقلة أسمياً عن المركز الإسلامي الرئيسي ، أو دول شبه مستقلة عنه فضلاً عن المركز ذاته أو الدول الإسلامية المستقلة عنه فعلياً .

– إن الأطراف الإسلامية فشلت في بعض الفترات التاريخية في مناصرة أطراف إسلامية أخرى على النحو الذى حد من فعالية دور القوى الاسلامية في النظام الدولي وفي أطراف غير إسلامية .

– إن الصراع بين الأطراف الاسلامية اتخذ مظهرين رئيسيين :الدخول في تحالفات مع طرف غير إسلامي ضد طرف إسلامي والصدام العسكري المباشر بين هذه الأطراف .

– إن المحصلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محددة وبصورة تراكمية حتى الآن . وسنحاول في هذا الجزء من الخاتمة الاشارة إلى بعض النماذج المستمدة من متابعة التاريخ لتوضيح النتائج السابق الاشارة اليها .

فلقد ترتب على التعاون بين الأطراف الاسلامية دعم قوة الطرف الإسلامي المركزي في النظام الدولي . ويمكن الاشارة هنا على سبيل المثال إلى الآثار الايجابية المترتبة على تدهور الدولة الطاهرية في العصر العباسي الأول ، فلقد احتفظ الطاهريون بعلاقات ممتازة مع الدولة العباسية ، فلم يترتب على قيامها أضعاف المركز عن طريق شغله بصراعات معهم بل أنهم دعموا قوة الدولة العباسية لقيامهم بدور صمام الأمن في الأقاليم الشرقية حيث تولوا نيابة عن المركز مهمة حفظ الاستقرار في تلك المناطق الهامة للدولة . ومن ذلك تحركهم السريع للقضاء على تمرد مازيار أمير طبرستان في عهد المعتصم . كما كان للطاهريين دور في القضاء على الاضطرابات التي فرضتها مصر بالنسبة للدولة العباسية في عصر المأمون كذلك فإن دولة الأغالبة في المغرب ، والتي تمتعت بالاستقلال الذاتي من جانب الدولة العباسية ، قامت بالسيطرة على الاضطرابات التي كانت تعاني منها نتيجة ثورات البربر المتوالية ، وقامت بدور في المحافظة على المنطقة من أخطار التوسع الأدريسي أو الاستقلال البربري . كما ساعد الأغالبة في فتح صقلية جماعات يسميها المؤرخون مجاهدي البحر المسلمين

والذين كان لهم دور هام في منظومة التفاعلات الصراعية الاسلامية - غير الاسلامية، رغم عدم تكوينهم كيانا بذاتهم ، ومثل هذا إضافة إلى قوة الدولة العباسية في مواجهتها للدولة البيزنطية في المشرق . كما بدت الآثار الايجابية للتعاون بين القوى الاسلامية واضحة في أثر مثل هذا التعاون على مواجهة القوى الصليبية . فلقد شجع اقامة الصليبين امارة لهم في بيت المقدس البابا على الدعوة لحملة صليبية ثانية ، وشجع نجاح الصليبيين هناك وانكسار السلاجقة على انضمام الكثيرين لهذه الحملة. فخرجت هذه الحملة لتواجه موقفاً إسلامياً غير الذي واجهته الحملة الأولى ، حيث حل محل صراع هذه القوى في الحملة الأولى تحالف بين السلاجقة وملك حلب والملك الغازي مما حقق انتصارا للجانب الإسلامي . كما ساهم تحالف المماليك مع المغول المسلمين في دعم القوة الاسلامية فلقد اعتقد مغول القبيلة الذهبية أن أمنهم يرتبط بالتحالف مع مصر . وكان التحالف مع هذه القبيلة ركناً أساسياً من أركان السياسة المملوكية لموازنة تحالف الصليبيين مع مغول ايران وهو ماتبلور بوضوح في التحالف بين بركة خان وقطز ثم بيبرس وبين خلفاء بركة خان وبيبرس وقلاوون . وساهمت العلاقات المملوكية المغولية في فشل أوروبا في أحد أهم أساليبها الصليبية الجديدة وهو تنصير المغول.

ومن ناحية أخري : بالرغم من نجاح المسلمين في الاستفادة من دعم العلاقات التعاونية فيما بينهم لمواجهة الأطراف غير الاسلامية ، الا أن مظاهر هذا التعاون الذي كانت له نتائج ايجابية بالنسبة لوضعهم في النظام الدولي لم يكن هو النمط الثابت في علاقاتهم عبر الفترة موضع الدراسة، حيث تراوح سلوكهم مابين عدم مساندة الطرف المسلم لطرف مسلم أخر في مواجهته مع طرف غير مسلم إلى الدخول في تحالف مع طرف غير مسلم في مواجهة طرف مسلم الى حد الحرب المباشرة بين الأطراف الاسلامية . ولقد كان لمثل هذه الأنماط السلوكية تداعيات سلبية على وضع القوى الاسلامية في النظام الدولي .

فلقد فشلت الأطراف الاسلامية في بعض الفترات التاريخية في مناصرة بعضها البعض ، الأمر الذي ترتب عليه تحقيق الطرف غير الإسلامي لمكاسب كبيرة على حساب الطرف الإسلامي . ولقد ارتبط غياب المساندة والمناصرة بعدد من العوامل منها تدهور الأوضاع في مركز الخلافة والصراعات بين الأطراف الاسلامية وطبيعة علاقتها بالأطراف غير الاسلامية ، وحدود القدرات العسكرية الاسلامية ، وهو ماتوضحه النماذج التالية . فلم يستطع الحمدانيون الصمود أمام البيزنطيين لتحملهم وحدهم ولسنوات طويلة عبء التصدي لضربات قوية متصلة من قوة دولية عظمى دون مساندة من المركز الذي وصل الى أدنى تدهور بسيطرة بني بويه عليه ، ولامن

الدويلات التى انشغلت بمواجهة بعضها البعض (اخشيديين /فاطميين ، فاطميين / أموى الاندلس) . ويصدق نفس الشيء ربما على كريت فى نفس الفترة . فإذا كان الحمدانيون لم يطلبوا العون صراحة من القوى الاسلامية الأخرى ، الا أن حاكم كريت استنجد ازاء الهجوم البيزنطى بالمسلمين شرقا وغربا . ولكن لم يرد اليه إلا مدد لايذكر من طرسوس قضى عليه البيزنطيون فى البحر قبل أن يصل الى كريت . وهكذا ضاعت كريت مفتاح حوض البحر المتوسط الشرقى من المسلمين . كذلك فإن السلاجقة والفاطميين لم يستفيدوا من العبرة التى اتضحت لهم بفضل توحيد قواهم فى الحملة الصليبية الثانية ، وبدلا من اقامة تحالف بينهم لاستعادة فلسطين وبيت المقدس واجه الفاطميون الصليبيين بمفردهم مما أدى الى هزيمتهم فى كل الحملات التى أرسلوها سواء كانت برية أم بحرية . والواقع أن الفاطميين لم يتوانوا عن محاربة الصليبيين ولكن تأخر ادراكهم لهذا الخطر وعملهم وحدهم ضد الصليبيين المتحدين أفشل كل حملاتهم . ويوضح نمط العلاقات المملوكية الاندلسية عدم مساندة الاندلس ضد عملية الاسترداد المسيحى أو بعبارة أخرى حدود فاعلية مصر المملوكية كمركز الخلافة فى تقديم النصرة والنجدة لطرف اسلامى آخر . فلقد دخلت الحروب الصليبية فى الأندلس مرحلتها الحاسمة التى أدت إلى سقوط غرناطة فى نفس الوقت الذى ضعفت فيه قوة الموحدين فلم تعد هناك دولة قوية فى المغرب تستطيع انقاذ الأندلس كما فعل من قبل المرابطون ثم الموحدون فى مرحلة قوتهم . ولم يبادر المماليك عسكريا أو دبلوماسيا باتخاذ مايمكن أن يساعد غرناطة والمغرب بصورة مباشرة فى صراعهما ضد الاسبان ، بل على العكس فإن هذه المرحلة شهدت علاقات طيبة بين دولة المماليك وقشتالة واراجون . كما ارتبط ضعف المساندة أيضا بطبيعة قوة دولة المماليك كقوة برية (وليست بحرية) وبالتالى صعوبة وصولهم الى الاندلس . بالاضافة الى الآثار المترتبة على صراع المماليك مع الحفصيين بالنسبة لقدرة المماليك على مساندة الاندلس . وبالمثل لم يقدم العثمانيون مساندة كافية لمسلمى الاندلس حيث لم تتعد المساندة العثمانية المساعدة المحدودة وغير الفعالة لنصرة الطرف الإسلامى بالنظر الى حداثة عهد الدولة العثمانية فى هذه الفترة وحدود قوتها البحرية وظهور الدولة الصفوية وعدم رغبة العثمانيين الحرب على جبهتين وتخوفهم من إرسال جيوش عبر أوروبا فى الوقت الذى كانت تتحفز فيه هذه الدولة العثمانية بعد عملية إعادة فتح البلقان والتوسع فيه واسقاط القسطنطينية . كذلك يتضح تأثير الصدام الصفوى العثمانى والروسى العثمانى خلال القرن ١٧ فى عدم قيامهم بدور حاسم فى انقاذ إمارات التتار المسلمة الثلاثة فى شرق أوروبا وفى حوض الفولجا ، وهى قازان ، استراخان ، القبائل العظمى ، من التوسع الروسى، وتركت هذه المهمة الى امارة القرم ، وهو مايوضح عدم فعالية الطرف المسلم الأكثر نفوذا فى هذه الفترة فى حماية

الكيانات المتنازعة والمفككة من اجتياح وتوسع طرف غير مسلم ٠ وأخيرا يتضح أثر غياب التعاون بين الأطراف الإسلامية على تعرضهم لهزائم تعمق من تدهورهم فى النظام الدولى فى حالة العثمانيين والقاجاريين حيث فشلت الدولة العثمانية مع تزايد الخطر الروسى ضدهما فى استمالة فارس للتحالف ولم تساند كل من الدولتين المسلمتين الآخرى فى حربها مع روسيا فى القرن ١٩ ، وبالتالى حققت روسيا النصر فى كلا الحربين ونجحت مع القوى غيرالاسلامية فى اقتسام منطقة آسيا الوسطى وفارس والسيطرة على آسيا الوسطى ٠

ومن ناحية ثالثة : تتجلى أحد المظاهر السلبية لتدهور علاقات الأطراف الاسلامية ببعضها البعض فى لجوء البعض منها خلال الفترة موضع الدراسة الى التحالف مع طرف غير اسلامى فى مواجهة طرف اسلامى آخر والحرب المباشرة بين القوى الاسلامية ، وهو الأمر الذى ساهم فى تكريس تدهور وضع القوة الاسلامية فى النظام الدولى وسهولة اختراقها من جانب القوى غير الاسلامية ٠ ويمكن الاشارة هنا الى بعض نماذج هذا النمط من السلوك خلال الفترة موضع الدراسة ٠ ولعل نمط التحالف مع طرف غير إسلامى فى مواجهة طرف إسلامى بدأ حتى قبل استقلال بعض الأطراف الاسلامية عن المركز الإسلامى . ففى أثناء فتنة ابن الأشعث التى شهدتها الدولة الأموية أبرم الجند العرب بقيادة القائد المسلم ابن الاشعث معاهدة صلح مع حاكم كابول الغير مسلم ، رغم أنهم كانوا فى طريقهم للحرب معه ، وذلك حتى يتفرغوا لادارة تمردهم على الخليفة ٠ وكان هذا بمثابة بداية تاريخ من التحالفات بين المسلمين وغير المسلمين ضد طرف مسلم والذى أصبح فى عهد ضعف الدولة الاسلامية القاعدة وليس الاستثناء ٠ الا أن الفترات التالية من التاريخ الإسلامى شهدت تحالفات الطرف الإسلامى والطرف غير الإسلامى لاسقاط طرف إسلامى آخر وليس لمجرد هدف تحييد هذا الطرف ٠ فعلى سبيل المثال شهد العصر العباسى محاولات للقضاء على الدولة الأموية فى الاندلس وتراوحت أساليب الدولة العباسية من المواجهة مع هذا الطرف الإسلامى الى محاولة الاقناع بالتنازل للعباسيين٠ وعند فشل هذين الأسلوبين لجأ العباسيون إلى التحالف مع القوات السياسية غير الاسلامية ٠ كما وأن الدولة الصفوية تحت دوافع أطماعها التوسعية وخلافها المذهبى مع الدولتين المملوكية والعثمانية تطلعت للتحالف مع الدول الأوروبية ضدهما كما عمل الصفويون على الاستقواء بالطرف الأوروبى المعادى للتحالف العثمانى الفرنسى فى مواجهة الامبراطورية العثمانية ، كذلك فشل تعاون القوى الاسلامية الهندية مع الجهود العثمانية لمواجهة الخطر البرتغالى فى القرن ١٦م حيث اتجه حاكم كجرات الى الاتفاق مع البرتغاليين ولم يتعاون مع الاسطول العثمانى خوفا

من السيطرة العثمانية . كذلك هناك حالة التحالف العثماني -البريطاني ضد القوة المتنامية لمحمد على فى مصر والشام . ولقد كانت المحصلة النهائية لجميع هذه الأنماط من التحالفات لاسقاط قوى إسلامية صاعدة - على حساب المركز الإسلامي- فى غير صالح الأمة فى مجموعها فى صراعها ضد ألاخر .

أما المظهر الثانى الذى توضحه مراجعة التاريخ الإسلامى للصراع السافر بين الأطراف الإسلامية فيتعلق بالمواجهة العسكرية المباشرة بين الأطراف الإسلامية . فبالرغم من علم مركز الخلافة العباسى فى العصر العباسى الثانى بأن الدولة الطولونية تساهم فى صد الخطر البيزنطى إلا أنها عملت دائما القضاء عليها وهو مانجح فيه الجيش العباسى فى عصر الخليفة المستكفى . كذلك ترتب على الحرب بين مركز الخلافة العباسية والدولة الأخشيدية والمواجهة بين الأخيرة والحمدانيين انعدام أى تحرك اخشيدى على الجبهة البيزنطية غير الاسلامية وترتب على سقوط الدولة الحمدانية فى الشمال ترك بوابة الدولة الاسلامية مفتوحة أمام البيزنطيين . كذلك عمل الفاطميون على التركيزعلى صراعهم مع الدولة السلجوقية على حساب صراعهم مع الدول غير الاسلامية رغم الخطر الصليبى ، وبدلاً من أن يوحدوا جهودهم مع السلاجقة فى الشام لمواجهة هذا الخطر فانهم ساهموا فى تفتيت بلاد الشام وعمقوا من ضعف مقاومتها للغزو الصليبى . وشهد القرنان ١٥م و ١٦م حروباً بين العثمانيين والمماليك وجولات كبرى بين العثمانيين والصفويين وبين الصفويين والمماليك فى إطار سعى هذه الدول تولى مركز القيادة فى العالم الإسلامى .

وإذا كان من الممكن القول بأن تحرك العثمانيين لملء الفراغ العسكرى بعد ضعف المماليك لم يكن لمصلحة العثمانيين فقط ، حيث كان هناك أيضا تطابق للهدف العثمانى مع حماية العالم الإسلامى من القوى الخارجية فى فترة تمتع فيها الطرف الإسلامى بالقوة التى مكنته من أن يكون أحد القوى الرئيسية فى النظام الدولى ، فإن استمرار الحروب بين الصفويين والعثمانيين (والعثمانيين والقاجارنيين) فى القرنين ١٧م و ١٨م فى فترة عاني فيها الطرف الإسلامى من عناصر التدهور لأسباب داخلية وخارجية ساهم فى اضعاف قدرة العثمانيين على مواجهة الأطراف غير المسلمة خاصة وأن أحد التقاليد العسكرية التى تبنتها الدولة العثمانية كان صعوبة الحرب على جبهتين ، أى بعبارة اخرى فإن المحصلة النهائية للحروب الاسلامية - الاسلامية كانت المساهمة فى تدهور آخر القوى التى احتلت دورا بارزا كأحد المراكز فى النظام الدولى ومن ثم انهيارها وتفككها ومعها آخر الرموز -ولو الشكلية- للوحدة السياسية الإسلامية .

ومن ناحية رابعة : أن المحصلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامى فى توجيه التفاعلات الدولية فى مراحل محددة من التاريخ أوبصورة تراكمية على مدار تطوره وحتى وصل الأمر إلى سيادة نمط التجزئة والانقسام والتعددية المفرطة فى وقت تغلبت فيه فى المقابل هيمنة وتفوق دور الطرف الآخر . ولكن على المدى الطويل ومن خلال الرؤية الكلية الشاملة للتاريخ الإسلامى يمكن القول إن توالى الأجناس المسلمة (العرب ، الترك ، الفرس) على قيادة المسلمين ومواجهة الخصم كان فى مجموعه لصالح خدمة الإسلام ولصالح الأمة واستعفائها ونهوضها بعد كل مرحلة من مراحل الخبو وبالرغم من ضخامة مصادر التحدى . بحيث يمكن القول إن ضعف الدور القيادى لطرف مسلم كله يعوضه نمو دور طرف آخر ولو فى محور جغرافى مختلف وفى مواجهة خصم أخر .

وحتى بعد انتهاء الدور المؤثر للمراكز الإسلامية فى التفاعلات الدولية ، فلقد ظل التواجد الحضارى الإسلامى قائماً ومتميزاً لم ينته من ناحية ، كما تكرر ظهور عمليات الإحياء والتجديد والصحوة (أياً كانت مسمياتها) الفكرية والعملية ! وإذا كانت قد نجحت فى بعض المراحل فهل ستنجح الآن فى تغيير موازين القوى الداخلية ثم الإقليمية ثم العالمية ؟

٣ - العوامل التى تتعلق بقدرات وسلوك الخصم :

إن مراجعة التحليل الوارد فى هذا الكتاب يوضح أنه لم يتسن للقوى الاسلامية الاستفادة من مجموعة العوامل المتعلقة بوضع وسلوك الخصم لتعظيم قوتها فى النظام الدولى . فبالرغم من نجاح المسلمين فى بعض الفترات فى استغلال ضعف الخصم لدعم قوة الطرف الإسلامى ، كما حدث فى المغرب فى العصر العباسى الأول حين استطاع هذا الطرف استغلال تدهور الأوضاع فى الدولة البيزنطية فقام الأغالبة والأدارسة بالسيطرة على كريت وجزء من صقلية ونجاح العثمانيين فى استغلال النزاعات بين أمراء البلقان وبينهم وبين البيزنطيين خلال موجة الفتوح العثمانية الأولى، ونجاح أمراء غرناطة وبنى مرين فى استغلال الفتن بين أمراء الأسبان خلال القرن ١٤م فى دعم تحركهم الدولى .

إلا أن مراجعة تطور التفاعلات الإسلامية- غير الاسلامية ، كما جاءت فى الفصول السابقة ، توضح أن سلوك الطرف غير الإسلامى كان أكثر تأثيرا فى سلوك الطرف الإسلامى عن العكس . ويبدو تأثير سلوك الطرف غير الإسلامى فى اضعاف الطرف الإسلامى واضحا فى عدد من الأنماط ومنها استغلال الطرف غير الإسلامى لسياسة المهادنة التى اتبعتها بعض القوى الاسلامية ، وطبيعة توازن القوة بين الطرف

الإسلامى وغير الإسلامى ، ودرجة توحد الطرف غير الإسلامى ، واتباع سياسة التدخل فى شئون الطرف الإسلامى ، وتحقيق انتصارات فى معارك كانت بمثابة نقاط تحول فى تدهور الطرف الإسلامى .

فمن ناحية : فلقد نجحت الأطراف غير الاسلامية فى الاستفادة من سياسة المهادنة التى اتبعتها بعض القوى الإسلامية . وفى هذا الصدد يمكن الاشارة الى أن سياسة الدعوة والتسامح والتخلى عن الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع والتى اتبعها الخليفة عمر بن عبد العزيز لم تثمر تجاه الروم البيزنطيين ماكان مرجوا منها ، بل ترتبت عليها نتائج عكسية تماما . فقد اعتقد البيزنطيون أن هذا التسامح يعبر عن نوع من الضعف نتيجة انتصارهم فى رد الحصار الإسلامى حول القسطنطينية ، وبالتالى استغلوا فترة خلافته لاعادة تنظيم مشكلاتهم الداخلية وتعاملاتهم الخارجية . فقام ليو الثالث باعادة تنظيم مناطق الحدود مع الدولة الاسلامية بحيث أصبح من الصعوبة اختراقها، كما تحالف مع قبائل الخزر التى تقطن مناطق شمال شرق الدولة الاسلامية وجعلها مصدراً دائماً لإثارة القلاقل للدولة الاسلامية والتى استنفذت طاقاتها، وبالتالى من هدفها فى السعى نحو القسطنطينية .

ومن ناحية ثانية: فإن اختلال توازن القوى بين الطرف الإسلامى وغير الإسلامى نتيجة دعم الأخير لقدراته ساهم فى إضعاف القوى الإسلامية . فعلى سبيل المثال نجد أن مشكلات الجبهة الداخلية التى عانت منها الدولة العباسية فى عهد المتوكل لم تكن هى وحدها المسئولة عن تدهور التوازن فى القوى بين العباسيين والبيزنطيين وانما ارتبط التدهور للجانب العباسى بانتعاش الدولة البيزنطية فى هذه الفترة حيث نجحت فى تخطى مشكلة الصراعات الدينية داخلها وبدأت فى تبنى سياسة اصلاح اقتصادية. ونجحت فى تحقيق اصلاحات سياسية وثقافية مع تولى الامبراطور ميخائيل الثالث السلطة . وبوصول الأسرة المقدونية للحكم شهدت الدولة البيزنطية عصر بعث حقيقى استمر مائتى عام بلغت فيها دولة الروم ذروة مجدها وقوتها فى حين شهدت نفس الفترة أقصى درجات الضعف والتدهور للدولة العباسية وهى الفترة التى عرفت باسم العصر العباسى الثانى. وبالمثل فإن عصرالنهضة المادية الذى شهده الجانب الأوروبى وبعد أن انتهت مرحلة الحروب الدينية فى أوروبا منذ منتصف ١٧م كان من العومل الهامة فى دعم قوة أوروبا فى مواجهة الدولة العثمانية . حيث كان للتطور فى الدور الاقتصادى لأوروبا اثاره السلبية على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية كما كان لتطور التحالفات الأوروبية ضد الدولة العثمانية آثارها السلبية أيضاً على المناورة العثمانية . فإن الضعف الذى اصاب الدولة العثمانية سواء كان عسكرياً أو اقتصادياً أو فكرياً بصفة خاصة خلال القرن ١٨م لم يكن مطلقا وانما كان نسبيا

بالمقارنة بالتغير الذى حدث فى قدرات الطرف الأوروبى والذى نقله من عصر الامارات الاقطاعية الى عصر الدول القومية ذات الحركة العالمية . ومع بداية الثورة الصناعية الاولى وتطورها بدأت بوادر الاستعمار الرأسمالى الصناعى حيث انتقل الاستعمار من الطابع التجارى الى الطابع الصناعى وأصبح هدفه السيطرة على أسواق شراء المواد الاولية وبيع المواد المصنعة . ولقد انعكس هذا التطور على شكل ومحاور امتداد النفوذ الأوروبى حول العالم الإسلامى . فبعد أن ركزت القوى الأوروبية خلال القرن ١٦م على مد نفوذها إلى سواحل البلاد العربية والاسلامية المطلة على المحيط الهندى والبحر الأحمر والخليج العربى ، وذلك لتطويق العالم الإسلامى فى وقت كانت ومازالت فيه دوله الكبرى (المغول ، الفرس ، العثمانيون) تتمتع بالقوة السياسية ، بدأت الدول الأوروبية تتجه الى مد النفوذ الى الدول الاسلامية ذاتها لتدعيم السيطرة السياسية الى جانب التجارية بعد أن دخلت هذه الدول مرحلة الضعف .

ومن ناحية ثالثة : كان لتوحد القوى غير الاسلامية فى مواجهة الطرف الإسلامى دوراً فى إضعاف الأخير ، ويمكن الاشارة هنا على سبيل المثال الى توحد أوروبا المسيحية فى اطار الحملات الصليبية لتتوغل فى عالم اسلامى مفكك . فلقد شهدت الحملات الصليبية على سبيل المثال أسس التحالف والتعاون البيزنطى الصليبى ضد الطرف الإسلامى ، فتم الاتفاق على أن أى أرض يستعيدها الصليبيون مما فقدتها الدولة البيزنطية لصالح الدولة السلجوقية قبل معركة مانزكرت تعاد الى الامبراطورية البيزنطية ، أما فيما عدا ذلك فهو ملك لهم يقيمون عليه اماراتهم . وكان اتمام هذا الاتفاق بمثابة توحد أوروبا الكاثوليكية مع الارثوذكس للهجوم على العالم الإسلامى ، فانهزم السلاجقة وسقطت عاصمتهم للبيزنطيين . كما يمكن أيضا الاشارة فى هذا الصدد الى التعاون والتنسيق بين الممالك الاسبانية والذى وصل الى أقصاه فى أواخر القرن ١٥م وذلك باتحاد مملكتى قشتالة واراجون فكان هذا الاتحاد بداية الطريق نحو تعبئة كل الموارد اللازمة للقضاء على مسلمى الاندلس ، وكان هذا القضاء من وجهة نظر الطرف غير الإسلامى هو الخطوة الأساسية لاستكمال بناء مملكة مسيحية قوية موحدة وبداية دور اسبانى متفوق ومتقدم فى العالم وأوروبا خلال القرن ١٦م . وكذلك نجد نمطاً مشابهاً لذلك خلال منتصف القرن ١٧م. حينما ازدادت أركان التحالف الأوربى تماسكا فى مواجهة احياء العثمانيين لجهة الصدام مع النمسا ، وذلك عقب نتائج حركة الاصلاحات الداخلية التى شهدتها الدولة العثمانية منذ بداية النصف الثانى من القرن ١٧م . ولقد مر هذا الصدام بعده جولات تعاقبت خلالها الهزائم على الجيش العثمانى حتى كانت الجولة الأخيرة مع فشل الحصار العثمانى لفيينا . ولقد أوضحت هذه الجولات كيف أن تأثير التحالف المسيحى الجديد كان أقوى من تأثير

محاولة احياء الروح العثمانية التقليدية نحو الجهاد ، فأوضح كيف أن كل دول غرب أوروبا كانت مستعدة لتجميع قواتها ضد الخطر العثمانى الذى ظهر من جديد فى منتصف القرن ١٧م .

ومن ناحية رابعة : ترتب على سلوك تدخل الخصم غير الإسلامى اضعاف الطرف الإسلامى . ولقد تجلى هذا بصورة واضحة فى تدخل القوى الخارجية فى اضعاف الدولة لعثمانية وحتى انهيارها وذلك فى ظل قوة الطرف الأوروبى وهو مالم يكن ممكنا فى ظل أحد المراكز الإسلامية السابقة . فلقد كان أحد العوامل الهامة التى ساهمت فى ضعف الدولة العثمانية هو عامل اختلاف الأديان والأجناس بين رعايا الدولة الممتدة والذى اتبعت تجاه الدولة العثمانية سياسة التسامح حيث اكتفت الدولة بأخذ الجزية من النصارى وعدم بناء سلطتها ونفوذها على أسس وطيدة فى الأراضى المفتوحة تاركين الأمر فى كثير من الأحيان للنصارى من أمم هذه الأقاليم ، الأمر الذى مكن لهم من تحدى السلطة العثمانية بعد ذلك . ولقد قامت القوى الخارجية بالتدخل لتتلاعب بمبدأ اختلاف الأديان والأجناس لتثير المشكلات أمام الدولة العثمانية . ويمكن الاشارة فى هذا الصدد الى دور القوى الخارجية فى أزمات الشرق الأوروبى التى تعرضت لها الأمبراطورية العثمانية ، وفى برنامج الاصلاح الذى تبنته الامبراطورية العثمانية وفى تدخل تلك القوى فى حركات الاستقلال فى الوطن العربى فى مواجهة الدولة العثمانية . فلقد تعرضت الامبراطورية العثمانية لثلاث أزمات محورية فى الشرق الأوروبى خلال القرن ١٩م وهى أزمة استقلال اليونان وحرب القرم والحرب الروسية العثمانية الثالثة . ان مراجعة التاريخ الإسلامى توضح أن القاسم المشترك بين هذه الأزمات الثلاث كان استغلال القوى الخارجية لأوضاع القوميات فى شرق أوروبا لتحقيق هدفهم المشترك لاضعاف الدولة العثمانية . فبادرت روسيا بالتدخل فى اندلاع هذه الأزمات واداراتها باستخدام أدوات دبلوماسية وعسكرية منفردة وبالتعاون مع دول البلقان لتحقيق هدف بطرس الأكبر فى اسقاط الدولة العثمانية التى اعتبرها العائق الاساسى أمام فرض سيطرة روسيا على البلقان وشرق أوروبا . كما شهدت هذه الأزمات تدخل اطراف أوروبية أخرى وبخاصة بريطانيا والنمسا تحت دعاوى ومبررات مختلفة (حماية الثوار ، حرية الملاحة فى المضايق) ولقد تحقق عقب اندلاع هذه الأزمات الثلاثة استقلال تدريجى لعدد كبير من الدول البلقانية على التوالى (رومانيا ، الصرب ، الجبل الأسود ، بلغاريا ، البانيا) . وتم التوصل لهذا الاستقلال فى نطاق أعمال مؤتمرات دولية أوروبية مما كان يعنى أن مصير أوروبا العثمانية أصبح مسئولية جماعية أوروبية ، أو بعبارة اخرى فإن التدخلات الأوروبية حسمت نتائج هذه الأزمات لغير صالح الامبراطورية العثمانية .

كما اتخذ تدخل القوى الخارجية مظهر التدخل فى العملية الإصلاحية التى تبنتها الامبراطورية العثمانية (محاكاة الاساليب الأوروبية) فى أعقاب الهزائم العسكرية التى منيت بها فى نهاية القرن ١٨م ، إلا أن مثل هذه الاصلاحات استخدمتها القوى الأوروبية لدفع اتجاه التطور فى الدولة العثمانية بعيدا عن النموذج الإسلامى . فضلا عن ذلك فإن تقويم الدول الأوروبية لمشكلات الدولة العثمانية على ضوء مصالحهم واهتماماتهم بالتجارة والاقتصاد ترتب عليه اقتراح اجراءات اصلاحية تتلاءم مع تحقيق هذه المصالح دون الأخذ فى الاعتبار حقيقة المشكلات التى تواجه العثمانيين عند تنفيذ مثل هذه الاصلاحات . فضلا عن ذلك فقد عملت القوى الغربية فى اطار تدخلها فى عملية الاصلاحات على أساس الأقليات المسيحية فى عملية هدم الامبراطورية والسيطرة على اقتصادها .

ويبدو دور التدخل الأوروبى فى أضعاف الامبراطورية العثمانية واضحاً أيضاً فى أنماط التدخل فى الحركات الاستقلالية عن المركز الإسلامى فى المنطقة العربية . ولقد اتخذ هذا التدخل الأوروبى عدة مظاهر التدخل فى تفاعلات الحركات الاستقلالية عن المركزية العثمانية والتدخل المباشر بالاحتلال العسكرى أو بمناطق النفوذ أو من خلال الصهيونية ، والتدخل باستغلال حركة القومية العربية ، وذلك كله حتى يمكن لهذه القوى أن تحقق هدفها فى استمرار ضعف الدولة العثمانية وان لم يكن سقوطها بعد حفاظاً على التوازنات الأوروبية ولكن مع العمل فى نفس الوقت على منع ظهور أية حركة إحياء إسلامية حقيقية . ثم عملت هذه الدول على مساعدة حركات الملل غير المسلمة وتيارات القومية العربية كسبيل لتصفية الدولة العثمانية بعد أن أصبح هذا مرغوبا فيه فى ظل التوازنات الأوروبية فى فترة لاحقة .

وتجدر الإشارة هنا الى أن تدخل القوى الخارجية سهل منه فى بعض الأحيان سلوك الطرف الإسلامى بصورة مختلفة ، ويبدو هذا واضحا فى حالة موقف الدولة العثمانية من محمد على . ففرمان الاصلاح الأول الصادر فى الثلث الأول من القرن ١٩م على سبيل المثال كان دافع اصداره فى هذا التوقيت تعبئة مساندة القوى الأوروبية ضد محمد على . كذلك سكت السلطان العثمانى على السياسة البريطانية فى الخليج والجزيرة والتى تجسدت بالاستيلاء على عدن كخطوة لاحتواء محمد على ، وعمل محمد على من ناحية أخرى على الحصول على مساندة من جانب فرنسا فى تحركه خلال هذه الفترة . وهنا نجد أن الاستنصار العثمانى ببريطانيا على محمد على واستنصار محمد على بفرنسا قاد كلا من الطرفين الى نتيجة فى غير صالح الأمة الاسلامية ، بل إن الطرف الإسلامى استطاع أن يوظف الخلاف بين الطرفين المسلمين لحمايته وتدعيم مصالحه . وينعكس هذا النمط فى مجال آخر -سبق تناوله-

وهو الصراع العثمانى الصفوى ودور القوى الخارجية فى اثارته فى مراحل حساسة من المواجهة العثمانية – الأوروبية أو الصفوية – الأوروبية .

أما المظهر الأخير لتأثير سلوك الخصم على قوة الطرف الإسلامى فيتجلى فى بعض الحروب التى تعد نقاطاً للتحول فى التاريخ . حيث شهد التاريخ فترات كانت تعانى فيها الدولة الاسلامية كاحدى القوى الرئيسية فى النظام الدولى من عناصر التدهور ، وساهمت هذه الحروب فى تعميق هذا التدهور وبالتالى كان لها تداعيات سلبية على وضع ودور مثل هذه القوى الاسلامية فى تشكيل أولويات النظام ، وتعريف أهم قضاياه ، وفى تشكيل التحالفات التى تمثل البنية الاساسية لهذا النظام. ويمكن الاشارة هنا الى نماذج لهذه الحروب والتى تعد نقاط تحول فى تاريخ الدولة الاسلامية كاحدى القوى الرئيسية فى النظام الدولى ، ومن ذلك فشل الحملة الثالثة على القسطنطينية وبلاط الشهداء واوكرنيون فى العصر الأموى ومعركة حصن العقاب فى العصر العباسى ومعركة ديو البحرية فى العصر المملوكى وهزيمة العثمانيين فى الحرب العثمانية الروسية فى أواخر القرن ١٧م . فلقد كان لفشل الحملة الثالثة على القسطنطينية آثار بالغة على مصير الإسلام حيث حال اخفاقهم فى هذا الصدد من انتشار الإسلام . ويعتقد معظم المؤرخين أن فشل هذه الحملة كان بداية تغيير فى استراتيجية التعامل الخارجى للدولة الأموية حيث أصبح هناك لزاماً على الدولة أن تعيد النظر فى سياسة الفتح على ضوء الخسائر التى تعرضت لها فى هذه الحملة ، كذلك يرى العديد من المؤرخين أن معركة بلاط الشهداء التى هزم فيها الجيش الإسلامى كانت معركة حاسمة فى تاريخ النظام الدولى حيث أنها وضعت حدا للمد الإسلامى فى أوروبا فكرست المعنى الذى سبق وأن حملته فشل الحملة الثالثة على القسطنطينية . وجاءت معركة اوكرنيون والتى اضطر المسلمون فى أعقابها أن يجلوا عن غرب آسيا الصغرى تدعيما لانحسار المد الإسلامى عن العالم المسيحى شرقه وغربه فى أواخر عصر الدولة الأموية . كذلك كانت هزيمة حصن العقاب فى العصر العباسى نقطة تحول فى موازين القوى العسكرية والسياسية فى الأندلس لصالح الممالك المسيحية وفشل المسلمون هناك فى تجاوزها وتعديل توازن القوى لصالحهم مرة ثانية . فهذه الهزيمة لم تكن بداية النهاية لدولة الموحدين فى حد ذاتها ولكن كانت بداية النهاية للوجود الإسلامى فى الاندلس . كما كانت هزيمة المماليك فى مواجهتهم مع البرتغاليين فى معركة ديو البحرية نقطة تحول فى سياسة الطرف الإسلامى من سياسة الهجوم فى المحيط الهندى قبل هذه المعركة الى سياسة الدفاع عن البحر الأحمر فى أعقاب هذه المعركة . وتوضح معاهدة كارلوفيتز التى أعقبت حروب الدولة العثمانية مع روسيا والحلف المقدس فى أواخر القرن ١٧م ، والتى فى إطارها قدمت

الدولةالعثمانية تنازلات اقليمية (اوكرانيا وبودرليا لبولندا ، المجر وترانسلفانيا للنمسا، والمورة للبندقية) . إن المعاهدة كانت بمثابة خطوة رئيسية للانسحاب من أوروبا ، أى خطوة رئيسية فى عملية تفكك الامبراطورية العثمانية ، وكانت أيضا بداية تحول فى الاستراتيجية العثمانية من االهجوم الى الدفاع ، وهو التحول الذى دشنته معاهدات متتالية من أهمها كوكينارجا ١٧٧٤م .

٤- العوامل التي تتعلق بالتفاعل بين قدرات الطرف الإسلامي وقدرات الخصم : أهمية القوة الاقتصادية :

تتضمن هذه العوامل مجموعة الأبعاد المؤثرة على وضع الطرف الإسلامى فى هيكل الاقتصاد العالمى . فإن وضع هذا الطرف إنما هو فى الواقع محصلة قدراته الذاتية من جانب وسلوك القوى الأخرى التى تتفاعل معه فى النظام الدولى من جانب آخر . وفى اطار تناولنا لهذا العنصر لن ندخل فى الأبعاد الخاصة بعناصر قوة الدولة الذاتية أو قوة الخصم ولكن سنركز فى هذه الجزئية ومن خلال مراجعتنا للتاريخ الإسلامى على بيان كيف ساهم وضع الدول الاسلامية المركزية فى هيكل الاقتصاد العالمى فى دفع ازدهار هذه الدول فى بعض الفترات وفى دفع تدهورها فى فترات أخرى. ويمكن توضيح هذا من خلال مراجعة الدور الذى لعبته السيطرة على طرق التجارة العالمية من ناحية والامتيازات الاجنبية من ناحية ثانية والنقل عن الغرب من ناحية ثالثة فى دعم قوة الدول الاسلامية المركزية فى بعض الأحيان وفى دفع تدهورها فى أحيان أخرى . واذا كانت هذه الأبعاد محدودة الأهمية نسبيا فى فهم ازدهار وتدهور القوة الأموية حيث كان اقتصاد هذه الدولة أساسا اقتصاد حرب ونجحت خلال فترة ازدهارها فى الحصول على موارد اقتصادية هائلة من الأمصار . الا أن العوامل الثلاثة السابق الاشارة اليها يمكن أن يكون بعضها ذا دلالة فى فهم ازدهار وتدهور الدول الاسلامية التى لعبت دورها كاحدى القوى الرئيسية فى النظام الدولى خلال بعض الفترات التاريخية وهى الدولة العباسية والمماليك والعثمانيون .

فلقد ساهمت السيطرة على طرق التجارة فى ازدهار كل من الدولة العباسية والمماليك والعثمانيين فارتبط تخلى العباسيين عن سياسة الفتح كالاستراتيجية الرئيسية التى توجه سياستهم الخارجية باهتمامهم بأحداث تغير جذرى فى الهيكل الاقتصادى للدولة الاسلامية يضمن موارد جديدة لبيت المال بعيدا عن أعمال الحرب . فكانت الزراعة والتجارة هما المصدران الجديدان لاقتصاد الدولة . ولقد نجحت الدولة العباسية فى عصرها الأول فى الاحتفاظ بمركز متميز فى النظام الدولى كاكبر قوة تجارية فى العالم القديم فى ظل سيطرتها على طرق التجارة الدولية ، كما كان للمماليك نصيب كبير من التجارة العالمية فى ظل قوة هذه الدولة وسيطرتها على

الطرق التجارية ، فكانت لها شبكة ممتدة من العلاقات التجارية مع الروم والأفرنج . وأخيرا كانت سيطرة العثمانيين على طرق التجارة فى القرن ١٦ من العناصر التى ساهمت فى دعم قوتهم . فإن سيطرة هذه الدول على طرق التجارة ومركزها المتميز فى هيكل التجارة العالمية مكنتها من الحصول على الثروة التى استطاعت من خلالها دعم الجيش وتدريبه وتسليحه حتى يواجه الخطر البيزنطى فى العصر العباسى والتهديدات التى فرضها العدوان الصليبى والمغولى فى عصر المماليك والتهديات البرتغالية وتلك التى فرضتها الدول الأوروبية الأخرى فى القرن ١٦م فى مواجهة العثمانيين .

وربما تتضح التداعيات السلبية لعدم السيطرة على طرق التجارة الرئيسية بالنسبة لحالة دولة المماليك والدولة العثمانية . فلقد ترتب على الكشوف الجغرافية فتح طريق آخر للتجارة العالمية ، مما كان له تداعيات سلبية على وضع الدولة المملوكية . كما شهد القرنان ١٧م و ١٨م تدعيما للقوة البحرية الهولندية والبريطانية مما ترتب عليه حرمان الدولة العثمانية من سيطرتها على طريق التجارة العالمية . وبالتالى فقدت جزءا كبيرا من التجارة العالمية بعد أن أصبحت مياه البحر المتوسط مياهاً بعيدة عن تيار التجارة العالمية . وفى هذا الصدد أشار الجغرافيون العثمانيون منذ نهاية القرن ١٦م الى المخاطر التى سيواجهها العالم الإسلامى بسبب المراكز الأوروبية التجارية على سواحل الهند والخليج ، ونادوا بضرورة إحكام سيطرة العثمانيين على شواطىء اليمن ومايمر بها من تجارة ، والا لن يطول الأمر قبل أن يحكم الأوروبيون الأراضى الاسلامية . ويوضح تطور وضع الدولة العثمانية فى هيكل الاقتصاد العالمى أنه بنهاية القرن ١٨م فقدت الدولة العثمانية جزءا كبيرا من تجارتها الخارجية وانخفض نصيبها من التجارة العالمية . وفى المقابل تضاعف نصيب التجارة الأوروبية عدة مرات خلال هذه الفترة . أما البعد الثانى الذى توضحه لنا الخبرة الاسلامية فى اطار تحليل دور وضع الدول الاسلامية فى هيكل الاقتصاد العالمى فيتعلق بالتنازلات التى تقدمها الدولة الى الأجانب على أراضى الدولة الاسلامية فى صورة امتيازات ودلالتها بالنسبة لدعم وتدهور قوة هذه الدول ، مما يعنى أن العلاقات السلمية التجارية ليست قرينة على الضعف والتراجع دائماً -كما سبق وأشرنا- . ولعل أوضح الأمثلة التى لعبت فيها الامتيازات الأجنبية فى دعم قوة الدولة هو ماشهدته دولة المماليك فى القرن ١٤م و ١٥م أما دور هذه الامتيازات فى تدهور قوة الدولة فظهر مع الدولة العثمانية فى القرن ١٩م . فلقد تم فى اطار المجموعة الأولى من المعاهدات اعطاء التجار القادمين من دار الحرب الحق لمزاولة أعمال التبادل باعتبار أنها لاتضر الإسلام والمسلمين . ولقد كان ابرام مثل هذه المعاهدات فى هذه الفترة دليلاً على

وعى المماليك بأهمية توطيد العلاقات التجارية على نحو يخدم ولايضر المصالح السياسية والعسكرية لدولة المماليك . ولقد استطاعت هذه الدولة بالفعل أن توظف مثل هذه المعاهدات على نحو يخدم مصالحها . فقد جاءت هذه المعاهدات فى فترة استدعتها حالة مهادنة الممالك الأوروبية . وبفضل هذا التوجه السلمى تمكن المماليك من المساهمة فى القضاء على خطر شديد ربما كان سيتجدد باتحاد بعض الممالك مع غيرهم ممن تحركهم بالدرجة الأولى المشروعات الصليبية . أو بعبارة اخرى عملت الدولة الملوكية على استبعاد الخطر الصليبى فى مقابل اعطاء بعض الدول منح تجارية جديدة ، أى أن دولة المماليك استطاعت فى فترة قوتها استخدام الأداة التجارية لتحجيم الأساليب الصليبية الجديدة من خلال المناورة بالمصالح الاقتصادية المتضاربة لبعض الأطراف الأوروبية . كذلك تتضح إمكانية توظيف هذه الأداة الاقتصادية فى ادارة المماليك لعلاقاتهم مع الأطراف الأوروبية المتنافسة المصالح . فهذه الأمتيازات لم تكن مطلقة وثابتة ولكنها كانت عرضة للتغيير مع تغير طبيعة العلاقات بين المماليك وبين الدول الأوروبية المسيحية . وفى حالة اندلاع حرب بين مصر وهذه الدول كانت تغلق الفنادق ويسجن التجار والقناصل ، وكان الحرص على عودة الامتيازات وانتظام التجارة يدفع بعض الأطراف الأوروبية للوساطة لدى الدولة المملوكية لعودة الأمور الى ماكانت عليه . أوبعبارة اخرى فانه فى ظل قوة الدولة المملوكية لم تكن الامتيازات وسيلة لاختراق الدولة المملوكية ودمجها فى الاقتصاد العالمى على نحو يجعل منها دولة تابعة فى هذا النظام ، بل على العكس من ذلك تم استخدام هذه الامتيازات لدفع قوة الدولة المملوكية فى مواجهة القوى الأخرى فى النظام العالمى .

وبالمثل بالنسبة للامتيازات التى قدمتها الدولة العثمانية فى مرحلة قوتها (القرن ١٦ ، ١٧م) . أما الامتيازات فى ظل عهد ضعف الدولة العثمانية فقد كانت عاملاً يضاعف من تدهور هذه الدولة . فلقد ظهرت التداعيات السلبية للامتيازات الأجنبية بوضوح خلال القرن ١٨م فكانت أداة هامة فى التبعية العثمانية للقوى الأوروبية حيث جعلت الامتيازات من الامبراطورية العثمانية سوقا كبرى لمنتجات الغرب فى ظل فترة حاربت فيها القوى الأوروبية تطور صناعة عثمانية وطنية . ووقفت الدولة العثمانية عاجزة فى ظل فترة تدهورها عن الحد من الآثار السلبية لمثل هذه الامتيازات نظرا لعجزها عن السيطرة على اتساع نطاقها وسوء استغلالها ، حيث واجهت أى محاولة للحد منها معارضة من جانب القوى الخارجية والداخلية المستفيدة منها .

أما البعد الثالث والأخير المرتبط بوضع الدول الاسلامية فى هيكل النظام الاقتصادى العالمى وأثر ذلك على ازدهار وتدهور هذه القوى فيتعلق بدلالة النقل من الخارج فى دعم وتدهور الأمم . فاذا كان النقل من الغرب وبصفة خاصة فى مجال

التسلح قد دعم من عناصر القوة العثمانية فى فترة التفوق والهيمنة فإن هذا النقل فى اطار سياسات الاصلاح التى شهدها القرن ١٩م ترتب عليه تدعيم علاقة تبعية الدولة العثمانية للغرب ، أى بعبارة اخرى ترتب عليه دعم عملية دمج الدولة العثمانية فى النظام الرأسمالى الغربى من ناحية . كما ترتب عليه من ناحية أخرى تغلغل عمليات التغريب والعلمنة بصورة تدريجية ولكن متصاعدة بحيث أدى النقل عن الغرب ليس لإصلاح نموذج القوة الإسلامية ولكن أدى إلى استبداله بنموذج آخر .

خلاصة القول :تجدر الاشارة أن الفصل بين العوامل التى ساهمت فى ازدهار وتدهور الدول الإسلامية فى النظام الدولى على النحو السابق انما هدفه الاساسى هدف تحليلى . فإن التفاعل بين هذه العوامل فى الواقع هو الذى حدد المحصلة النهائية لوضع الدول الاسلامية فى النظام الدولى . فالدول الاسلامية تمتعت بمركز متميز فى هذا النظام فى ظل تمسكها بالعقيدة الاسلامية واستقرار الجبهة الداخلية وتنمية قدراتها العسكرية واحتلالها مركز متميز فى هيكل النظام الاقتصادى العالمى ومناصرة الأطرف الإسلامية لبعضها البعض وعدم تدخل القوى الخارجية فى شئونها، إلا أنها تعرضت للتدهور فى ظل انتفاء مثل هذه العوامل .

ولكن ماذا عن هذه النتائج بالمقارنة بنتائج الأدبيات الغربية فى مثل هذه المجالات : الأهداف ، السلوك ، المحددات ؟

إن المراجعة السابقة لدور الدول الاسلامية كأحد مراكز النظام الدولى فى نظام الاستقطاب وتعدد القوى والعوامل التى تساهم فى ازدهار وتدهور القوى الكبرى توضح لنا ثلاث نتائج مقارنة :من ناحية : توضح اختلاف فى طبيعة أهداف هذه الأطراف عن أهداف الفاعلين المركزيين الذين تحدثت عنهم الأدبيات الغربية ، فإن الهدف المحرك للدول الاسلامية بصفتها أحد مراكز النظام الدولى فى ظل نظام القطبية وتعدد القوى كان نشر الإسلام الى الانحاء المختلفة من العالم . أما أهداف الدول المركزية التى تحدثت عنها الأدبيات الغربية ، فارتبطت أساساً باعتبارات إقليمية واستراتيجية واقتصادية بعيدا عن البعد العقيدى .

ومن ناحية أخرى فإن مراجعة سلوك الدول الاسلامية سواء فيما يتعلق بتوظيف أدوات الحرب أوالتحالف توضح تشابها كبيرا مع الاعتبارات التى تحكم سلوك الفاعلين الدوليين بصفة عامة، أو بعبارة اخرى فانه وان كان التاريخ الإسلامى يوضح اختلاف الأهداف بين الخبرة الاسلامية والخبرة الغربية ، الا أنه يوضح أن تحقيق هذه الأهداف بصرف النظر عن اختلاف طبيعتها يفرض أنماطا متشابهة من السلوك . ويبرز هذا التشابه بدرجة أكبر فى مرحلة التدهور الإسلامى . ومن هنا وعلى ضوء قواعد وضوابط الشرع الاسلامى عن العلاقات مع الآخر وعن العلاقات بين المسلمين من

ناحية ، وبالمقارنة من ناحية أخرى بقواعد ومنطلقات التحليلات الغربية فى هذه المجالات (سياسات القوى أو الاعتماد المتبادل) من هنا تبرز لنا المقولة عن الفارق بين "النظرية والتطبيق "فى الإسلام على امتداد تاريخهم . وهى القضية التى سبق التعرض لأبعادها والضوابط المنهاجية الإسلامية للتعامل معها (فى الباب الأول المنهاجى) . كما توضح مراجعة الخبرة الاسلامية من ناحية ثالثة أن كثيرا من العوامل التى ساهمت فى ازدهار وتدهور هذه الدول يتسق مع ماجاءت به أدبيات العلاقات الدولية فى تحليلها للعوامل التى تساهم فى ازدهار وتدهور الدول العظمى . ويتجلى التشابه فيما يتعلق بتحليل أثر الاستقرار الداخلى على القدرات الخارجية للدول ، ودور القدرات العسكرية ، ووضع الدولة فى هيكل الاقتصاد العالمى وسلوك وقدرات الخصم وتدخل الخصم فى الشئون الداخلية للدول والحروب كنقاط تحول فى تاريخ الأمم . ولكن توضح مراجعة الخبرة الاسلامية دور عاملين رئيسيين فى تحديد وضع الدول فى النظام الدولى وهما عاملان لم يكونا محور تركيز من جانب الأدبيات الغربية ، وهذان العاملان هما العقيدة والعلاقة بين التفاعلات فى أحد الأنساق الفرعية فى النظام الدولى وقوة أحد الأطراف الدولية فى النظام العالمى. والواقع أن متابعة دور هذين العاملين فى تحديد الطرف الإسلامى فى النظام الدولى له أهمية نظرية فى مجال تطور فهم ديناميات التفاعل الدولى فى مجال دراسة العلاقات الدولية كأحد المجالات المعرفية فى العلوم السياسية . كما وأن له أهمية عملية بالنسبة لفهم آفاق مستقبل الأمة الاسلامية فى عالمنا المعاصر .

فعلى المستوى النظرى تثير أهمية البعد العقيدى فى فهم تطور وضع الدول الاسلامية أهمية دور القيم فى توجيه التفاعلات الدولية . فبالرغم من أن مراجعة الكتابات النظرية فى مجال العلاقات الدولية فى الثمانينات توضح اهتماماً بدراسة القيم ، حتى جعل البعض منهم القيم أحد مصادر الابداع النظرى فى العلاقات الدولية ، فإن هذه الكتابات تركز على مسألة الحدود الاخلاقية لتحرك الدول . ان مراجعة التاريخ الإسلامى تدعو أيضا الى ضرورة الاهتمام بالقيم كأحد الأبعاد التى يمكن أن يكون لها انعكاسات على قوة وتدهور الدول بصفتها عاملا يحدد نجاح الدولة فى تعاملاتها الخارجية . هذا ناهيك بالطبع عن كونها المنطلق والمحرك للتفاعلات الدولية الإسلامية استنادا إلى مفهومى الجهاد ووحدة الأمة . ولهذا فإذا كانت بعض الاتجاهات الغربية الآن قد أخذت تهتم بالعوامل غير المادية ، إلا أنها لاتتصل بالطبع إلى ماتنطلق منه الخبرة الإسلامية (أو المنظور الإسلامي) أى العلاقة بين الدين والسياسة . حقيقة نجد أن بعض الأدبيات الغربية التى تناقش عوامل قوة وتدهور الحضارة الغربية الآن – وهى أدبيات تعكس مايسمى بـ " التيار المحافظ " – تتطرق

إلى دور القيم الدينية فى إحياء تفوق هذه الحضارة من جديد ، وحقيقة تناقش أدبيات أخرى العلاقة بين الدين والعلاقات الدولية على نحو ينتقد الإفراط فى علمنة هذه العلاقات أو العكس ، إلا أنه يظل بين هذه التيارات الفكرية الغربية والمنظور الإسلامى اختلافات بينة فى المنطلقات والأهداف ٠ ومع ذلك فإن ظهور هذا النمط من التحليلات الغربية الآن -بعد اجتياح موجة المادية بشقيها الليبرالى والماركسى ليعكس أكثر من علامة استفهام حول المصداقية المقارنة لكل من المنظورات المادية والمنظور الإسلامى ٠

كذلك فإن مراجعة التاريخ الإسلامى تطرح أهمية التركيز على فهم أثر طبيعة التفاعلات داخل أحد الانساق الفرعية على وضع أحد الاطراف الدولية فى هيكل النظام الدولى ٠ فإن الأدبيات الغربية التى استخدمت التاريخ فى فهم تطور النظام الدولى ركزت بالاساس على النسق الأوروبى وجعلته فى بعض الأدبيات مرادفا للنظام العالمى، أما أدبيات العلاقات الدولية التى ركزت على تحليل هيكل النظام الدولى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فلم يكن محور تركيزها انعكاسات التفاعلات داخل النسق الفرعى لأوروبا الغربية أو أوروبا الشرقية على تحديد وضع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى ظل نظام الاستقطاب الذى عرفه العالم خلال الحرب الباردة ٠ إن مراجعة طبيعة العلاقة داخل النسق الفرعى الإسلامى وأثرها على قوة وتدهور الطرف الإسلامى فى النظام الدولى تثير ضرورة الاهتمام بفهم ديناميات التعامل بين الانساق الفرعية وهيكل النظام الدولى بصفة عامة ٠

وعلى المستوى العملى فإن دور العقيدة والتعاملات داخل النسق الفرعى الإسلامى التى يطرحها التحليل الوارد فى هذا الكتاب لها أهمية بالنسبة لفهم مصير الأمة الاسلامية فى عالمنا المعاصر ٠ فاذا كان التمسك بالعقيدة والتعاون بين الأطراف الاسلامية أحد العوامل الأساسية التى يترتب عليها ازدهار هذا الطرف واذا كان ضعف العقيدة والصراعات بين القوى الاسلامية من العوامل الهامة التى تساهم فى تدهور وضعها فى النظام الدولى ، فإن استمرار ضعف العقيدة كأحد الأبعاد المحددة لسلوك القوى الاسلامية والصراع فيما بين هذه القوى يعد من العوامل الهامة التى تؤثر سلبا على احتمالات انتقال هذه القوى لمركز أفضل فى النظام العالمى . أو بعبارة أخرى فإن التمسك بالعقيدة والتضامن الإسلامى هما بمثابة مدخل هام يمكن من خلاله تقليل صعوبة موقف التأثير الذى يواجه الأمة الاسلامية فى النظام العالمى الجديد ، كما وأن مثل هذا السلوك يزيد من مصداقية قدرة الدول الاسلامية فى استخدام التهديد للربط بين مصالح القوى الأخرى فى النظام العالمى وتبنيها لسلوك أكثر اتساقا مع مصالح الدول الاسلامية٠ إلا أن تحقيق هذا التضامن وبالتالى تحسين وضع الدول الاسلامية فى النظام العالمى يتوقف على أن يكون هناك توافق فى

القيم والمصالح بين كل دولة اسلامية وبقية العالم الإسلامى ، وأن تؤمن قيادات العالم الإسلامى بأن دور كل دولة يتحدد بالاضافة الى عناصر قوتها بتعاونها مع الأطراف الاسلامية الأخرى ، وأن تؤمن كل دولة بأنه لابديل لها اذا أرادت تحسين وضعها فى النظام العالمى الجديد من أن تواصل عملية بناء ارادة جماعية اسلامية من حولها ٠ أما اذا انتفت مثل هذه الشروط فمن الصعوبة بمكان الحديث عن تضامن اسلامى يترتب عليه زيادة قوة الدول الاسلامية على نحو يمكنها من التأثير فى سلوك القوى الأخرى لتحتل مركزاً أفضل فى هيكل النظام العالمى الجديد ٠

مما لاشك فيه أن الشرط المسبق لنجاح بناء هذه الإرادة الجماعية وهذا التضامن هو نجاح عمليات تغيير داخلية فى الدول الإسلامية تستجيب لمدلولات نتائج الخبرة الإسلامية بالنسبة للقدرات الذاتية٠ وعلى أسس هذه المدلولات يأتى مرة أخرى وزن تأثير العامل العقيدى ٠ وهنا يثور السؤال التالى : إلى أى حد يمكن أن تصبح العقيدة عامل تعبئة وتحفيز يُصلِح من عواقب القصور المادى فى القوة من ناحية ومن عواقب تزايد التأثير السلبى لتدخلات القوى الخارجية على العلاقات بين المسلمين وعلى أحوالهم فى أرجاء العالم المختلفة من ناحية أخرى ٠

المراجـــع

أولاً : الكتب العربية :

(١) أحمد يوسف أحمد ، الصراعات العربية - العربية (١٩٤٥ ، ١٩٨١) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨.

(٢) أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة ، مقدمة فى العلاقات الدولية (القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٩٠) .

(٣) تقى الدين النبهانى ، التكتل الحزبى (القدس : منشورات حزب التحرير ، ١٩٥٣) .

(٤) تقى الدين النبهانى ، الدولة الإسلامية (دمشق : مطبعة المنار ، ١٩٥٢) .

(٥) حامد ربيع ، الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإرادة التكامل القومى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣) .

(٦) حامد ربيع ، مستقبل الاسلام السياسى (بغداد : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٣) .

(٧) حامد ربيع ، نظرية الامن القومى العربى والتطور المعاصر للتعامل الدولى فى منطقة الشرق الاوسط (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤)

(٨) حسن البنا ، مجموعة الرسائل (بيروت : المؤسسة الاسلامية للطباعة والتجارة والنشر (د.ت) .

(٩) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية (القاهرة : دار الشهاب ، ١٩٦٦) .

(١٠) حورية توفيق مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥) .

(١١) سعيد حوى ، منطلقات إسلامية لحضارة عالمية جديدة (القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٤) .

(١٢) سيد قطب ، فى التاريخ فكرة ومنهاج (بيروت : دار الشروق ، ١٩٨٠) .

(١٣) سيد قطب ، معركة الاسلام والرأسمالية (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٢) .

(١٤) عبدالجليل شلبى ، معركة التبشير والاسلام (القاهرة : مؤسسة الخليج العربى ، ١٩٨٩) .

(١٥) عبدالعزيز كامل ، دراسات فى المجتمع العربى (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١) .

(١٦) عبدالمنعم سعيد ، مصر والنظام الدولى فى التسعينات ، سلسلة بحوث سياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .

(١٧) علي عبدالرازق ، الاسلام وأصول الحكم (بيروت : مكتبة الحياة ، ١٩٨٠) .

(١٨) على شريعتى ، العودة إلى الذات ، ترجمة : إبراهيم الدسوقى شتا (القاهرة: الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦) .

(١٩) فاروق حمادة ، بناء الامة بين الاسلام والفكر المعاصر (الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨٦) .

(٢٠) فهمى هويدى ، الاسلام فى الصين (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، ع ٤٣، يوليو ١٩٨١) .

(٢١) كامل الشريف ، الاخوان المسلمين فى حرب فلسطين (الزرقاء : مكتبة المنار ، ١٩٨٤) .

(٢٢) مالك بن نبى ، الصراع الفكرى فى البلاد المستعمرة (بيروت : دار الفكر ، ١٩٦٠) .

(٢٣) مالك بن نبى ، تأملات فى المجتمع العربى (القاهرة : مطبعة دار العروبة ، ١٩٦١) .

(٢٤) محمد السيد سليم ، العلاقات بين الدول الاسلامية ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٩٩١م ، ١٤١٢ هـ) .

(٢٥) محمد الغزالى ، كيف نفهم الإسلام (الاسكندرية : دار الدعوة ، ١٩٩١) .

(٢٦) محمد حسين فضل الله ، مع الحكمة فى حظ الاسلام (بيروت : مؤسسة الوفاء ، ١٩٨٥).

(٢٧) محمد سعيد رمضان البوطى ، حوار حول مشكلات حضارية (دمشق : الشركة المتحدة للتوزيع ، ١٩٨٥) .

(٢٨) محمود شاكر ، التاريخ الاسلامى ، الجزء الثانى (بيروت : المكتبة الاسلامية ، ١٩٨٨) .

(٢٩) مصطفى كامل السيد ، قضايا فى التطور السياسى لبلدان القارات الثلاث

(القاهرة : مكتبة بروفشينال ، ١٩٩٢) .

(٣٠) مهدى شمس الدين ، العلمانية (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .

(٣١) ودودة بدران ونادية محمود مصطفى ، « القوتان الاعظم والعلاقات المصرية العربية» ، بحث غير منشور ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .

(٣٢) يوسف القرضاوى ، الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربى والاسلامى (القاهرة : دار الصحوة للنشر ، ١٩٨٨) .

ثانياً : دوريات عربية :

(١) ودودة بدران ، « أزمة الخليج والنظام الدولى» ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مج١٩ ، ع ١ ، ٢ ، ربيع ١٩٩١ .

ثالثاً : رسائل علمية اكاديمية عربية :

(١) زينب عبدالعظيم ، «العلاقات بين دول الجنوب : دراسة سياسية فى دور البترول فى علاقات الدول النامية البترولية وغير البترولية ١٩٧٣ - ١٩٨٥» ، رسالة ماجستير ، جامعه القاهرة - قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ .

رابعاً : الكتب الاجنبية :

(1) Amir Taheri, Holy Terror : The Inside Story of Islamic Terrorism (London : Hutchinson, 1987) .

(2) Caroline Thomas, In Search of Security : The Third world in International Relations (Boulder : Lymne Rienner Publishers, 1987).

(3) Chris Topher C. Shoemaker and John Spanier, Patron - Client State Relations (N.Y. Praeger Publishers, 1984).

(4) Daniel. Pipes, In the Path of God : Islam and Political Power (New

york : Basic Books. Inc. Publishers, 1984).

(5) Edward Azar and A.C.Moon, "The Many Faces of Islamic Revivalism". in Richard L. Rubenstein (ed), Spirit Matters : The worldwide Impact of Religion on Contemporary Politics (N.Y. Paragon House Publishers, 1987).

(6) Gohn A.Mobson, Imperialism : A, (London : George Auen and Unwin, 1902).

(7) Harris. Proctor, Islam and International Relations (London : Pall Mall. Press, 1965).

(8) J. Merz, Rise and Demise of the Territorial State, in R.Matthuos, Rulinogh and Steen (ed), International Conflict and Conflict Management (Ontario : Prentice Hall, 1989).

(9) Nazli Choucri and Robert North, Nations in Conflect : National Growth and International Violence (San Fransisco : W.H. Freeman & co, 1975).

(10) Richard L. Jackson, The Non- Aligned, The UN and the Super-Powers (New York : Preager, Special Studies, 1983).

(11) V.I. Lenin, Imperialism : The Highest Stage of Capitalism (New York : International Publishers, 1939).

(12) Ziauddin Sardar, The Future of Muslim Cinihization (London : Mansell Publishing LID, 1987).

خامساً : دوريات أجنبية :

- Johan Galtung, "A Structural Theory of Imperialism,"Journal of Peace Research. No (2), 1971.

اصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً ـ سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة)، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير/ عمان الأردن) (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الرياض، (١٤١٠هـ/١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ /١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات/ بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني،الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

ثانيًا ـ سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

ثالثًا ـ سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجية السنة، للشيخ عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزيدة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون والبديل الحضاري للأستاذ حيدر الغدير، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشكلتان وقراءة فيهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة،(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

رابعًا ـ سلسلة المنهجية الإسلامية

- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة،(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي،

  الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).

  الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

  الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، الدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/١٩٩١م).
- خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

خامسًا ـ سلسلة أبحاث علمية

- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- التفكر من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

سادسًا ـ سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعًا ـ سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامنًا ـ سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة،(١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة،(١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية،(١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزنيدي، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجح الكردي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العُقَيْلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

تاسعًا - سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة ، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة)(١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤).

عاشراً - سلسلة تيسير التراث

- كتاب العلم، للإمام النَّسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية ، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

حادي عشر - سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- هكذا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) ، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

ثاني عشر - سلسة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة - الثقافة - المدنية «دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم» للأستاذ نصر محمد عارف ، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي ص. ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 465-0818 (966-1) فاكس: 463-3489 (966-1)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص. ب. 9489 – عمان
هاتف: 639-992 (962-6) فاكس: 611-420 (962-6)

لبنان: المكتب العربي المتحد ص. ب. 135788 بيروت.
هاتف: 807-779 (961-1) 860-184 (961-1) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زنقة المامونية الرباط
هاتف: 723-276 (212-7) فاكس: 200-055 (212-7)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية عابدين – القاهرة
هاتف: 3406543 (20-2) فاكس: 3409520 (20-2)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع ص.ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 663-901 (971-4) فاكس: 690-084 (971-4)

شمال أمريكا:

– أمانة للنشر
AMANA PUBLICATIONS
10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel. (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

– السعداوي للنشر
SA'DAWI PUBLICATIONS
P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

– خدمات الكتاب الإسلامي
ISLAMEC BOOK SERVICE
2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

بريطانيا:

– المؤسسة الإسلامية
THE ISLAMIC FOUNDATION
Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

– خدمات الإعلام الإسلامي
MUSLIM INFORMATION CENTRE
223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

فرنسا: مكتبة السلام
LIBRAIRE ESSALAM
135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

بلجيكا: سيكومبكس
SECOMPEX. Bd. Mourice Lemonnier; 152
1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

هولندا: رشاد للتصدير
RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11
1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

الهند:
GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd
P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانيَّة وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلميّة والفكريّة المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلميّة والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربيّة وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH



هـذا الكتـاب

جزء من عـمـل ضخم استغرق إنجازه ما يزيد عن عشر سنوات وشـارك فيه فريق مكون من **سبعة وعشـرين أستاذاً وباحثاً** من المتخصصين فى العلاقات الدولية والقانون الدولى والتاريخ الإسلامى والعلوم السياسية ، يتحاورون ويتدارسون قضايا العلاقات الدولية فى الإسلام فى اجتماعات شهرية ونصف شهرية .

وقد أثمر هذا الجهد إنتاجاً أكاديمياً متميزاً فى أربعة مجالات هى :

- أصول وقواعد ومناهج التعامل مع المصادر الإسلامية عند التنظير للعلاقات الدولية فى الإسلام (**الأجزاء : الأول والثانى والثالث**) .
- العلاقات الدولية كما يمكن استباطها من الأصول الإسلامية : القرآن والسنة وخبرة الخلفاء الراشدين (**الأجزاء : الرابع والخامس والسادس**) .
- العلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامى (**من الجزء السابع وحتى الثانى عشر**) .
- العلاقات الدولية فى الفكر السياسى الإسلامى (**الأجزاء:الثالث عشر والرابع عشر**)
- وسوف يتم اختصار هذا المشروع ، واستخلاص أفكاره فى صورة كتاب دراسى يكون صالحاً للتدريس فى الجامعات .

ويمكن القول ــ دون مبالغة ــ أن هذا الإنتاج هو الأول من نوعه فى هذا المجال وفى جميع العلوم الإجتماعية والإنسانية فى الدول العربية والإسلامية ، لذلك لا يجب الوقوف عنده وإنما ينبغى أن يكون بداية لانطلاقة بحثية تسير على منهجه ، وتجاوزه وتبنى على قضاياه ، وتفرع عليها ، وتعمق جزئياته ، وتستدرك عليها . بل أن خطته ومنهج تناوله ينبغى أن يكرر فى علوم وتخصصات إجتماعية أخرى .

